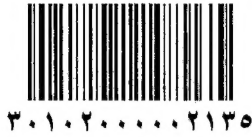


المجلد العزيم الشورى
جامعة أم القري
كلية الشريعة والدراسات
فرع الفقه والأصول



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٢١٣٥

٢١٢٥

الفساد في العلم والدين

رسالة مقدمة
لنيل درجة الدكتوراه
في الفقه وأصوله

إعداد
محمد بن سليمان بن عثمان المنيعي

إشراف الأستاذ الدكتور
محمد العروسي، مدير القادر

الجزء الثاني

١٤١٣ هـ

شعر
عن
الحسن

الفرع الثاني

البطلان لاختلال فرض من فروض الغسل

ويشتمل على مطلبين :

- المطلب الأول : في الفروض المتفق عليها والمختلف فيها ----- *
- المطلب الثاني : في ضابط مايقع باختلاله البطلان من كل فرض ----- *

المطلب الأول

=====

في الفروض المتفق عليها والمختلف فيها

وبيان القول في هذا المطلب يتجلى بالوقوف على الفروض المتفق عليها

ثم المختلف فيها .

✽ فأول هذه الفروض : تعميم الجسد بالماء :

ويتفق قول الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة على ذكره من فرائض

الغسل . (١)

✽ الفرض الثاني : تخليل الشعر .

وقد انفرد المالكية بذكره من فرائض الغسل (٢) ، وهو مذهب جمهور الحنفية

والشافعية والحنابلة ، بيد أنهم لم يعدوه فرضا مستقلا لدخوله في حكم تعميم الجسد

بالماء . (٣)

✽ الفرض الثالث : المضمضة والاستنشاق .

وبهما قال الحنفية من فروض الغسل العملية (٤) ، وهو المعتمد من مذهب

أحمد غير أن ذلك داخل - عندهم - في حكم غسل سائر البدن لأنه فرض بذاته .

جاء في متن الدليل مانصه : " وفرضه - أي الغسل - أن يعم بالماء جميع

(١) انظر : المختار للفتوى ، ج ١ ، ص ١٠ ، متن العشماوية ، ص ٥ ، تحفة الطلاب ، ج ١ ،

ص ٨٠ ، منار السبيل ، ج ١ ، ص ٣٩ .

(٢) انظر : مختصر الدر الثمين ، ص ١٠٠ ، سراج السالك ، ج ١ ، ص ٨٢ .

(٣) كما سيأتي الوقوف عليه في ضابط هذا الفرض من المطلب الثاني .

(٤) انظر : مجمع الأنهر ، ج ١ ، ص ٢١ ، البناية ، ج ١ ، ص ٢٥٠ .

بدنه وداخل فمه وأنفه " (١)

ويرى المالكية والشافعية : أنهما من سنن الوضوء . (٢)

* الفرض الرابع : النية *

وعلى ذكره من فرائض الغسل المشهور من مذهب مالك والشافعي (٣) .

ومذهب الحنفية : الى عدّ النية من سنن الطهارتين (٤)

والمعتمد من مذهب أحمد : أن النية شرط للطهارتين كما تقدم (٥)

* الفرض الخامس : الدلك *

* الفرض السادس : المـوالاة *

وقد انفرد فقهاء المالكية بعدهما من فرائض الغسل (٦)

ويرى جمهور الحنفية والشافعية والحنابلة أنهما من سنن الغسل (٧)

(١) متن دليل الطالب ، ص ٨ ، وانظر : الروض المربع ، ج ١ ، ص ٤٤ .

(٢) انظر : التفريع ، ج ١ ، ص ١٩١ ، حاشية الجمل ، ج ١ ، ص ١٦١ .

(٣) انظر : القوانين الفقهية ، ص ٢٢ ، منهاج الطالبين ، ص ٥ .

(٤) انظر : البحر الرائق ، ج ١ ، ص ٥٢ .

(٥) في باب شروط الطهارتين .

(٦) انظر : مختصر القدوري ، ص ٢٩ ، شرح خطط السداد ، ص ١٢٢ .

(٧) انظر : درر الحكام ، ج ١ ، ص ١٨ ، الفتاوى الهندية ، ج ١ ، ص ٨ ، كفاية

الأخيار ، ج ١ ، ص ٤١ ، منار السبيل ، ج ١ ، ص ٤١ .

المطلب الثاني

في ضابط مايقع باختلاله البطلان من كل فرض

يحسن بعد عرض ماتقدم أن نأتي على ضابط مايتحقق باختلاله بطلان الطهارة في

كل فرض من فروض الغسل .

✱ فأول هذه الفروض : تعميم الجسد بالماء .

وضابط مايقع باختلاله البطلان من هذا الفرض : أن يسيل الجنب الماء على سائر بدنه متعهدا كل ماغار من بدنه من الشقوق ومواقع الانعطاف وطيات البطن وغضاريف الأذن والسرة ونحو ذلك من المواضع التي ينبو عنها الماء ، بلا حرج ^(١) .

جاء في الدر المختار مانصه : " وفرض الغسل : غسل كل فمه وأنفه وباقي بدنه ، ويفرض غسل كل مايمكن من البدن بلا حرج كأذن وسرة وشارب وحاجب وأثناء لحية وشعر رأس وفرج خارج . (٢)

ويقول البهوتي في شرح المنتهى : " وصفة المجزئ : أن ينوى ويسمى ويعمم بالماء بدنه جميعه ، حتى ما يظهر من فرج امرأة عند قعودها لحاجة وحتى باطن شعر خفيف وكثيف من ذكر وأنثى ، ويتفقد أصول شعره وغضاريف أذنيه وتحت حلقه وابطينه وعمق سترته وبين اليديه وطي ركبتيه " . (٣)

وعلى ذلك : فلو ترك المغتسل من جسده لمعة لم يصحبها الماء بطل غسله

ان لم يتداركه . (٤)

(١) انظر : مراقي الفلاح ، ص ١٩-٢٠ ، الجواهر الزكية وحاشية المفتي عليه ، ص ٦٨ ، تحفة

المحتاج ، ج ٢ ، ص ٢٧٦ ، نيل المآرب ، ج ١ ، ص ٧٧ - ٧٨ .

(٢) الدر المختار ، ج ١ ، ص ١٥١ - ١٥٢ .

(٣) شرح منتهى الارادات ، ج ١ ، ص ٨١ .

(٤) انظر : البحر الرائق ، ج ١ ، ص ٤٦ ، أسهل المدارك ، ج ١ ، ص ١٠٧ - ١٠٨ ، اعانة الطالبين

ج ١ ، ص ٧٥ ، المبدع ، ج ١ ، ص ١٩٧ .

وهل يلزم تشمير قلعة الألف لغسل ماتحتها حتى يبطل غسله بتركها ؟ موطن

بحث ونظر :

حيث يختلف القول عند الحنفية : فمنهم من صحح ندب ادخال الماء

الى القلعة فلا يلزم كابن الهمام (١) ، ومنهم من رجح الوجوب كالكاساني (٢)

ونذهب الشرنبلالي وغيره من الحنفية الى الجمع بين القولين بمانمه : " قلت

ينبغي التفصيل ان كان يمكن فسخ القلعة بلا مشقة لا يجزئه تركه ، والا أجزأه " (٣)

قال المحقق ابن عابدين : " وبه يحمل التوفيق بين القولين ، لأنه اذا أمكن

فسخها - بأن أمكن قلبها وظهور الحشفة منها - فلا حرج في غسلها فيجب ،

والا بأن لم يكن فيها سوى ثقب يخرج منه البول فلا يجب للخرج " (٤)

وعلى هذا التفصيل المعتمد من مذهب الحنابلة (٥)

ويرى الشافعية : وجوب غسل ماتحت القلعة . قال الشبرايملي : " ان تيسر

له ذلك والا وجب ازالتها ، فان تعذر ذلك صلى كفاقد الطهورين ولا يتيمم " (٦)

(١) شرح فتح القدير ، ج ١ ، ص ٥٧ ، وانظر : اللباب ، ج ١ ، ص ١٤ ، البناية ،

ج ١ ، ص ٢٥٧ ، كنز الدقائق ، ج ١ ، ص ١٢ ، الدر المختار ، ج ١ ، ص ١٥٢ .

(٢) بدائع المنافع ، ج ١ ، ص ٣٤ ، وانظر : شرح متن الوقاية ، ج ١ ، ص ١٢ ، مجمع

الأنهر ، ج ١ ، ص ٢١ ، درر الحكام ، ج ١ ، ص ١٧ .

(٣) حاشية الشرنبلالي على درر الحكام ، ج ١ ، ص ١٧ ، وانظر : مراقي الفلاح ، ص ٢٠ .

(٤) حاشية ابن عابدين ، ج ١ ، ص ١٥٣ .

(٥) انظر : المبدع ، ج ١ ، ص ١٩٨ .

(٦) حاشية الشبرايملي على نهاية المحتاج ، ج ١ ، ص ٢٠٨ ، وانظر : نهاية المحتاج ،

ج ١ ، ص ٢٠٨ ، الاقناع وحاشية البجيرمي عليه ، ج ١ ، ص ٢١٣ .

بقي أن نشير : إلى أن حكم الواقع على البدن من كل حائل يمنع وصول الماء

ويجب نزعه وبيان القول فيه هو عين ما قدمنا في الشرط الثالث من شروط الطهارةتين .

* الفرض الثاني : تحليل الشعر

وضابط ما يقع باختلاله البطلان من هذا الفرض عند المالكية : أن يوصل المغتسل

الماء لبشرة سائر الجسد التي عليها شعر خفيفا كان أو كثيفا ، كشعر رأس وحاجب

وشارب وابط ونحوه .

وصفته : أن يضم الشعر ويعركه عند صب الماء حتى يصل إلى البشرة ، فلا يجب

ادخال أصابعه تحته ويعرك بها البشرة . (١)

فشمل هذا الفرض أمرين :

أحدهما : إيصال الماء لبشرة شعر الرأس والحاجب وسائر الجسد ولو كان الشعر

كثيفا وهذا محل اتفاق بين أهل العلم . (٢)

الثاني : غسل الشعر ، وعلى لزوم غسل شعر الرأس واللحية وغيرهما من سائر

شعور الجسد يتفق قول علماء المذاهب خفيفا كان الشعر أو كثيفا ، اللهم الا ما ظفر (٣)

منه فللعلماء فيه الأقوال الآتية :

فالمشهور من مذهب الحنفية : الاكتفاء بببل أصله فحسب ، فلا يفترض إيصال

الماء إلى أثناء الذوائب ، إلا أن يكون شعرها غزيرا أو ملبدا لا يصل الماء إلى أصوله

(١) انظر : شرح الخرشي ، ج ١ ، ص ١٦٨ - ١٦٩ ، الشرح الصغير ، ج ١ ، ص ٢٥١ ،

سراج السالك ، ج ١ ، ص ٨٢ .

(٢) انظر : تحفة الفقهاء ، ج ٢ ، ص ٢٨ - ٢٩ ، أسهل المدارك ، ج ١ ، ص ١٠٧ - ١٠٨ ،

فتح الجواد ، ج ١ ، ص ٥٩ ، المبدع ، ج ١ ، ص ١٩٧ .

(٣) انظر : الدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه ، ج ١ ، ص ١٥٢ - ١٥٣ ، الكافي

لابن عبد البر ، ج ١ ، ص ١٧٤ - ١٧٥ ، فتح القريب ، ص ٧ ، التنقيح ، ص ٤٥ .

فيجب نقضه وإيصال الماء إلى جميعه ، وهذا في حق المرأة فحسب دون الرجل :
فيجب عليه نقضه مطلقا .

يقول الشرنبلالي : " ويفترض غسل داخل المضفور من شعر الرجل ويلزمه
حله مطلقا على الصحيح ، لا المضفور من شعر المرأة أن سري الماء في أصوله ، ولا يفترض
إيصال الماء إلى أثناء ذوائبها " . (١)

ومذهب المالكية : إلى فرضية ضَعُتْ مضفوره (٢) ليدخله الماء ، وأن لم يصل
إلى البشرة إذا كان الضفر رخوا - بحيث يدخله الماء - ولم يكن بخيوط كثيرة ،
والا فإن اشتد الضفر أو كان بخيوط كثيرة ولو رخوا فإنه يجب عليه نقضه وتخليطه ،
والا كان الغسل باطلا . (٣)

والمعتمد من مذهب الشافعية (٤) : نقض الضفائر أن لم يصل الماء إلى باطن
الشعر والبشرة .

ويرى الحنابلة : التفصيل بين أن يكون الغسل من جنابة فلا يجب نقضه إذا روت
أصوله ، أو يكون الغسل لطهر من حيض أو نفاس فيتعين نقضه وغسل جميعه " . (٥)

✽ الفرض الثالث : النية

وضابط مايقع باختلاله البطلان من هذا الفرض : أن ينوى المغتسل رفع الحدث
الأكبر أو الجنابة أو الحيض أن كانت حائضا ، أو ينوى استباحة مفتقر إلى غسل

(١) مراقي الفلاح ، ص ٢٠

(٢) والضغث : هو العرك والتحريك ، الفواكه الدواني ، ج ١ ، ص ١٧٤ .

(٣) الفواكه الدواني ، ج ١ ، ص ١٧٤ ، وانظر : شرح الخرشية وحاشية العدوى عليه ،

ج ١ ، ص ١٦٨ ، الشرح الصغير ، ج ١ ، ص ٢٥١ ، شرح أبي الحسن ، ج ١ ، ص ١٨٩ .

(٤) انظر : كفاية الأختيار ، ج ١ ، ص ٣٩ - ٤٠ ، وانظر : روضة الطالبين ، ج ١ ، ص ٨٨ .

(٥) انظر : مطالب أولي النهى ، ج ١ ، ص ١٨١ ، أخضر المختصرات ، ج ١ ، ص ٣٧ .

كالملاة ، أو ينوى أداء فرض الغسل ، نية مقارنة لأول مغسول من بدنه مطلقا عـلا
أو سفل ، وهذا محل اتفاق بين المالكية والشافعية . (١)

ويمكن أن نقف من هذا الضابط على الأطراف التالية :

أحدهما : في حكم تقدم النية على الغسل وتأخرها عنه ، ويجرى القول في هذا
بمثل ما قدمناه في فروض الوضوء مما يغني عن إعادة القول فيه .

جاء في المختصر وشرحه مانصه : " وواجب الغسل : نية وموالة كنيـة
وموالة الوضوء في كيفية النية وزمنها وسائر أحكامها " (٢)

الطرف الثاني : في نية الجنب الجمعة أو العيد أو نحوهما مما تستحب له

الطهارة .

ويتفق قول المالكية والشافعية على عدم صحة نيته وبطلان غسله والحالة هذه
لا أن شرك في نيته بين الجنابة والجمعة بأن نواهما معا فإن غسله يصح وأجزأت نيته
عنهما . (٣)

الطرف الثالث : في نية المغتسل مطلق الطهارة ، والمعتمد من قول الفريقين

أن هذه النية غير مجزئة . قال في التحفة : " لأنه - أي الغسل - قد يكون عادة " (٤)

✽ الفرض الرابع : المضمضة والاستنشاق

وعبر عنه الحنفية بـ " غسل الفم والأنف " (٥) قال العلامة ابن عابدين :

(١) انظر : الشرح الصغير ، ج ١ ، ص ٢٤٧ ، نهاية المحتاج ، ج ١ ، ص ٢٠٥ - ٢٠٧ .

(٢) شرح منح الجليل ، ج ١ ، ص ٧٥ ، وانظر : شرح الخرشي ، ج ١ ، ص ١٦٨ ، حاشية
ابن حمدون ، ج ١ ، ص ١٢٣ ، روضة الطالبين ، ج ١ ، ص ٨٧ .

(٣) انظر : شرح منح الجليل ، ج ١ ، ص ٧٥ ، روضة الطالبين ، ج ١ ، ص ٤٩ ، ٨٧ - ٨٨ ،
الاقناع للشربيني ، ج ١ ، ص ٢١١ .

(٤) تحفة المحتاج ، ج ١ ، ص ٢٧٤ ، وانظر للمالكية : الشرح الكبير للدردير ، ج ١ ، ص ١٣٣ .

(٥) انظر : تنوير الأبصار ، ج ١ ، ص ١٥١ - ١٥٢ ، كنز الدقائق ، ج ١ ، ص ١٢ .

"لأن التعبير بغسل الفم والأنف أدلّ على الاستيعاب من المضمضة والاستنشاق بالنظر الى المعنى اللغوى" (١)

ويختلف قول فقهاء الحنفية والحنابلة في ضابط كل من المضمضة والاستنشاق :

أ - ضابط ما يقع باختلاله البطلان من المضمضة : أن يستوعب الماء جميع الفم ، وهذا هو المشهور من مذهب أبي حنيفة . (٢)

والضابط عند الحنابلة : ادارة الماء في الفم . (٣)

وعلى هذا : فيكفي في صحة المضمضة عند الحنفية حصول الماء في جميع

الفم والا كان غسله باطلا ، ولذلك يقول الكمال ابن الهمام : " ولو شرب الماء عباً أجزأ عنها لا ممصاً " (٤)

والشرط عند الحنابلة وجود المعنى اللغوى الذى هو التحريك والادارة ، فان

حصل الماء في فمه من غير تحريك : لم يجزأه .

ب - وضابط ما يقع باختلاله البطلان من الاستنشاق : أن يوصل المغتسل الماء

الى مارن الأنف . وعليه نص الحنفية . (٥)

(١) حاشية ابن عابدين ، ج ١ ، ص ١١٦ .

(٢) انظر : الفتاوى الهندية ، ج ١ ، ص ٦ ، الدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه ،

ج ١ ، ص ١١٥ ، ١٥١ .

(٣) انظر : المبدع ، ج ١ ، ص ١٢١ .

(٤) شرح فتح القدير ، ج ١ ، ص ٥٦ .

والعب : الشرب بجميع الفم ، حاشية ابن عابدين ، ج ١ ، ص ١٥١ .

(٥) انظر : الفتاوى الهندية ، ج ١ ، ص ٦ ، البحر الرائق ، ج ١ ، ص ٢١ .

والمارن : مالان من الأنف ، البحر الرائق ، ج ١ ، ص ٢١ .

والضابط لدى الحنابلة : أن يجتذب المستنشق الماء بنفس الى باطن الأنف (١)

وعليه : فالفرض عند الحنابلة جذب الماء الى باطن الأنف وان لم يبلغ

أقصاه ، فلا يكفي وضعه فيه بدون جذب كما هو المذهب عند فقهاء الحنفية .

جاء في الاقتناع وشرحه مانصه : " والواجب في المضمضة أدنى إدارة للماء

في فمه ، والواجب في الاستنشاق : جذب الماء الى باطن الأنف وان لم يبلغ أقصاه

فلا يكفي في المضمضة : وضع الماء في فيه بدون إدارة ، لأنه لا يسمى مضمضة ، وكذا

لا يكفي في الاستنشاق وضعه في أنفه بدون جذب الى باطن الأنف ، لأنه لا يسمى استنشاقاً (٢)

* الفرض الخامس : الدلك :

وضابط مايقع باختلاله البطلان من هذا الفرض : أن يمر المغتسل بأحد

أعضائه - يدا كانت أو رجلا ، بل ولو بخرقعة يمسك طرفيها بيديه ويدلك بوسطها -

على ظاهر الجسد مع صب الماء عليه أو بعده ما لم يجف .

بقينا من هذا الضابط في المسائل التالية :

أحداها : في فرضية الدلك ولو تحقق وصول الماء للبشرة ، وعلى هذا المشهور

من مذهب مالك .

يقول النفراوى في شرح الرسالة : " والدلك ولو تحقق وصول الماء للبشرة ، لأنه

واجب لنفسه ، لأن صب الماء بدون الدلك لا يسمى غسلا عند مالك مع التمكن منه ،

وانما يسمى انغماسا " (٤) .

(١) انظر : المبدع ، ج ١ ، ص ١٢١ .

(٢) كشاف القناع ، ج ١ ، ص ٩٤ .

(٣) انظر : الشرح الصغير ، ج ١ ، ص ٢٤٩ .

(٤) الفواكه الدواني ، ج ١ ، ص ١٧٥ .

المسألة الثانية : فان تعذر دلكه بنفسه فهل يلزمه استنابة غيره فيه حتى

يبطل غسله بتركه ؟ للمالكية في ذلك قولان :

أحدهما : لزوم استنابه غيره فيما يصح له مباشرته لافي ذلك ما بين السرة والركبة الا أن تكون زوجة ، فان لم يقدر على الاستنابة : ^{سعى} أو عم جسده الماء ، وهذا مذهب سحنون وعليه مشي خليل في مختصره لدى تعداده لفروض الغسل ، فقال : " ودلك ولو بعد الماء ، أو بخرقة ، أو استنابة ، وان تعذر سقط " (١) واستظهره في التوضيح .

والقول الثاني : سقوط الدلك عند تعذر فعله بنفسه ، ويكفي تعميم الجسد

بالماء ، وهو قول ابن حبيب ، وصوبه ابن رشد ، وارتضاه ابن عرفة والقرافي (٢) ، قال في الشرح الكبير : " فيكون هو المعتمد " (٣)

المسألة الثالثة : في التوكيل بالدلك مع القدرة عليه بنفسه هل يصح معه

الغسل ؟ موطن خلاف :

فقول ابن رشد : عدم الصحة ، واعتمده النفراوى في شرح الرسالة (٤) ، وذكر

الخرشي : أنه المشهور (٥) ، وهو الموافق لقول ناظم مقدمة ابن رشد . (٦)

والدلك لا يصح بالتوكيل * الا لذى آفة أو عليل

(١) مختصر خليل ، ص ١٢ .

(٢) انظر في تلك الأقوال عن المالكية : الفواكه الدواني ، ج ١ ، ص ١٧٥ ، شرح

الزرقاني ، ج ١ ، ص ١٠٢ ، الشرح الصغير ، ج ١ ، ص ٢٥٠ .

(٣) الشرح الكبير ، ج ١ ، ص ١٣٥ .

(٤) الفواكه ، ج ١ ، ص ١٧٥ .

(٥) شرح الخرشي على خليل ، ج ١ ، ص ١٦٩ .

(٦) نظم مقدمة ابن رشد ، ص ١٣ .

والقول بالاجزاء : نقله الحطاب عن بعض فقهاء المالكية ^(١) ، قال التتائي :

" وهو ظاهر كلام المختصر " ^(٢)

* **الفرض السادس : الموالاة .**

وسبيل القول في هذا الفرض يجرى مجرى ما أسلفنا بيانه لدى وقوفنا على

الفرض الخامس من فروض الوضوء - وهو الموالاة - بما يغني عن تكرار الكلام فيه .

جاء في المختصر وشرحه قوله : " وواجبه : نية وموالاة ، كنية وموالاة الوضوء

في سائر أحكامها ، من كونها عند أول مفعول ، وعدم ضرر اخراج بعض المستباحات . . الى آخر الأحكام " . ^(٣)

وعن شرح العشماوية : " الفريضة الرابعة : الفور ، أى مع الذكر والقعدة ،

ويجرى فيه ماجرى في الوضوء " ^(٤)

والله تعالى أعلم .

* * *

(١) مواهب الجليل ، ج ١ ، ص ٢١٣ .

(٢) شرح خطط السداد ، ص ١٢٤ .

(٣) جواهر الاكليل ، ج ١ ، ص ٢٢ .

(٤) المناهل الفقهية ، ص ٤٦ .

الفرع الثالث

=====

البطلان لاختلال فرض من فروض التيمم

ويشتمل على مطلبين :

- * المطلب الأول : في الفروض المتفق عليها والمختلف فيها
-
- * المطلب الثاني : في ضابط مايقع باختلاله البطلان من كل فرض
-

المطلب الأول

في الفروض المتفق عليها والمختلف فيها

ويتفق قول الفقهاء^(١) في هذا الباب على فرضين للتيمم :

* أحدهما : مسح الوجه •

* الفرض الثاني : مسح اليدين •

ثم اختلفوا بعد ذلك في الفروض التالية :

* أحدها : النية •

وعلى عدها من فروض التيمم المشهور من مذهب مالك^(٢) وأحمد^(٣) .

ويرى الحنفية^(٤) والحنابلة^(٥) : أنها شرط من شروط الصحة ، كما تقدم •

* الفرض الثاني : الموالاة •

ويتفق قول المالكية و^(٦) الحنابلة^(٧) على ذكر الموالاة من فروض التيمم ، بيد أن

فرضيتها عند الحنابلة عن الحدث الأصغر دون الأكبر ، الحاقا للبطلان بحكم المبدل •

(١) انظر: نور الايضاح ، ص ١٤ ، مختصر خليل ، ص ١٤ ، متن سفينة النجاة ،

ص ٦ ، زاد المستقنع ، ص ٨ •

(٢) انظر : القوانين الفقهية ، ص ٣٠ ، متن العشماوية ، ص ٥ •

(٣) انظر: متن الغاية ، ص ٥ ، المقدمة الحضرية ، ص ١٦ •

(٤) انظر: تحفة الفقهاء ، ج ٢ ، ص ٣٩ ، نور الايضاح ، ص ١٣ •

(٥) انظر: عمدة الفقه ، ص ٩ ، متن دليل الطالب ، ص ٩ •

(٦) انظر: أقرب المسالك ، ص ١١ •

(٧) انظر: أخصر المختصرات ، ج ١ ، ص ٤١ •

ويرى الحنفية والشافعية ^(١): أنها سنة من سنن التيمم .

✽ الفرض الثالث : الترتيب .

وبه قال الشافعية والحنابلة ^(٢) من فرائض التيمم ، بيد أن فرضيته لدى الحنابلة

من الحدث الأصغر دون الأكبر .

يقول الامام النووي في شرح المذهب : " يجب الترتيب في تيمم الجنابة ، كما يجب في تيمم الحدث الأصغر ، فيمسح وجهه ثم يديه ، وان كان لا يجب الترتيب في غسل الجنابة ، قال الشيخ أبو محمد : والفرق أن الترتيب انما يظهر في المحليين المختلفين ، ولا يظهر في المحل الواحد ، فالبدن في الغسل شيء واحد ، فمسح كعضو من أعضاء الوضوء ، وأما الوجه واليدان في التيمم فمحلان مختلفان " ^(٣) والمعتمد من قول الحنفية والمالكية : أن الترتيب في التيمم من الحدثين سنة . ^(٤)

✽ الفرض الرابع : الضرب أو ما يقوم مقامه .

وكونه فرضاً هو المذهب عند الحنفية ^(٥) ، وأرباب المتن ^(٦) - فهم - وانصوا على اعتبار الضربتين ، الا أن المحرر من المذهب - والله تعالى أعلم - مطلق وجود الفعل

(١) انظر: الفتاوى الهندية، ج ١، ص ٣٠، المقدمة الحضرية، ص ١٦.

(٢) انظر: فتح الوهاب، ج ١، ص ٢٤، كافي المبتدى، ص ٤٨.

(٣) المجموع شرح المذهب، ج ١، ص ٢٣٤.

(٤) انظر: الدر المختار، ج ١، ص ٢٣١، عمدة البيان، ص ٤١.

(٥) انظر: حاشية ابن عابدين، ج ١، ص ٢٣٢.

(٦) انظر: متن القدوري، ص ٤، كنز الدقائق، ج ١، ص ٢٠، تحفة الفقهاء،

ج ٢، ٣٥، بداية المبتدى، ج ١، ص ١٢٥.

منه أعم من أن يكون مسحاً أو ضرباً أو إصابة .

يقول العلامة ابن نجيم : " ثم اعلم أن الشرط وجود الفعل منه أعم من أن يكون مسحاً أو ضرباً أو غيره ، وقد قال في الخلاصة : ولو أدخل رأسه في موضع الغبار بنية التيمم يجوز ، ولو انهزم الحائط فظهر الغبار فحرك رأسه ونوى التيمم جاز ، والشرط وجود الفعل منه " (١) .

وجاء في نور الايضاح قوله : " ويقوم مقام الضربتين إصابة التراب بجسده اذا مسحه بنية التيمم " (٢)

وقال الكمال ابن الهمام : " والذي يقتضيه النظر عدم اعتبار ضربة الأرض من مسمى التيمم شرعاً ، فان المأمور به المسح ليس غير - فتيمموا صعيداً طيباً - ويحمل قول النبي صلى الله عليه وسلم (التيمم ضربتان) اما على ارادة الأعم من المسحين ، أو أنه أخرج مخرج الغالب " (٣)

وقد أشار الى ذلك الحبر ابن عابدين (٤) ، ونبه على أن المراد بالنص على الضربتين بيان كفايتها ، لا أنه لابد في التيمم منها ، وأن فائدة العدد عدم الاحتياج الى ضربة ثالثة .

ويرى المالكية : فرضية الضربة الأولى ، لامطلق الإصابة كما سيأتي . (٥)

والمذهب عند الشافعية : أن الفرض هو نقل التراب ، وهو تحويله من نحو

(١) البحر الرائق، ج ١، ص ١٤٤ .

(٢) نور الايضاح، ص ١٣ .

(٣) شرح فتح القدير ، ج ١، ص ١٢٦ .

(٤) حاشية ابن عابدين ، ج ١، ص ٢٣٠، ٢٣٧ .

(٥) في الفرض السادس من هذا المطلب وضابطه في المطلب الثاني ان شاء الله تعالى .

أرض أو هواء الى العضو الممسوح . (١)

والمعتمد من مذهب أحمد: أن الفرض مسح الوجه واليدين ، سواء ضرب براحتيه الأرض ومسح ، أو أمر وجهه ويديه على التراب أو صمد بهما للريح فعم التراب محل الفرض ثم مسح في الصورتين صح (٢) ، غير أن ذلك داخل عندهم في مسمى الفرضين الأوليين " مسح الوجه ، ومسح اليدين " (٣) ، فلم يفردوه بفرض مستقل .

✻ الفرض الخامس : الصعيد الطاهر

والى عده من فروض التيمم ذهب المالكية (٤) ، وهو قول عند الشافعية . (٥)

والمعتمد من مذهب الحنفية والشافعية والحنابلة : أنه شرط . (٦)

(١) كما سيأتي في الفرض السابع من هذا المطلب وضابطه في المطلب الثاني باذن الله تعالى .

(٢) انظر: كشف القناع ، ج ١ ، ص ١٧٤ ، شرح المنتهى ، ج ١ ، ص ٩٣ .

(٣) كما سيأتي بيانه عند الوقوف على ضابط هذين الشرطين .

(٤) انظر: مختصر الدر الثمين ، ص ١١٤ ، مختصر الأخرى ، ص ٣٢ .

(٥) اعتمده النووى في الروضة ، وأسقطه في المنهاج وشرح المذهب ، قال في المغني : والأولى ما في الكتاب - أى المنهاج - ، وقال ابن حجر : ركن التيمم خمسة باسقاط التراب ، اذ لو حسن عده ركنا لحسن عد الماء ركنا .

انظر في ذلك وفيمن أسقط من الاركان : روضة الطالبين ، ج ١ ، ص ١٠٨ ، منهاج

الطالبين ، ص ٧ ، المجموع ، ج ٢ ، ص ٢٣٣ ، مغني المحتاج ، ج ١ ، ص ٩٧ ، فتح

الجواد ، ج ١ ، ص ٧٢ ، فيض الاله المالك ، ج ١ ، ص ٦٤ ، فتح الوهاب ، ج ١ ، ص

٢٤ ، الغاية القصوى ، ج ١ ، ص ٢٤١ ، تحفة الطلاب ، ج ١ ، ص ١٠٣ ، المقدمة

الحضرمية ، ص ١٦ ، متن السفينة ، ص ٦ ، الاقناع ، ج ١ ، ص ٢٥٢ .

(٦) كما سلف تفصيل القول فيه من شروط التيمم .

❖ الفرض السادس : الضربة الأولى .

-
- (١) وقد تفرد فقهاء المالكية بذكره من فروض التيمم .
- (٢) والمعتمد من مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد ماتقدم .

❖ الفرض السابع : نقل التراب .

-
- (٣) وعلى ذكره من الفروض نص فقهاء الشافعية .
- (٤) ويرى الثلاثة ماقدمناه آنفاً .

❖ ❖ ❖

(١) انظر: أقرب المسالك ، ص ١١ ، أسهل المسالك ، ج ١ ، ص ٨٥ .

(٢) في الفرض الرابع الآنف ذكره .

(٣) انظر: منهج الطلاب ، ص ٦ ، متن الزبد ، ص ٢٣ .

(٤) في الفرض الرابع من فروض التيمم .

المطلب الثاني

في ضابط مايقع باختلاله البطلان من كل فرض

وبيان القول في هذا المطلب يتجلى بالوقوف على فرائض التيمم مرتبة حسب

ما تقدم .

* فأول هذه الفرائض : مسح الوجه .

وضابط مايقع باختلاله البطلان من هذا الفرض : أن يعم المتيمم ظاهر البشرة والشعر - حتى لو ترك شيئاً لم يجزه - سوى ماتحت شعره ولو خفيفاً ، وعلى هذا يتفق قول الفقهاء .

جاء في الفتاوى الهندية مانحه : " ويمسح المتيمم من وجهه ظاهر البشرة وظاهر الشعر على الصحيح ، مستوعباً العضوين ، حتى لو لم يمسح تحت الحاجبين وفوق العينين لا يجزيه ، ولا بد من نزع الخاتم والسوار ويمسح الوترة التي بيــــن المنخرين ، ويجب تخليل الأصابع ان لم يدخل بينهما غبار " (١)

وفي المواهب ما نمه : " ولزم المتيمم تعميم وجهه بالمسح ، ولو ترك شيئاً منه لم يجزه على المشهور ، ويراعى الوترة وحجاج العينين ، والعنفقة ان لم يكن عليها شعر ، ويمر بيديه على شعر لحيته الطويلة " (٢)

وقال الفشني : " الركن الرابع : مسح الوجه كله ، حتى ظاهر ما استرسل من لحيته ، والمقبل من أنفه على شفته ، ولا يجب إيصال التراب الى منبت الشعر

(١) الفتاوى الهندية ، ج ١ ، ص ٢٦ ، وانظر : مراقي الفلاح ، ص ٢٢ ، حاشية الشرنبلالي ،

ج ١ ، ص ٣١ .

(٢) وهذا منه في مواضع ، ج ١ ، ص ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، وانظر : الشرح الصغير وحاشية

الصاوي عليه ، ج ١ ، ص ٢٨٥ .

الخفيف ، لما فيه من العسر " (١)

وعن الغاية قوله : " وفرائض التيمم : مسح جميع وجهه ولحيته حتى مسترسلها ،

لا ماتحت شعر ولو خفيفا ، أو داخل فم وأنف، ويكره " (٢)

وهل يلحق بالوجه ما استرسل من شعر اللحية حتى يبطل تيممه بتسرك

مسحها ٠٠ ؟ موطن خلاف :

فالمشهور من مذهب أبي حنيفة : أن الفرض مسح ما حاذى البشرة منها فحسب

دون ما استرسل . (٣)

ويرى جمهور المالكية والشافعية والحنابلة : الحاق ظاهر ما استرسل من

اللحية بمسح الوجه . (٤)

قال في الكفاية : " ويجب ايصال التراب الى ظاهر ما استرسل من اللحية

على الأظهر ، كالوضوء " (٥)

* الفرض الثاني : مسح اليدين .

وللفقهاء في حد ما يقع باختلاله البطان من هذا الفرض قولان :

فالمعتمد من مذهب أبي حنيفة (٦) والشافعي (٧) : أن يستوعب مسح اليدين

(١) مواهب الصمد ، ج ١ ، ص ١٢٣ ، وانظر : حاشية الشرقاوى ، ج ١ ، ص ١٠٥ .

(٢) غاية المنتهى ، ج ١ ، ص ٦٧ .

(٣) انظر : حاشية الطحطاوى ، ص ٧٨ .

(٤) انظر : المناهل الفقهية ، ص ٥٤ ، جواهر الاكليل ، ج ١ ، ص ٢٧ ، السراج الوهاج ،

ص ٢٨ ، مطالب أولي النهى ، ج ١ ، ص ٢١٠ - ٢١١ .

(٥) كفاية الخيار ، ج ١ ، ص ٥٨ .

(٦) انظر : متن القدورى ، ص ٤ ، متن الوقاية ، ج ١ ، ص ٢٠ .

(٧) انظر : منهج الطلاب ، ص ٦ ، متن سفينة النجا ، ص ٦ .

مع المرفقيين •

والمذهب عند المالكية ^(١) والحنابلة ^(٢) : على تعميم مسح يديه الى كوعيه •

وهل يدخل في حكم الفرض : تخليل الأصابع وماتحت الخاتم وبقيّة الأقطع حتى

يبطل تيممه بتركها •• ؟ موطن بحث ونظر :

أ - فأما الأقطع : فالحال لا يخلو اما أن يكون القطع من الكوع أو المرفق - على

ما تقدم من الخلاف - فيجب في حقه مسح موضع القطع •

- واما أن يكون القطع دون ذلك : فيلزمه مسح الباقي •

- واما أن يكون القطع فوق الكوع أو المرفق : فيسقط عنه وجوب المسح •

وهذا مانص عليه فقهاء الحنفية والحنابلة ^(٣) ، وهو قياس قول الشافعية

والمالكية في باب الوضوء •

جاء في شرح المختصر قوله : " وما لا يجزيه الاقتصار عليه في الوضوء لا يجزيه

ذلك في التيمم " ^(٤)

وقال الشرواني في باب التيمم : " ويأتي هنا ما مرّ في الوضوء من غسل من قطعت

يده أو بعضها وجوبا أو ندبا " ^(٥)

(١) انظر : مختصر خليل ، ص ١٤ ، متن الأخرى ، ص ٣٢ •

(٢) انظر : المقنع ، ص ١٨ ، التوضيح ، ص ١٩ •

(٣) انظر : الفتاوى الهندية ، ج ١ ، ص ٢٦ ، الشرح الكبير ، ج ١ ، ص ٢٥٩ ، كشاف

القناع ، ج ١ ، ص ١٧٥ •

(٤) مواهب الجليل ، ج ١ ، ص ٣٥٠ ، بقي أن ننبه على أن قياس قول المالكية فيمن

قطع من الكوعين : سقوط مسح اليدين عنه ، كما مرّ في فروض الوضوء •

(٥) حاشية الشرواني ، ج ١ ، ص ٣٦١ •

بـ. وأما تخليل الأصابع فموطن خلاف بين الشافعية والجمهور :

فالمذهب لدى جمهور الحنفية والمالكية والحنابلة : على دخول التخليل في

فرضية مسح اليدين . (١)

ويرى فقهاء الشافعية : أن التخليل من مندوبات التيمم الا اذا لم يفرق بين

أصابعه في الضربة الثانية بعد مسح الوجه فانه يلزم والحالة هذه .

يقول الخطيب في شرح المنهاج : " ويندب تخليل أصابعه بعد مسح اليدين

احتياطاً ، ويجب ان لم يفرق أصابعه في الثانية ، لأن ما وصل اليه قبل مسح الوجه

غير معتد به في حصول المسح " (٢)

جـ. وأما نزع الخاتم ليصل الغبار الى ماتحته : فمحل اتفاق بين أهل العلم ،^(٣)

غير أن الحنفية يرون كفاية تحريك الضيق وترك الواسع ان أصاب الغبار ماتحته^(٤)

وأطلق غيرهم وجوب النزع .

قلت : ولعله لا اشكال في الاجزاء - عند غير الحنفية - اذا تيقن التيمم وصول

الغبار الى ماتحت الخاتم ولو لم يحركه .

يقول الشهاب ابن حجر بعد بيانه وجوب نزع الخاتم ولو كان واسعاً : " نعم

ان فرض تيقن عموم التراب لجميع ماتحت الخاتم من غير تحريكه : فلا اشكال

(١) انظر : البحر الرائق ، ج ١ ، ص ١٤٤ ، حاشية ابن عابدين ، ج ١ ، ص ٢٣٩ ، أقرب

المسالك ، ص ١١ ، أسهل المدارك ، ج ١ ، ص ١٣٠ - ١٣١ ، الروض المربع وحاشية

ابن قاسم عليه ، ج ١ ، ص ٣٣٦ .

(٢) مغني المحتاج ، ج ١ ، ص ١٠٠ ، وانظر : شرح روض الطالب ، ج ١ ، ص ٨٧ .

(٣) انظر : شرح الزرقاني ، ج ١ ، ص ١٢١ ، شرح منح الجليل ، ج ١ ، ص ٩٠ ، فتح الوهاب

ج ١ ، ص ٢٤ ، ترشيح المستفيدين ، ص ٢٤ ، مطالب أولي النهى ، ج ١ ، ص ٢٢٠ .

(٤) انظر : البحر الرائق ، ج ١ ، ص ١٤٤ ، حاشية ابن عابدين ، ج ١ ، ص ٢٣٧ ، ٢٣٩ .

في الاجزاء حينئذ " (١).

* الفرض الثالث : النية •

والضابط : أن ينوى المتيمم استباحة الصلاة ونحوها ، أو فرض التيمم ،
نية مقارنة للضربة الأولى ، وهذا هو المشهور من مذهب مالك . (٢)
وعلى هذا : فإن نوى المتيمم رفع الحدث أو تأخرت نيته عن الضربة الأولى
الى مسح الوجه كان تيممه باطلا .

جاء في تبیین المسالك مانصه : " اذا نوى رفع الحدث بالتيمم بطلب صلاته ،
لأن التيمم لا يرفع الحدث " (٣)

وقال ابن غنيم في شرح الرسالة : " واعلم أنه لابد من النية عند وضع اليدين
على الأرض ، فلو أخرها لوجه لم يصح تيممه " . (٤)

(١) تحفة المحتاج ، ج ١ ، ص ٣٦٥ .

(٢) انظر : شرح الزرقاني ، ج ١ ، ص ١١٩ - ١٢٠ ، الفواكه الدواني ، ج ١ ، ص ١٨٤ .

(٣) تبیین المسالك ، ج ١ ، ص ٢٥٤ ، وانظر : حاشية الدسوقي ، ج ١ ، ص ١٥٤ .

(٤) الفواكه الدواني ، ج ١ ، ص ١٨٤ .

وهذا الذي نص عليه ابن غنيم من اشتراط النية عند وضع اليدين " الضربة الأولى "

هو الذي اعتمده الزرقاني والخرشي وغيرهما من فقهاء المالكية .

قال في شرح المنح : " وهو الموجبه الموافق لقاعدة المذهب " .

شرح منح الجليل ، ج ١ ، ص ٨٩ ، شرح الزرقاني ، ج ١ ، ص ١٢٠ ، شرح الخرشي ،

ج ١ ، ص ١٩٠ ، الدر الثمين ، ص ١٥٣ ، جواهر الاكليل ، ج ١ ، ص ٢٢ ،

والقول الآخر للمالكية : أن تأخير النية الى مسح الوجه مجزئ ، واستظهره

الدردير والدسوقي والبناني والعدوى والمفتي .

انظر : الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ، ج ١ ، ص ٥٤ ، حاشية البناني (==)

والضابط لدى الشافعية : أن ينوى المتييم استباحة الصلاة ونحوها فحسب ،
نية مقارنة للنقل ومستدامة الى مسح شيء من الوجه . (١)

جاء في المنهاج وشرحه مانمه : " ويجب قرن النية بالنقل الحاصل بالضرب
الى وجهه اذ هو أول الأركان ، وكذا يجب استدامتها الى مسح شيء من الوجهه
على الصحيح ، فلو عزبت قبل المسح لم يكف ، قال في المهمات : والمتجسه
الاكتفاء باستحاضارها عندهما وان عزبت بينهما ، وهو المعتمد " (٢)

وهل يشترط أن يعين المتييم النية عن أحد الحدثين حتى يبطل تيممه
بتركه . . ؟ موطن خلاف بين الفريقين :

فالمشهور من مذهب المالكية : النظر بين أن ينوى المتييم استباحة
الصلاة ونحوها وعليه حدث أكبر فانه يفرض في حقه التعيين بأن ينوى استباحة
الصلاة عن الحدث الأكبر ، فان تركه ولو نسيانا أو جهلا منه بالحدث كان تيممه باطلا
ولزمه اعادته .

أو ينوى استباحة الصلاة وعليه حدث أصغر ، أو ينوي فرض التيمم وعليه
أحد الحدثين : فانه يجزئه ذلك من غير تعيين . (٣)

ويرى الشافعية : عدم اشتراط التعيين ، بل يصح تيممه ولو لم يعين .

(==) ج ١ ، ص ١٢٠ ، حاشية العدوى ، ج ١ ، ص ١٩٠ ، حاشية المفتي ، ص ٧٩ .

(١) انظر : فتح الجواد ، ج ١ ، ص ٧٣ ، نهاية المحتاج ، ج ١ ، ص ٢٧٨ - ٢٨٠ .

(٢) نهاية المحتاج ، ج ١ ، ص ٢٧٩ - ٢٨٠ ، وانظر : فتح الوهاب وحاشية الجمل

عليه ، ج ١ ، ص ٢١٨ .

(٣) انظر : الشرح المغير وحاشية الصاوي عليه ، ج ١ ، ص ٢٨٣ ، شرح أبي الحسن

وحاشية العدوى عليه ، ج ١ ، ص ٢٠١ - ٢٠٢ .

يقول الشمسى الرملى : " ولا فرق بين أن يعين الحدث أم لا ، حتى ولو تيمم بنية الاستباحة ظانا كون حدثه أصغر فتبين أنه أكبر أو بالعكس لم يضر ، بخلاف ما اذا كان متعمدا فانه يضر لتلاعبه " (١)

وهل عليه أن يقتصر على مانواه حتى يبطل فعل غيره بذلك التيمم ؟ محل

تفصيل ونظر :

فالقاعدة عند المالكية : أن من نوى بتيممه الفرض فانه يجوز له أن يستبىح

به غيره من النوافل لأقربا آخر .

بيد أن صحة ذلك الفرض المنوى له التيمم مشروطة : بأن تتأخر عنه هذه

النوافل ، والا فان تقدمت عليه صحت ولو تمه إعادة التيمم لفرضه .

كما أن صحة تلك النوافل مقيدة : بأن تتصل بالفرض ، وأن يتصل بعضها

ببعض (٢) ، وأن لا تكثر تلك النوافل المفعولة بتيمم الفرض .

وأن من نوى بتيممه النفل وكان مريضا أو مسافرا (٣) : فانه يجوز له فعل غيره

من النوافل معه مطلقا ، سواء تقدم ذلك النفل المنوى له التيمم أو تأخر . (٤)

(١) نهاية المحتاج ، ج ١ ، ص ٢٧٨ ، وانظر : الاقناع ، ج ١ ، ص ٢٥٣ .

(٢) قال الصفطي : فان فصله بطول أو خروج من مسجد أعاد تيممه ، وأما يسيّر

الفصل فمعتفر ومنه آية الكرسي . حاشية الصفطي ، ص ٨٤ .

(٣) قال في شرح الارشاد : وأما الحاضر الصحيح فلا يتيمم للنوافل استقلالا ، وانما

يمليها بالتبع للفرض . أسهل المدارك ، ج ١ ، ص ١٣٦ ، وانظر : الدر الثمين ،

ص ١٥١ .

(٤) انظر : الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ، ج ١ ، ص ١٥١ - ١٥٢ ، شرح منح

الجليل ، ج ١ ، ص ٨٧ - ٨٨ ، سراج السالك ، ج ١ ، ص ٨٧ .

والقاعدة عند الشافعية أن نية المتيّم لها ثلاثة مراتب :

أحدها : نية فرض الصلاة ولو مندورة ، وفرض الطواف ، وخطبة الجمعة •

المرتبة الثانية : نية نفل الصلاة ، ونفل الطواف ، وصلاة الجنازة •

المرتبة الثالثة : ماعدا ذلك ، كسجود التلاوة والشكر وقراءة القرآن من

الجنب ومس المصحف ونحو ذلك •

وعليه : فمن نوى واحدا من المرتبة الأولى استباح واحدا منها ولو غيّر

مانواه ، واستباح معه جميع الثانية والثالثة •

وإذا نوى واحدا من الثانية استباح جميعها وجميع الثالثة دون شيء من الأولى •

وإذا نوى شيئا من الثالثة استباحها كلها وامتنعت عليه الأولى

والثانية • (١)

✻ **الفرض الرابع : الموالاة**

ويجرى القول في ضابط الموالاة هنا بمثل ما جرى به في باب الوضوء (٢) ، حتى

زمن الجفاف في التيمم مقدر بتقدير الوضوء في المكان والشخص والزمن •

يقول الزرقاني : " وحد الموالاة فيه : أن لا يمضي مقدار الجفاف بتقدير

الوضوء في الزمن والمكان والشخص المعتدل " (٣)

وفي الغاية وشرحها : " والموالاة في التيمم بقدرها زمنا في وضوء ، وهي أن لا يؤخر

مسح عضو حتى يجف ما قبله لو كان مغسولا بزم معتدل " (٤)

(١) انظر : تحفة المحتاج وحاشية الشرواني عليه ، ج ١ ، ص ٣٦٠ - ٣٦١ ، اعانة الطالبين ،

ج ١ ، ص ٥٨ - ٥٩ ، حاشية البيجوري ، ج ١ ، ص ٩٦ •

(٢) في المطلب الثالث من فروع الوضوء •

(٣) شرح الزرقاني ، ج ١ ، ص ١١٨ •

(٤) مطالب أولي النهى ، ج ١ ، ص ٢١١ - ٢١٢ ، وانظر : نبيل المآرب ، ج ١ ، ص ٩٠ •

بقي أن نشير إلى أن الموالاة عند المالكية تشمل نوعين :

أحدهما : الموالاة بين أفعال التيمم ، وهذا هو المقصود من معنى الموالاة

عند الحنابلة ، كما مر .

الثاني : الموالاة بين التيمم وبين العبادة المفعول لها التيمم ، سواء ذكر

وقدر أم لا .

وعليه : فإن اختلف هذا الفرض بنوعيه كان تيممه باطلا ولو ناسيا أو عاجزا .

جاء في شرح المختصر مانحه : " ولزم موالاة التيمم في نفسه ، وموالاته فيه مع

ما فعل له ، فإن فرق بين أركانه ، أو بينه وبين ما فعل له ولو ناسيا : بطل اتفاقا

للاتفاق على الموالاة هنا ، وعدم تقييدها بالذكر والقدرة . " (١)

والظاهر من مذهب الحنابلة عدم اعتبار هذا المعنى للموالاة في صحة التيمم

حيث نصوا على أن شرط صحته دخول الوقت ، فمن تيمم لصلاة فرض أو نفل أو نحوهما

لم يبطل تيممه إلا بخروج الوقت ، أو وجود الماء ، أو حصول ناقض من نواقض

الوضوء أو الغسل . (٢)

✽ الفرض الخامس : الترتيب .

وضابط ما يقع باختلاله البطلان : أن يرتب المتيمم بين مسح الوجه واليدين ،

فيقدم مسح وجهه ثم يمسه يديه ، وهذا محل اتفاق بين الشافعية والحنابلة . (٣)

(١) جواهر الاكلیل ، ج ١ ، ص ٢٧ ، وانظر في هذه المعاني : حاشية المفتي ،

ص ٨٣ ، شرح الخرشي وحاشية العدوى عليه ، ج ١ ، ص ١٨٨ - ١٨٩ ، الشرح

الكبير وحاشية الدسوقي عليه ، ج ١ ، ص ١٥٢ .

(٢) انظر : كشف القناع ، ج ١ ، ص ١٦١ ، ١٧٧ ، التنقيح ، ص ٤٦ ، ٤٨ .

(٣) انظر : المجموع ، ج ٢ ، ص ٢٣٤ ، الكافي ، ج ١ ، ص ٦٣ .

بقينا فيما اذا كان جرحه ببعض أعضاء وضوئه : فهل يلزمه مراعاة الترتيب
فيتيم له عند غسله لو كان صحيحا ، حتى يبطل تيممه بالاخلال به ؟ موطن
اتفاق بين الفريقين .

جاء في المنهاج وشرحه : " واذا امتنع استعمال الماء في عضو من محل طهارته
ان لم يكن عليه سائر وجب التيمم وكذا غسل الصحيح على المذهب ، ولا ترتيب بينهما
للجنب ، فان كان محدثا حدثا أصغر : فالأصح اشتراط التيمم وقت غسل العليل
لاشتراط الترتيب " . (١)

ويقول البهوتي : " واذا كان جرحه ببعض أعضاء وضوئه : لزمه اذا توضأ
مراعاة الترتيب ، فيتيم له عند غسله لو كان صحيحا " . (٢)

* الفرض السادس : الصعيد الطاهر .

والمراد بالصعيد الطاهر : استعماله .

ويمكن أن نلاحظ - من استقراء فروع المالكية في هذا الفرض - ضابط مایقـع
باختلاله بطلان التيمم أنه : كل ماصد على وجه الأرض من أجزائها ، غير
نجس ولا متنجس ، ولا مخلوط بنجس أو طاهر كثير ، وغير نقد ولا جوهر ولا منقول ،
ولم تغيره صنعة آدمي بطبخ أو حرق أو نحوهما " . (٣)

- فالتقييد بكونه غير مخلوط بطاهر : حتى يخرج اللبن من الطين المخلوط بالتبن
ونحوه فانه اذا كثر فيه كان التيمم منه باطلا . (٤)

(١) نهاية المحتاج ، ج ١ ، ص ٢٦٥ - ٢٦٧ ، وانظر : فيض الاله المالک ، ج ١ ، ص ٦٢ .

(٢) الروض المربع ، ج ١ ، ص ٤٦ ، ٤٨ ، وانظر : متن دليل الطالب ، ص ٩ - ١٠ .

(٣) انظر في جزئيات هذا الضابط : الشرح الكبير ، ج ١ ، ص ١٥٥ - ١٥٦ ، شرح الزرقاني

ج ١ ، ص ١٢١ - ١٢٢ ، شرح الخرشي ، ج ١ ، ص ١٩١ - ١٩٣ .

(٤) انظر : الشرح الكبير ، ج ١ ، ص ١٥٦ .

فان خالط الطين ماء كثير - وهو الخضخاض - حتى صار مائعا : لم يجز التيمم

به الا أن لا يجد غيره فيتيمم به . (١)

بيد أن منعهم التيمم به - وهو من أجزاء الأرض - مع ماسياتي من جواز التيمم

بالثلج مطلقا موضع اشكال أجاب عنه العدوى بقوله : " ان الثلج يشابه التراب

بجموده ، بخلاف الخضخاض ، ولا يقال هو ليس من أجزاء الأرض ، لأننا نقول لما جمد

التحق بأجزائها " . (٢)

- وكونه غير نقد ولا جوهر ولا منقول : هذه قيود للتيمم على المعدن فانه

يصح التيمم عليه شريطة أن لا يكون من النقيدين وهما الذهب والفضة ، أو جوهر

كالياقوت واللؤلؤ والمرجان ، أو منقول : وهو أن تبين عن موضعها وتصير في أيدي

الناس متمولة كالعقاقير من شب وملح وكالرماس والكبريت والكحل ونحو ذلك (٣) ، فان

كانت كذلك كان التيمم بها باطلا .

قال في شرح المنح : " وسر هذه الشروط : أن المعدن اذا لم يتصف بشيء من تلك

الصفات لم يباين أجزاء الأرض ، واذا اتصف بشيء منها باينها " (٤)

(١) وهذا ما عليه جمهور المالكية .

انظر : مواهب الجليل ، ج ١ ، ص ٣٥٢ ، شرح الزرقاني ، ج ١ ، ص ١٢١ ، شرح الخرشي ،

ج ١ ، ص ١٩٢ ، الفواكه الدواني ، ج ١ ، ص ١٨٣ ، المناهل الفقهية ، ص ٥٦ ، جواهر الاكليل

ج ١ ، ص ٢٧ ، ميسر الجليل ، ج ١ ، ص ١١٢ ، حاشية الصفتي ، ص ٨١٠ .

(٢) حاشية العدوى على شرح المختصر ، ج ١ ، ص ١٩٢ ، وانظر : حاشية الصفتي ، ص ٨١ .

(٣) انظر : ميسر الجليل ، ج ١ ، ص ١١٢ - ١١٣ ، جواهر الاكليل ، ج ١ ، ص ٢٧ .

(٤) شرح منح الجليل ، ج ١ ، ص ٩١ .

- وكونه لم تغيره صنعة آدمي : قيد أخرج الجص يشوى فيكون جيـرا ، ومثله
النورة والآجر والجبس والطين اذا أحرقت فان التيمم بها باطل الا أن لا يجد غيرها
فيتيمم بها . (١)

بقينا من ذلك في الثلج والخشب والحصير : هل يلحق حكمه بالمعيد عند
المالكية ؟ موطن بحث ونظر :

أ - فأما الثلج : فالمشهور من المذهب جواز التيمم به ولو وجد غيره . قال
الدردير : لأنه أشبه بجموده الحجر فالتحق بأجزاء الأرض . (٢)

ب - وأما الخشب ، والمراد به النابت في الأرض كالخشيش والنخيل والحلفاء
فمحل خلاف بين المالكية :

شهر الزرقاني وغيره (٣) : عدم التيمم به مطلقا .

ورجح الحطاب وآخرون (٤) : جواز التيمم به اذا لم يجد غيره وفاق الوقت ولم

يمكن قلعه .

(١) انظر : مواهب الجليل ، ج ١ ، ص ٣٥٢ ، الدر الثمين ، ج ١ ، ص ١٥٤ ، حاشية
الصفتي ، ص ٨١ .

(٢) الشرح الصغير ، ج ١ ، ص ٢٨٨ ، وانظر : مختصر خليل ، ص ١٤ .

(٣) شرح الزرقاني ، ج ١ ، ص ١٢٢ ، الشرح الكبير ، ج ١ ، ص ١٥٦ ، شرح الخرشي ،
ج ١ ، ص ١٩٣ ، حاشية العدوي على شرح الرسالة ، ج ١ ، ص ٢٠٠ ، الفواكه الدواني ،
ج ١ ، ص ١٨٣ ، جواهر الاكليل ، ج ١ ، ص ٢٨ .

(٤) مواهب الجليل ، ج ١ ، ص ٣٥٤ - ٣٥٥ ، الذخيرة ، ج ١ ، ص ٣٤٦ ، حاشية
البناني ، ج ١ ، ص ١٢٢ ، حاشية الصفتي ، ص ١٨ .

جـ- وأما الحصر ونحوه من بسط وثياب : فالتيمم عليها باطل ولو كان عليها غبار

الا أن يكثر ما عليه التراب حتى يتناولوه اسم الصعيد . (١)

* الفرض السابع : الضربة الأولى *

وضابط مايقع باختلاله البطلان من هذا الفرض : أن يضع المتيمم يديه على

الصعيد ، ولو لم يضرب بها على الأرض أو لم يعلق شيء من الغبار بكفيه . (٢)

وعليه : فلو عفر وجهه بالأرض ، أو لاقاه بتراب واقع ، أو قابل بيديه ريحا

فيها تراب ونوى التيمم ثم مسح وجهه ويديه كان تيممه باطلا . (٣)

والتقييد باليدين في الضرب هو في غير الضرورة ، قال التتائي : " وأما مع

الضرورة كمن رطبت يده ولم يجد من ييممه كفاه تمرغ وجهه ويديه في التراب . (٤)

* الفرض الثامن : نقل التراب *

وضابط مايقع باختلاله البطلان من هذا الفرض عند الشافعية : أن ينقل المتيمم

التراب من نحو أرض أو هواء الى العضو الممسوح . (٥)

- فالتقييد بالنقل : أخرج ما لو كان التراب على العضو الممسوح فردده عليه

فان ذلك مبطل لتيممه ان اقتصر عليه ، لكن ان نقله عن ذلك العضو ثم رده اليه

(١) انظر : شرح منح الجليل ، ج ١ ، ص ٩١ ، الشرح الكبير ، ج ١ ، ص ١٥٦ .

(٢) انظر : شرح أبي الحسن على الرسالة ، ج ١ ، ص ٢٠١ ، المناهل الفقهية ، ص ٥٥ ، هداية

المتعبد السالك ، ص ٣٢ - ٣٣ .

(٣) انظر : حاشية العدوى على شرح الرسالة ، ج ١ ، ص ٢٠١ ، حاشية الصفتي ، ص ٨٠ .

(٤) شرح خطط السداد ، ص ١٤٢ .

(٥) انظر : نهاية المحتاج ، ج ١ ، ص ٢٧٧ ، تحفة المحتاج ، ج ١ ، ص ٣٥٧ .

بعد انفصاله عنه ومسحه به صح ، قال الرملي : " لأنه منقول من عضو غير ممسوح به فجاز ، كالمنقول من الرأس والظهر وغيرهما " . (١)

- وإطلاق الجواز في النقل من نحو أرض أو هواء ليشمل : النقل من احدى أعضائه أو تلقيه من الريح بنحو كنه ومسحه به وجهه ، أو تمرغ في التراب ، لأن النقل حاصل في جميع تلك الصور . (٢)

نبقى بعد ذلك فيما اذا أحدث المتيمم بعد النقل وقبل المسح : فان المذهب بطلان تيممه - والحالة هذه - الا أن يجدد النية قبل وصول التراب للوجه .
قال ابن حجر في شرح المنهاج : " وأفهم عد النقل ركنا : بطلانه بالحدث قبل مسح الوجه ، مالم يجدد النية قبل وصول التراب للوجه ، لوجود النقل حينئذ " . (٣)
وبه تمت الفروض .

-
- (١) نهاية المحتاج ، ج ١ ، ص ٢٧٨ ، وانظر : فتح الجواد ، ج ١ ، ص ٧٢ .
(٢) انظر : روضة الطالبين ، ج ١ ، ص ١١٠ ، شرح المحلى ، ج ١ ، ص ٨٨ - ٨٩ .
(٣) تحفة المحتاج ، ج ١ ، ص ٢٥٧ ، وانظر : حاشية البيجورى ، ج ١ ، ص ٩٦ .

المبحث الثاني

البطلان لاختلال فرض من فرائض الصلاة

ويشتمل على مطلبين :

- أحدهما : في الفرائض المتفق عليها والمختلف فيها ————— *
- المطلب الثاني : في ضابط ما يقع باختلاله البطلان من كل فرض ————— *

المطلب الأول

في الفرائض المتفق عليها والمختلف فيها

وقبل أن نشرع في الحديث عن هذا المطلب . يحسن أن نشير إلى أن عرض هذه الفرائض سيكون مرتبا تبعا لترتيب أداء الصلاة مجليا القول في مناحي الأئمة لدى الوقوف على كل فرض منها .

* فأول هذه الفرائض : النية .

وعلى عدها من الفرائض نص المالكية (١) والشافعية (٢) .

قلت : ولا يختلف علماء الحنفية والحنابلة في اعتبارها لصحة الصلاة ، إلا أنها

- عندهم - من الشروط لا من الأركان . (٣) *المراسن*

بقي أن نشير : إلى أن من فقهاء المالكية من ذكر " نية اقتداء المأموم " فرضا

من فرائض الصلاة (٤) ، بيد أن الأكثرين منهم على عدم عدها منها (٥) ، ولذا كان ذلك

موضع نظر لدى بعض شراح المختصر . (٦)

(١) انظر : مختصر الدر الثمين ، ص ١٢٣ ، الفواكه الدواني ، ج ١ ، ص ٢٠٣ .

(٢) انظر : منهج الطلاب ، ص ٩ ، المقدمة الحضرية ، ص ٢١ .

(٣) كما تقدم القول فيه من شروط الصلاة .

(٤) مختصر خليل ، ص ٢١ ، وانظر : متن ابن عاشر ، ص ٩ .

(٥) انظر : المقدمات ، ص ١١٠-١١٥ ، التفريع ، ج ١ ، ص ٢٤٣ ، القوانين الفقهية ،

ص ٣٨ ، أقرب المسالك ، ص ١٦-١٧ ، سراج السالك ، ج ١ ، ص ١٠٨ ، مختصر

الأخضري ، ص ٤٨-٥١ ، الكواكب الدرية ، ج ١ ، ص ٧٧ .

(٦) انظر : شرح الزرقاني ، ج ١ ، ص ١٩٨ ، شرح منح الجليل ، ج ١ ، ص ١٤٨ .

قال في شرح منح الجليل : " والظاهر أنها شرط لصحة صلاة المأموم لخروجها

عن ماهيتها . ففي عدها ركنا تسامح . " (١)

✱ الفرض الثاني : القيام في الفرض للقادر .

وكونه من الفرائض محل اتفاق بين الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة (٢).

بيد أنه يحسن التنبيه الى أن فقهاء المالكية قد ذكروا " القيام " فرضا مستقلا

لتكبيرة الاحرام ، ثم فرضا آخر لقراءة الفاتحة . (٣)

✱ الفرض الثالث : تكبيرة الاحرام .

ويتفق فقهاء المالكية والشافعية والحنابلة (٤) على عدها من فرائض الصلاة .

وهي عند الحنفية - كما تقدم - شرط لا فرض .

✱ الفرض الرابع : قراءة الفاتحة .

وعلى اعتبارها من الفرائض نص المالكية والشافعية والحنابلة (٥).

ونذهب الحنفية : الى أن الفرض هو القراءة مطلقا ، والفرض من القراءة قدر

آية ، وهي كما قال الحمكفي وغيره (٦) : ركن زائد لا أصلي .

(١) شرح المنح ، ج ١ ، ص ١٤٨ .

(٢) انظر : متن القدوري ، ص ٩ ، مختصر خليل ، ص ٢١ ، الوسيط ، ج ٢ ، ص ٥٩١ ، زاد

المستقنع ، ص ١٤ .

(٣) انظر : أقرب المسالك ، ص ١٦ - ١٧ ، مختصر الأخضري ، ص ٤٨ - ٤٩ .

(٤) انظر : متن العشماوية ، ص ٦ ، مواهب الصمد ، ج ١ ، ص ١٧٧ ، عمدة الفقه ، ص ١٥ .

(٥) انظر : مقدمات ابن رشد ، ج ١ ، ص ١١٣ ، الغاية القصوى ، ج ١ ، ص ٢٩٤ ، متن

دليل الطالب ، ص ١٥ .

(٦) الدر المختار ، ج ١ ، ص ٤٤٦ ، وانظر : شرح العناية ، ج ١ ، ص ٢٧٧ .

✱ الفرض الخامس : الركوع .

وعده من الفرائض التي لا تتم الصلاة الا به محل اتفاق بين فقهاء الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة . (١)

✱ الفرض السادس : الاعتدال عنه .

وعلى ذكره من الفرائض المعتمد من مذهب المالكية والشافعية والحنابلة . (٢)
قال في شرح الاقناع : " الخامس : الاعتدال بعد الركوع ، فدخل فيه الرفع منه ، لاستلزامه له " (٣)

والمشهور من مذهب أبي حنيفة : أن الرفع من الركوع والطمأنينة في سنة من سنن الصلاة .

يقول العلامة ابن عابدين : " وأما القومة والجلسة وتعديلهما ، فالمشهور في المذهب السنية " (٤)

والذي ذهب اليه الكمال ابن الهمام وغيره من متأخري الحنفية القول بالوجوب لموافقة الأدلة . (٥)

(١) انظر: متن القدوري ، ص ٩ ، ارشاد السالك ، ص ٢٦ ، الوسيط ، ج ٢ ، ص ٥٩١ ،

التنقيح ، ص ٧١ .

(٢) انظر: الشرح الصغير ، ج ١ ، ص ٤٣٣ ، ٤٣٧ ، الغاية القصوى ، ج ١ ، ص ٢٩٨ ،

المقنع ، ص ٣١ .

(٣) كشف القناع ، ج ١ ، ص ٣٨٧ .

(٤) حاشية ابن عابدين ، ج ١ ، ص ٤٦٤ ، وانظر : تبیین الحقائق ، ج ١ ، ص ١٠٧ ، الدر

المختار ، ج ١ ، ص ٤٧٦ .

(٥) شرح فتح القدير ، ج ١ ، ص ٣٠٢ ، وانظر : المراجع المتقدمة .

✱ **الفرض السابع : السجود .**

وقد اتفق فقهاء المذاهب على عدة من فرائض الصلاة . (١)

✱ **الفرض الثامن : الرفع من السجود .**

✱ **الفرض التاسع : الجلسة بين السجدين .**

وعلى ذكرهما من الفرائض نص فقهاء المالكية والحنابلة . (٢)

واكتفى الشافعية (٣) بذكر " الجلسة بين السجدين " من " الرفع من السجود "

لاستلزامها له حقيقة .

ولذا عقب البهوتي في شرح الاقتناع على إفراده كل بفرض مستقل بقوله : " ولو

أسقط ما قبل هذا - أى ما قبل فرض الجلسة ، وهو : الرفع من السجود - لدخل فيه ١

كما فعل في الاعتدال من الركوع والرفع منه " (٤)

والمشهور من مذهب أبي حنيفة : القول بسنيتها ، خلافا لما ذهب اليه الكمال

وغيره من المتأخرين من اعتبار وجوبها ، لموافقة الأدلة . (٥)

(١) انظر : مختصر الطحاوى ، ص ٣٠ ، الكافي لابن عبد البر ، ج ١ ، ص ٢٠٩ ، الوجيز

ج ١ ، ص ٤٤ ، المحرر ، ج ١ ، ص ٦٨ .

(٢) انظر : الفواكه الدواني ، ج ١ ، ص ٢٠٣ ، زاد المستقنع ، ص ١٤ .

(٣) انظر : مواهب الصمد ، ج ١ ، ص ١٨٦ ، ترشيح المستفيدين ، ص ٦٨ .

(٤) كشف القناع ، ج ١ ، ص ٣٨٧ .

(٥) انظر : شرح فتح القدير ، ج ١ ، ص ٣٠١ - ٣٠٢ ، البحر الرائق ، ج ١ ، ص

٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٢١ ، الدر المنقى ، ج ١ ، ص ٩٠ ، تبیین الحقائق ، ج ١ ، ص ١٠٧ ،

الدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه ، ج ١ ، ص ٤٦٤-٤٦٥ ، ٤٧٦ .

✽ **الفرض العاشر : الطمأنينة في هذه الأفعال .**

والمقصود بهذه الأفعال : الركوع ، والاعتدال منه ، والسجود ، والجلوس بين

السجدين . (١)

والى القول بفرضية الطمأنينة فيها ذهب المالكية (٢) والشافعية (٣) والحنابلة (٤).

يقول الامام ابن عبد البر في كافيته : " ولايجزى ركوع ، ولاسجود ، ولا وقوف بـعـد

الركوع ، ولاجلوس بين السجدين ، حتى يعتدل راکعاً ، وواقفاً ، وساجداً ، وجالسا ، وهذا

هو الصحيح في الأثر ، وعليه جمهور العلماء ، وأهل النظر " . (٥)

والمشهور من مذهب أبي حنيفة : أن الطمأنينة في الركوع والسجود واجب

لاقرض ، وعليه فلا تبطل الصلاة بالاخلال به بل يجبر تركه بسجود السهو ، دون الطمأنينة

في الرفع منها فيسن الا على مختار الكمال ومن تبعه ، كما تقدم . (٦)

(١) انظر : أسهل المدارك ، ج ١ ، ص ٢٠٤ ، مطالب أولي النهى ، ج ١ ، ص ٤٩٨ .

(٢) انظر : سراج السالك ، ج ١ ، ص ١٠٩ ، أقرب المسالك ، ص ١٧ .

(٣) على أن من فقهاء الشافعية من كرر ذكره فرضا مستقلا مع الركوع والسجود

والرفع منهما .

انظر : متن الغاية والتقريب ، ص ٨ ، شرح روض الطالب ، ج ١ ، ص ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٦٠ ،

١٦٣ .

ومنهم من اكتفى بعده شرطا لصحة كل فرض من الفروض الأربعة . انظر : نهاية

المحتاج ، ج ١ ، ص ٤٧٦ وما بعدها ، فتح الوهاب وحاشية الجمل عليه ، ج ١ ، ص ٣٦٢

وما بعدها .

(٤) انظر : التوضيح ، ص ٤٢ ، عمدة الفقه ، ص ١٥ .

(٥) الكافي ، ج ١ ، ص ٢٠٣ .

(٦) انظر : تبیین الحقائق وحاشية الشلبي عليه ، ج ١ ، ص ١٠٦ ، ١٠٧ ، حاشيتا بن عابدين ،

ج ١ ، ص ٤٦٤ .

✽ الفرض الحادى عشر : التشهد الأخير •

وعلى عده من الفروض نص الشافعية والحنابلة • (١)

ويرى الحنفية : أن التشهد الأخير واجب من واجبات الصلاة التي يجب —

تركها بسجود السهو • (٢)

والمعتمد من مذهب المالكية (٣) : أنه سنة •

✽ الفرض الثانى عشر : الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم •

واعتباره من الفروض هو المعتمد من مذهب الشافعية وأحمد (٤) •

ومذهب الحنفية والمالكية (٥) الى ذكره من سنن الصلاة •

✽ الفرض الثالث عشر : الجلوس الأخير •

وهل هو للتشهد • ؟ أو للتسليم • ؟ أو لهما مع الصلاة على النبي صلى الله

عليه وسلم • ؟ موطن خلاف ونظر بين أهل العلم :

فالمشهور من مذهب أبي حنيفة : اعتبار الفرضية للتشهد فحسب • قال

في التنوير : ومنها - أى الفروض - القعود الأخير قدر التشهد " • (٦)

ومذهب المالكية : الى فرضيته للسلام ، دون التشهد والصلاة على النبي صلى الله

عليه وسلم : فيسن • قال في البلغة : " فالجزء الأخير من الجلوس ، الذى يوقع فيه

(١) انظر : مواهب الممد ، ج ١ ، ص ١٨٧ ، أخصر المختصرات ، ج ١ ، ص ٧٨ •

(٢) انظر : كنز الدقائق ، ج ١ ، ص ٤٣ ، لباب اللباب ، ج ١ ، ص ٦٦ •

(٣) انظر : القوانين الفقهية ، ص ٣٨ ، لباب اللباب ، ص ٢٢ •

(٤) انظر : كفاية الأخيار ، ج ١ ، ص ١١٠ ، أخصر المختصرات ، ج ١ ، ص ٧٨ •

(٥) انظر : الاختيار ، ج ١ ، ص ٥٢ ، المقدمات ، ج ١ ، ص ١١٧ •

(٦) تنوير الأبصار ، ج ١ ، ص ٤٤٨ ، وانظر : تبیین الحقائق ، ج ١ ، ص ١٠٤ •

السلام هو الفرض ، وما قبله السنة " (١)

ويرى الشافعية والحنابلة : أن القعود فرض للثلاثة " التشهد والصلاة ،

والتسليم " . (٢)

* الفرض الرابع عشر : التسليم .

وقد اتفق فقهاء المالكية والشافعية والحنابلة (٣) على ذكره من فرائض الصلاة ،

بيد أنهم اختلفوا - بعد ذلك - في القدر المفروض منه :

فذهب المالكية والشافعية : الى أن الفرض هو التسليمة الأولى دون الثانية .

والمعتمد من مذهب أحمد : فرضية كلا التسليمتين .

ويرى الحنفية : أن التسليم للتحليل من الصلاة واجب لا تبطل العبادة

بتركه . (٤)

بل الفرض عند بعض علماء الحنفية (٥) هو " الخروج بمنعة " أى بفعـل

المصلي الاختياري بأى وجه كان من قول أو فعل ينافي الصلاة بعد تمامها (٦) ولم

(١) بلغة السالك ، ج ١ ، ص ١٠٨ ، وانظر : القوانين الفقهية ، ص ٣٨ .

(٢) انظر : تحفة الطلاب ، ج ١ ، ص ١٩٤ ، كشف القناع ، ج ١ ، ص ٣٨٨ .

وان نص في المنهاج وغيره على ركنية القعود للتشهد ، إلا أن شراحه قد ذكروا

اعتبار ذلك للصلاة على النبي والتسليم أيضا . انظر : تحفة المحتاج ، ج ٢ ، ص ٧٨ ،

كفاية الأخيار ، ج ١ ، ص ١١٠ ، ١١٢ .

(٣) انظر : التاج والاكلیل ، ج ١ ، ص ٥٢٢ ، مواهب الصمد ، ج ١ ، ص ١٨٨ ، منتهى

الارادات ، ج ١ ، ص ٨٩ .

(٤) انظر : شرح صدر الشريعة على متن الوقاية ، ج ١ ، ص ٤٣ ، مراقي الفلاح ، ص ٤٧ .

(٥) انظر : كنز الدقائق ، ج ١ ، ص ٤٢ ، تنوير الأبصار ، ج ١ ، ص ٤٤٨ ، متن الوقاية ، ج ١ ، ص ٤٢ .

(٦) انظر : حاشية ابن عابدين ، ج ١ ، ص ٤٤٨ .

يَعْدُهُ الْأَكْثَرُونَ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ كَذَلِكَ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الصَّاحِبِينَ وَغَيْرَهُمَا . (١)

✽ الْفَرْضُ الْخَامِسُ عَشَرَ : التَّرْتِيبُ .

وَيَتَّفَقُ قَوْلُ الْحَنْفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ عَلَى عَدِّهِ مِنْ فَرَائِضَ

الصَّلَاةِ . (٢)

وَبِهِ تَمَّتِ الْفُرُوضُ .

(١) انظر: البحر الرائق ، ج ١ ، ص ٢٩٤ - ٢٩٥ ، تبیین الحقائق ، ج ١ ، ص ١٠٤ ، الدر

المختار ، ج ١ ، ص ٤٤٩ ، الدر المنقّی ، ج ١ ، ص ٨٧ ، الفتاوى الهندیة ،

ج ١ ، ص ٧١ .

(٢) انظر: الدر المنقّی ، ج ١ ، ص ٨٧ ، مختصر الدر الثمین ، ص ١٢٥ ، التنبيه

للشیرازی ، ص ٣٣ ، عمدة الفقه ، ص ١٦ .

المطلب الثاني

في ضابط ما يقع باختلاله البطلان من كل فرض

ويمكن أن نقف - بعد عرض الحديث عن الفروض المتفق عليها والمختلف فيها -

على ضابط ما يقع باختلاله البطلان من كل فرض من تلك الفروض .

✱ فأولها : النية .

وضابط ما يتحقق باختلاله البطلان من هذا الفرض : يقع بتعيين المصلي بقلبه ،

أحدى الصلوات المفروضة ، نية مقارنة لتكبيرة الاحرام . قال المالكية : أو متقدمة

بيسير . (١)

ويتضح هذا الضابط بالوقوف على الأطراف التالية :

أحدها : في الاكتفاء بتعيين النية في الفريضة . وللغريقين في ذلك خلاف :

فظاهر قول المالكية : صحة الاكتفاء بالتعيين مطلقا ، بأن ينوى أداء الصلاة

المعينة التي حضر وقتها كالظهر مثلا . (٢)

ويرى الشافعية : أن المصلي يلزمه الى تعيين الصلاة قصد فعلها لتتميز عن سائر

الأفعال ، ونية الفريضة . (٣)

الطرف الثاني : في مخالفة لفظ المصلي نيته .

ويتفق قول المالكية والشافعية على أن محل النية القلب ، فإذا خالف لفظ

(١) انظر في اتفاق المالكية والشافعية في هذا الضابط : أسهل المدارك ، ج ١ ، ص ١٩٣ -

١٩٤ ، فتح الجواد ، ج ١ ، ص ١١٣-١١٥ .

(٢) انظر : المرجع المتقدم للمالكية .

(٣) انظر : منهاج الطالبين ، ص ١٠ ، تحفة المحتاج وحاشية الشرواني عليه ،

ج ٢ ، ص ٥-٧ مغني المحتاج ، ج ١ ، ص ١٤٨-١٤٩ .

المصلي مانواه ، فالمعتبر ماعقده بقلبه دون لسانه ، الا أن يقع ذلك منه عمدا فتبطل صلاته لتلاعبه . (١)

الطرف الثالث : فيما يلحق بحكم المكتوبات من سائر الصلوات . وللفقهاء في ذلك خلاف :

فالمشهور من مذهب المالكية : الحاق السنة المقيدة بأسبابها أو أوقاتها - وهي السنن الخمس من وتر وكسوف واستسقاء ، وعيدين وركعتي الفجر - بحكم الفرائض في شرطية التعيين ، والا فان لم يعين بطلت .

قال المفتي : " فلو نوى مطلق الصلاة في الفريضة أو النافلة المقيدة بسبب أو وقت لم تصح صلاته " . (٢)

وأما غيرها من النوافل المطلقة عن التقيد بما تقدم : فلا يشترط فيها التعيين ، بل يكفي فيها نية مطلق الصلاة أو النفل ، كرواتب الفرائض ، وركعتي الضحى ، وتحية المسجد ونحوها .

ويرى الشافعية أن الحال لا يخلوا :

أ - اما أن تكون الصلاة واجبة : فيشترط فيها التعيين وقصد الفعل ونية الفريضة ، سواء كانت الصلاة فرض عين أو كفاية أو نذر .

ب - واما أن تكون نفلا مقيدة بسبب أو وقت كصلاة الكسوف والسنن الرواتب : فهذه يجب قصد فعلها والتعيين فحسب .

ج - واما أن تكون نفلا مطلقا لم يتقيد بسبب ولا وقت : فيكفي فيها نية فعل

(١) انظر : بلغة السالك ، ج ١ ، ص ١٠٤ ، مغني المحتاج ، ج ١ ، ص ١٥٠ .

(٢) حاشية المفتي ، ص ٩٤ ، وانظر : مواهب الجليل ، ج ١ ، ص ٥١٥ ، الشرح الكبير

وحاشية الدسوقي عليه ، ج ١ ، ص ٢٣٣ ، الشرح الصغير ، ج ١ ، ص ٤١٩ - ٤٢٠ .

الصلاة . قال الشهاب الرملي : " لأن النفل أدنى درجات الصلاة ، فان نواها وجب أن تحصل له " (١)

الطرف الرابع : في حكم تقدم النية على التكبير وتأخرها عنه .

ويتفق قول المالكية والشافعية على بطلان الصلاة بتقدم النية على تكبيرة الاحرام بزمان كثير ، أو تأخرها عنه . (٢)

بيد أنهم اختلفوا - بعد ذلك - في تقدمها بزمان يسير على قولين :

فظاهر المذهب عند المالكية : جواز ذلك . قال المفتي : " وضابط اليسير أن ينوبها من بيته القريب من المسجد " . (٣)

وظاهر قول الشافعية : البطلان من غير تفريق بين أن يكون التقدم بزمان يسير أو كثير . (٤)

وهل تكفي مقارنة النية لأول التكبير . ؟ موطن خلاف :

فالمشهور من مذهب مالك : الصحة مطلقا ، اقترنت بأوله أو تقدمت عليه

بزمان يسير ، كما تقدم .

والمعتمد من مذهب الشافعية : وجوب قرن النية بجميع تكبيرة الاحرام ، وذلك

(١) نهاية المحتاج ، ج ١ ، ص ٤٣٧ ، وانظر أيضا : ص ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٥ ، فتح المعين ،

ج ١ ، ص ١٢٧ - ١٢٨ .

(٢) نما عن المالكية ، وأخذا من ظاهر قول صاحب المنهاج وغيره " ويجب قرن النية

بالتكبير " . انظر : الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ، ج ١ ، ص ٢٣٦ ، منهاج

الطالبين ، ص ١٠ ، شرح روض الطالب ، ج ١ ، ص ١٤١ ، فيض الاله المالک ، ج ١ ، ص ١٠٤ .

(٣) حاشية المفتي ، ص ٩٥ ، وانظر : المقدمات ، ج ١ ، ص ١١١ ، حاشية الدسوقي ، ج ١ ،

ص ٢٣٦ ، حاشية الخرخشي ، ج ١ ، ص ٢٦٩ .

(٤) انظر : المراجع المتقدمة للشافعية .

- كما قال الرملي - بأن يستحضر في ذهنه ذات الصلاة ، وما يجب التعرض له — صفاتها ، ثم يقصد فعل ذلك المعلوم ، ويجعل قصده هذا مقارنا لأول التكبير ، ولا يغفل عن تذكره حتى يتم تكبيره ، ولا يجزيه توزيعه عليه ، فلو عزبت قبل تمامه — لم تصح صلاته . (١)

الطرف الخامس : في رفض المصلي نية الصلاة هل يعد ذلك مبطلا . ؟

مسألة قد اتفق فيها المالكية والشافعية على بطلان الصلاة بوقوع الرفض — في أثنائها ، لا بعد الفراغ . (٢)

والحق الشافعية بذلك : التردد في النية ، أو تعليق الخروج بشيء يوجد في صلاته قطعا ، فان صلاته تبطل في كل ذلك حالا . (٣)

الطرف السادس : في قلب المصلي صلاته التي هو فيها صلاة أخرى هل يقع — بطلان الصلاة . ؟ محل تفصيل لدى فقهاء الشافعية :

- فان كان ذلك عمدا من غير عذر : بطلت صلاته .

- وان كان له عذر ، كظنه دخول الوقت فأحرم بفرض أو قلبه نفلا لادراك جماعة مشروعة : فانها تنقلب نفلا لعذره .

- وان قلبها نفلا معينا كركعتي الضحى : بطلت لاقتقاره الى تعيين . (٤)

(١) نهاية المحتاج ، ج ١ ، ص ٤٤٥ ، وانظر : فتح العزيز ، ج ٣ ، ص ٢٥٧ -

٢٥٨ .

(٢) انظر : ميسر الجليل ، ج ١ ، ص ١٧٧ ، شرح روض الطالب ، ج ١ ، ص ١٤١ .

(٣) انظر : روضة الطالبين ، ج ١ ، ص ٢٢٤ .

(٤) انظر : نهاية المحتاج ، ج ١ ، ص ٤٣٨ ، حاشية الجمل ، ج ١ ، ص ٣٣٣ .

* الفرض الثاني : تكبيرة الاحرام .

وضابط المبطل من هذا الفرض يتحقق باختلال شرط من شروط صحة التحريمة

عند الجمهور ^(١) ، حيث اتفقوا على جملة شروط :

أولها : دخول وقت الفرض في الفرائض ، ووقت غيرها كوتر وعيد وكسوف

واستسقاء ، وفجر .

الثاني : القيام لها في الفرض للقادر غير المسبوق .

- فان كانت الصلاة نفلا أو كان المصلي غير قادر : سقط عنه القيام — ولا

واحدا . ^(٢)

- وأما المسبوق في الفريضة فمحل نظر وتفصيل :

حيث يرى المالكية : صحة صلاته ، سواء ابتداء التحريمة حال قيامه ثم أتمها فـ

انحطاطه للركوع أو بعده بلا فصل كثير ، أم ابتداء حال الانحطاط وأتمها فيه أو بعده .

بيد أن الركعة في الصورة الثانية باطلة ، وفي الأولى : تأويلان عن المدونة

الاعتدال بالركعة وبطلانها . ^(٣)

(١) انظر في جملة تلك الشروط : حاشية العدوى على شرح خليل ، ج ١ ، ص ٢٦٥ ،

حاشية المفتي ، ص ٩٥ ، شرح الزرقاني ، ج ١ ، ص ١٩٥ ، الاقناع للخطيب ،

ج ٢ ، ص ١١ ، حاشية البيجوري ، ج ١ ، ص ١٥٢ - ١٥٣ ، حاشية الشرقاوى ، ج ١ ،

ص ١٨٤ ، كشف المخدرات ، ج ١ ، ص ١٦٨ .

(٢) انظر : الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ، ج ١ ، ص ٢٣١ ، روضة الطالبين ،

ج ١ ، ص ٢٣٤ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، مطالب أولي النهى ، ج ١ ، ص ٤٩٣ .

(٣) انظر : الشرح الكبير ، ج ١ ، ص ٢٣١ - ٢٣٣ ، شرح الخرشي ، ج ١ ، ص ٢٦٤ ، حاشية

الدسوقي ، ج ١ ، ص ٢٣١ .

قال أبو البركات أحمد الدردير : " وهذا اذا نوى بها الاحرام ، أو هو والركوع أولم يلاحظ شيئا منهما ، أما اذا نوى به تكبيرة الركوع فقط : فلا يجزئ " . (١)

ونذهب الشافعية والحنابلة : الى لزوم أن تقع تكبيرة الاحرام حال قيامه والابطال فرضه . قال في الغاية وشرحها : " فان أتم التكبير غير قائم ، بأن ابتدأه قائما وأقمه راکعا : صحت صلاته نفلا ، لأن ترك القيام يفسد الفرض فقط دون النفل ، فتقلب به صلاته نفلا " . (٢)

وانقلابها نفلا : هو الأصح من قول الشافعية ان كان جاهلا بالتحريم والابطال صلاته . (٣)

✓ الثالث : أن يكون مستقبلا القبلة . جاء في الغاية وشرحها مانصه : " واستقبالها - أي القبلة - في جميع الصلاة شرط لها مع القدرة عليه لا مع العذر " (٤)

الرابع : أن تكون - أي تكبيرة الاحرام - بالعربية في حق القادر .

قال في الاقتناع وشرحه : فان لم يحسن التكبير بالعربية : لزمه تعلمه ، لأنه ذكر لاتصح الصلاة الا به ، فلزمه تعلمه ، كقراءة الفاتحة " . (٥)

فان عجز عن النطق بها لخرس أو عجمه . ؟ فمحل تفصيل :

أ - فان كان لخرس : أحرم بقلبه بأن ينوى الدخول في الصلاة . (٦)

-
- (١) الشرح الصغير ، ج ١ ، ص ٤٢٥ - ٤٢٦ .
 - (٢) بتصرف ، مطالب أولي النهى ، ج ١ ، ص ٤١٨ .
 - (٣) انظر : المجموع ، ج ٣ ، ص ٢٨٧ .
 - (٤) مطالب أولي النهى ، ج ١ ، ص ٣٧٧ .
 - (٥) كشاف القناع ، ج ١ ، ص ٣٣١ .
 - (٦) انظر : التاج والاكلیل ، ج ١ ، ص ٥١٥ ، فتح الوهاب ، ج ١ ، ص ٣٩ ، شرح المنتهى ، ج ١ ، ص ١٧٤ .

ولزمه عند الشافعية : تحريك لسانه - ان أحسن ذلك - وشفتيه ولهاته على
مخارج الحروف قدر الامكان ، فان لم يحسن ذلك أو عجز : نواه بقلبه ولم يلزمه
تحريكه . قال في التحفة : " لأنه عبث " (١)

بدوان كان العجز لعجمة لسانه ، فللعلماء فيه قولان :
المعتمد من مذهب الشافعية والحنابلة (٢) أنه يكبر بلغته ان خشي فوات الوقت
أو عجز عن التعلم ، والا وجب عليه التعلم ولم تنعقد صلاته الا به .
قال الشافعية : فان ضاق الوقت وجب عليه قضاء ماصلاه بالترجمة ان ترك التعلم
لها مع امكانه ، لتفريطه .

ونص الحنابلة : على أن المصلي اذا عرف عدة لغات فانه يكبر بأفضلها .
قال في الاقناع : " فالأولى تقديم السرياني ثم الفارسي ثم التركي أو الهندي " (٣)
ويرى المالكية : أن من عجز عن التكبير لعجمة لسانه الحق حكمه بالاخرس ،
فيسقط عنه التكبير ، وتكفي نيته بقلبه . قال في البلغة : " ولو أتى بمرادفها
- أي من العجمة - لم تبطل فيما يظهر " (٤)

الخامس : الترتيب بين كلمتيه ، بأن يقدم لفظ الجلالة على التكبير .

السادس : أن لا يأتي بواو قبل لفظ الجلالة .

-
- (١) تحفة المحتاج ، ج ٢ ، ص ١٧ .
(٢) انظر : شرح روض الطالب ، ج ١ ، ص ١٤٤ ، تحفة المحتاج ، ج ١ ، ص ١٦ - ١٧ ،
المبدع ، ج ١ ، ص ٤٢٨ - ٤٢٩ ، التنقيح ، ص ٦٧ .
(٣) الاقناع ، ج ١ ، ص ١١٣ .
(٤) بلغة السالك ، ج ١ ، ص ١٠٥ ، وانظر : شرح أبي الحسن وحاشية العدوى عليه ،
ج ١ ، ص ٢٦٦ ، سراج السالك ، ج ١ ، ص ١٠٨ .

السابع : عدم المد بين الهمزة وبين لام الله .

يقول الموفق ابن قدامة : " فان مططه تمطيظا يغير المعنى مثل أن يمد

الهمزة في اسم الله تعالى فيجعله استفهاما : لم تجزه " (١)

الثامن : تأخيرها عن تكبيرة الامام في حق المأموم .

فان كبر مع الامام أو قبله : لم تصح صلاته اتفاقا ، وان سبقه الامام ولو

بحرف فلهم في ذلك قولان :

المشهور من مذهب مالك : النظر بين أن يختم التحريم قبل امامه فتبطل

أو يختم معه أو بعده فتصح . (٢)

ويرى الشافعية والحنابلة : البطلان مطلقا ، سواء فعل ذلك عمدا أم سهوا (٣) .

يقول الجلال السيوطي : " ويشترط تأخر جميع تكبيرة المأموم عن جميع تكبيرة

الامام " (٤)

التاسع والعاشر : لفظ الجلالة ولفظ أكبر ، والمتعين من ذلك " الله أكبر " .

على أن فقهاء المالكية وان لم ينصوا عليه من الشروط الا أن اعتباره صريح المذهب .

يقول الامام ابن عبد البر : " والتكبير " الله أكبر " لا يجزئه غير هذا اللفظ " (٥)

(١) الكافي ، ج ١ ، ص ١٢٨ .

(٢) انظر : شرح الزرقاني ، ج ٢ ، ص ٢٣-٢٤ ، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ،

ج ١ ، ص ٣٤٠ .

(٣) انظر في المذهب لدى الفريقين : المذهب ، ج ١ ، ص ١٠٣ ، مغني المحتاج ، ج ١ ،

ص ٢٥٦ ، التوضيح ، ص ٥٠ ، منار السبيل ، ج ١ ، ص ١٢٢ .

(٤) شرح المحلى على المنهاج ، ج ١ ، ص ٢٤٧ .

(٥) الكافي ، ج ١ ، ص ٢٠٠ .

وعن تهذيب شرح العمدة مانصه : " ويقول مصل مطلقا : الله أكبر ، فلا تنعقد
الا بها نطقا " (١)

بيد أن الشافعية قد استثنوا من ذلك : جواز الزيادة التي لا تمنع اسم التكبير
ك " الله الأكبر " . قال في شرح الارشاد : " لأن أَل لا تغير المعنى بل تقويه
بإفادة الحصر " (٢)

الحادي عشر : عدم وقفة طويلة بين كلمتيه . قال العدوى : " فلا تضمر
يسيرة " (٣)

وهل يلحق بالفصل اليسير زيادة نحو كلمة . ؟ موطن خلاف :

فالمشهور من مذهب مالك : عدم جواز الفصل مطلقا ، ولو بلفظ فيه تعظيم
لله ، كالله العظيم أكبر " (٤) .

ويرى الشافعية : جواز الفصل شريطة أن تكون الزيادة لا تمنع الاسم ، بأن
تكون من أوصاف الله ، ولم يطل الفصل بين كلمتي التحريم ، نحو " الله الجليل
أكبر " .

يقول الجمل : " ضابط ما يضر الفصل به ثلاث كلمات فأكثر " (٥)

فان تخلله : غير وصف ، ك " الله هو الأكبر ، أو الله يارحمن أكبر " أو طال
الفصل نحو " الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس أكبر " : فانه مبطل

(١) نيل المآرب ، ج ١ ، ص ١٤٩ .

(٢) فتح الجواد ، ج ١ ، ص ١١٥ ، وانظر : اعانة الطالبين ، ج ١ ، ص ١٣٢ .

(٣) حاشية العدوى على الخرشي ، ج ١ ، ص ٢٦٥ .

(٤) انظر : ميسر الجليل ، ج ١ ، ص ١٧٧ .

(٥) حاشية الجمل على شرح المنهج ، ج ١ ، ص ٣٣٦ .

والحالة هذه . (١)

بقي أن نشير : الى أن فقهاء الحنابلة وان لم يدونوا الموالات بين كلمتي التحريم من الشروط ، الا أن اعتباره لصحتها وارد عندهم ، فلا يصح الفصل بينهما بنحو كلام أو سكوت ولو يسيرا ، قالوا : الا أن يغلبه سعال ونحوه . (٢)

الثاني عشر : عدم مد باء أكبر . ولم ينص عليه الحنابلة من الشروط وان كان اعتباره هو صريح المذهب ، قال في الكشاف : " لأنه يصير جمع كـبـر - بفتح الكاف - وهو الطبل " . (٣)

ثم اختلفوا في الشروط الآتية :

أحدها : أن يسمع نفسه جميع حروفها ان لم يكن ثم مانع ، والى عدّه من الشروط ذهب فقهاء الشافعية والحنابلة (٤) ، بل جاء في المنتهى وشرحه مانعه : " وجهه - كل مصل في ركن كتكبيره احرام ، وفي واجب بقدر ما يسمع نفسه حيث لا مانع - وسمع مانع بحيث يحصل السماع مع عدم المانع - فرض " . (٥)

والمشهور من مذهب مالك : أنه سنة . (٦)

الثاني : أن يمد لفظ الجلالة مدا طبيعيا ، وهو ما تقوم به طبيعة الحرف ، وهو حركتان (٧) ، وعلى ذكره من الشروط نص المالكية . (٨)

(١) انظر : تحفة المحتاج ، ج ٢ ، ص ١٥ ، مواهب الصمد ، ج ١ ، ص ١٧٨ .

(٢) انظر : شرح المنتهى ، ج ١ ، ص ١٧٣ ، مطالب أولي النهى وتجريد الغاية عليه ،

ج ١ ، ص ٤١٨ .

(٣) كشاف القناع ، ج ١ ، ص ٣٣٠ ، وانظر : الروض الندي ، ص ٧٤ .

(٤) انظر : حاشية الشرقاوى ، ج ١ ، ص ١٨٤ ، كشف المخدرات ، ج ١ ، ص ٦٨ .

(٥) شرح المنتهى ، ج ١ ، ص ١٧٥ .

(٦) انظر : شرح الزرقاني ، ج ١ ، ص ١٩٥ ، حاشية الصفتي ، ص ٩٦ .

(٧) انظر : تقاريرات عليش على الشرح الكبير ، ج ١ ، ص ٢٣٢ .

(٨) انظر : شرح الزرقاني ، ج ١ ، ص ١٩٤ .

ومذهب الشافعية ^(١) : الى أن الزيادة على ذلك تضر ان كانت الى حدّ بحيث

لا يراها أحد من القراء وهو عالم بالحال ، والا لم تضر .

والمعتمد من قول الحنابلة : أن زيادة المدّ بين اللام والهاء أو حذفها

لا يضر .

يقول أبو النجا الحجاوي : " ولا تضر زيادة المد على الألف بين اللام

والهاء ، لأنها اشباع وحذفها أولى ، لأنه يكره تمطيظه " ^(٢)

الثالث والرابع : عدم زيادة واو ساكنة أو متحركة بين الكلمتين ، وتشديد

باء أكبر ، والقول بهما من شروط التحريم مذهب الشافعية . ^(٣)

والذي عليه فقهاء المالكية : أن قلب همزة " أكبر " واوا لا يضر ^(٤) ، فإن

جمع بين الهمزة والواو : فالجواز وعدم قولان في المذهب . ^(٥)

الخامس : عدم مد همزة " أكبر " . وبعده من الشروط انفرد الحنابلة . ^(٦)

قال في الكشاف : " لأنه يصير استفهاما " ^(٧)

السادس : عدم تشديد رائها ، والى اعتباره من الشروط ذهب المالكية ،

(١) انظر: نهاية المحتاج ، ج ١ ، ص ٤٤٠ .

(٢) الاقناع ، ج ١ ، ص ١١٣ .

(٣) انظر: حاشية الشرقاوى ، ج ١ ، ص ١٨٤ ، مغني المحتاج ، ج ١ ، ص ١٥١ .

(٤) انظر: القوانين الفقهية ، ص ٤٣ ، الفواكه الدواني ، ج ١ ، ص ٢٠٤ .

(٥) انظر: شرح الخشي وحاشية العدوى عليه ، ج ١ ، ص ٢٦٥ ، شرح الزرقاني وحاشية

البناني عليه ، ج ١ ، ص ١٩٥ .

(٦) انظر: كشف المخدرات ، ج ١ ، ص ٦٨ .

(٧) كشف القناع ، ج ١ ، ص ٣٣٠ .

وظاهر قول الشافعي ^(١) ، وأحمد ^(٢) عدم اشتراطه .

وبه تمت شروط التحريمه ، والله تعالى أعلم .

* الفرض الثالث : القيام في الفرض للقادر .

وضابط ما يتحقق باختلاله البطلان من هذا الفرض : أن لا يصير المملي راكعاً

بحيث لو مدّ يديه لم ينل ركبتيه ، وعلى هذا يتفق قول الحنفية والحنابلة . ^(٣)

يقول الحصكفي : " ومنها - أي الفروض - القيام ، بحيث لو مدّ يديه لا ينال

ركبتيه " . ^(٤)

وعلى ذلك فيشمل : القيام التام ، وهو الانتصاب مع الاعتدال ، وغير التام : وهو

الانحناء القليل بحيث لا تنال يداه ركبتيه . ^(٥)

ويرى فقهاء المالكية والشافعية ضبطه : بالانتماء قائماً لا منحنيًا .

يقول الدردير : " وثالثها - أي الفرائض - القيام لها في الفرض ، فلا تجزئ

فيه من جلوس ، ولا في حالة انحناء ، بل حتى يستقل قائماً " ^(٦)

وجاء في المنهاج وشرحه مانصه : " وشرطه - أي القيام - نصب فقره ، أي عظامه

التي هي مفاصله ، لأن اسم القيام دائر معه " . ^(٧)

(١) انظر : حاشية البجيرمي ، ج ٢ ، ص ١١ .

(٢) حيث لم أقف من كتبهم على من نص عليه .

(٣) انظر : اللباب ، ج ١ ، ص ٦٥ ، التنقيح ، ص ٧١ ، التوضيح ، ص ٤٢ .

(٤) الدر المختار ، ج ١ ، ص ٤٤٤ .

(٥) انظر : حاشية ابن عابدين ، ج ١ ، ص ٤٤٤ ، المبدع ، ج ١ ، ص ٤٩٤ .

(٦) الشرح الصغير ، ج ١ ، ص ٤٢٤ ، انظر : شرح الخرشي ، ج ١ ، ص ٢٦٤ ، حاشية ،

العدوى على شرح الرسالة ، ج ١ ، ص ٢٢٦ .

(٧) نهاية المحتاج ، ج ١ ، ص ٤٤٦ ، وانظر : فتح الوهاب ، ج ١ ، ص ٣٩ .

وعلى ذلك فان وقف المصلي منحنيا : لم يجزئه ذلك في الفرض وهو ظاهر
قول المالكية . (١)

والمعتمد من مذهب الشافعية : النظر بين أن يسلبه ذلك الانحناء اسم القيام
فلا يصح قيامه ، أولا يسلبه : فيصح . (٢)

قال في حاشية شرح المنهج : " والانحناء السالب للاسم : أن يصير الى الركوع
أقرب ، لا ان كان الى القيام أقرب : أو مستوى الأمران " (٣)

بقينا من هذا الضابط في النقاط التالية :

احداها : في استناد المصلي حال قيامه هل يقع به البطلان ؟ الحال لا يخلوا :
أ - فان كان المصلي مستندا الى شيء بحيث لو أزيل سقط : فان ذلك يضر ، وهو
قول المالكية . (٤)

ومذهب الشافعية (٥) : الى صحة قيامه ، لوجود اسم القيام .

ب - وان كان مستندا بحيث يمكنه رفع قدميه : بطلت صلاته في المعتمد من
مذهب الشافعية ، وهو ظاهر مذهب المالكية (٦) . قال في النهاية : " لأنه معلق
نفسه ، وليس بقائم " (٧) .

(١) انظر : المراجع السابقة .

(٢) مع ماتقدم عنهم من اعتبار نصب المصلي فقاره حال القيام .

(٣) حاشية الجمل ، ج ١ ، ص ٣٣٩ ، وانظر : مغني المحتاج ، ج ١ ، ص ١٥٤ .

(٤) انظر : حاشية الدسوقي ، ج ١ ، ص ٢٣١ ، شرح منح الجليل ، ج ١ ، ص ١٤٦ .

(٥) انظر : شرح روض الطالب ، ج ١ ، ص ١٤٥ - ١٤٦ ، فتح العزيز ، ج ٣ ، ص ٢٨٣ - ٢٨٤ .

(٦) قياسا على المسألة التي قبلها ، بل أولى . انظر : المراجع المتقدمة .

(٧) نهاية المحتاج ، ج ١ ، ص ٤٤٦ .

الثانية : في القدر المفروض من القيام الذي يقع باختلاله البطلان . للحنفية

في ذلك خلاف مع الجمهور :

قال مشهور من مذهب أبي حنيفة : أن الفرض قدر آية ، فلو كبر قائما فركع

ولم يقف وقرأ في هويته للركوع قدر الفرض : صح . **قال الحصكفي :** " لأن ما أتى به

من القيام الى أن يبلغ الركوع يكفيهِ " (١)

وأما القيام قدر الفاتحة والسورة فواجب يجبر تركه بسجود السهو .

ويرى جمهور المالكية والشافعية والحنابلة : أن المفروض من القيام قدر قراءة

الفاتحة مع تكبيرة الاحرام في الأولى ، وفيما بعدها بقدر قراءة الفاتحة . (٢)

منسوخ لعدم جواز القراءة في السجود

واستثنى المالكية من ذلك : القيام للفاتحة في حق المأموم . **قال الدسوقي :** " فلو

استند - أي المأموم - حال قراءتها لعماد بحيث لو أنزيل العماد لسقط : صحت صلاته .

وان بطلت عليه بجلوسه حال قراءتها ثم قيامه للركوع ، للكثير الفعل " (٣)

الثالثة : في عجز المصلي عن قراءة الفاتحة أو بدلها : هل يسقط عنه فرض

القيام . ؟ موطن خلاف بين العلماء :

قال مشهور من مذهب مالك : سقوط القيام في حقه . (٤)

ويتفق قول الشافعية والحنابلة (٥) : على أنه يقف بقدرها ثم يركع . **قال في التحفة :**

" لأن القراءة والوقوف بقدرها كانا واجبين فاذا تعذر أحدهما بقي الآخر " (٦)

(١) الدر المختار ، ج ١ ، ص ٤٤٤ - ٤٤٥ ، وانظر : حاشية ابن عابدين عليه .

(٢) انظر : شرح الزرقاني ، ج ١ ، ص ١٩٣ - ١٩٤ ، ١٩٩ ، المجموع ، ج ٣ ، ص ٢٧٢ ، الانصاع

للحجاوي ، ج ١ ، ص ١٣٣ .

(٣) حاشية الدسوقي ، ج ١ ، ص ٢٣٧ .

(٤) انظر : شرح الرزقاني ، ج ١ ، ص ١٩٩ .

(٥) انظر : شرح روض الطالب ، ج ١ ، ص ١٥٣ ، الشرح الكبير لابن قدامة ، ج ١ ، ص ٥٣١ .

(٦) تحفة المحتاج ، ج ٢ ، ص ٤٩ .

الرابعة : فيما يفرض فيه القيام من الملوات حتى تبطل ملاته باختلاله فيها .

وللعلماء في ذلك النظر الآتي :

حيث يرى الحنفية : أن القيام فرض في الملوات المفروضة ، والواجبة كالوتر ، والمنذورة ، وسنة الفجر . (١)

والمنهج لدى جمهور المالكية والشافعية والحنابلة (٢) فرضية القيام في الفرض العيني والكفائي على حد سواء .

وجعل الشافعية الى ذلك المنذورة ، وهو قول المالكية شريطة أن ينذر المكلف فيها القيام . قال الدسوقي : " أما ان نذر النفل فقط فالظاهر عدم وجوب القيام " (٣)

الرابعة : في محل فرضية القيام . وقد نص الحنفية على أن فرضية القيام مقيدة بشرطين :

أحدهما : أن يكون المصلي قادرا عليه وعلى الركوع والسجود . قال الطحاوي : " فلو تعسر عليه القيام أو قدر عليه وعجز عن السجود : لا يلزمه ، لكنه يخير في الثانية بين الايماء قائما أو قاعدا ، كما لو كان معه جرح يسيل اذا سجد فانه يخير كذلك . (٤)

(١) انظر : مجمع الأنهر ، ج ١ ، ص ١٣٤ ، الدر المختار ، ج ١ ، ص ٤٤٥ ، الدر المنقذ ، ج ١ ، ص ٨٧ .

(٢) انظر : أسهل المدارك ، ج ١ ، ص ١٩٥ ، حاشية القليوبي ، ج ١ ، ص ١٤٥ ، مطالب أولي النهى ، ج ١ ، ص ٤٩٣ .

(٣) حاشية الدسوقي ، ج ١ ، ص ٢٥٥ ، وانظر : شرح الزرقاني ، ج ١ ، ص ٢٢٠ .

(٤) حاشية الطحاوي ، ص ١٥٠ .

والعجز عن القيام ، كما قال ابن عابدين ^(١) : قد يكون حقيقة - وهو ظاهر -

أو حكماً ، كما لو حصل له به ألم شديد ، أو خاف زيادة المرض .

قلت: ولا يختلف قول الجمهور على أن العجز عن القيام لنحو مشقة

أو خوف أو مرض ، عذر مسقط لفرض القيام إلى بدله . ^(٢)

أما اشتراط القدرة على الركوع والسجود لفرضية القيام : فظاهر مذهب

الجمهور عدم اعتباره .

يقول الخرشي : " والعاجز عن جميع الأركان إلا عن القيام يفعل صلاته

كلها من قيام ، ويوميء لسجوده أخفض من الركوع ، فإن قدر على القيام مع الجلوس :

أوماً للركوع من قيام ، ويوميء للسجدة الأولى والثانية من جلوس " ^(٣)

وفي فتح الوهاب مانعه : " ولو عجز عن ركوع وسجود دون قيام : قام وجوباً

وفعل ما أمكنه في انحنائه لهما بمليه ، فإن عجز : فبرقبته ورأسه ، فإن عجز

أوماً إليهما " ^(٤)

وعن المقنع قوله : " ومن قدر على القيام وعجز عن الركوع والسجود : أو ما

بالركوع قائماً ، وبالسجود قاعداً " ^(٥)

الشرط الثاني : أن لا يفوته بقيامه شرط طهارة - مثلاً - كسلس بول وسيلان دم ، أو كان

بحيث لو قام بدت عورته ، أو لم يستطع القراءة ، ولو قعد لم يقع شيء من ذلك : فإنه

(١) حاشية ابن عابدين ، ج ١ ، ص ٤٤٥ .

(٢) وان كان ثمة خلاف في التطبيق على بعض الصور . انظر : الشرح الصغير ، ج ١ ،

ص ٤٨٩ - ٤٩٠ ، شرح المحلي ، ج ١ ، ص ١٤٥ ، شرح المنتهى ، ج ١ ، ص ٢٠٤ .

(٣) شرح الخرشي ، ج ١ ، ص ٢٩٧ .

(٤) فتح الوهاب ، ج ١ ، ص ٣٩ ، وانظر : تحفة المحتاج ، ج ٢ ، ص ٢٢ - ٢٣ .

(٥) المقنع ، ص ٣٨ ، وانظر : الروض المربع ، ج ١ ، ص ١٢٠ .

يتحتم عليه القعود والحالة هذه (١).

أقول : ويتفق قول الجمهور (٢) مع الحنفية في اعتبار هذا القيد ، اللهم
الا ما للمالكية والشافعية من ايجابهم القيام للمملي وان بدت عورته ، أو كان
عاريًا أصلاً .

يقول العلامة البهوتي محتجا لهذا القيد : " لأن القيام له بدل وهو القعود ،
ويسقط في النفل ، بخلاف الفطر (٣) وفوات الشرط أو القراءة " (٤)

* **الفرض الرابع : قراءة الفاتحة .**

وضابط ما يتحقق به البطلان من هذا الفرض : يقع باختلال شرط من شروط
صحة قراءة الفاتحة ، والتي نعرضها كما أوردها الشافعية (٥) ، لنستقرئ - بعد -
رأى الفقهاء ، في كل شرط على حده .

فأول تلك الشروط : أن يسمع القارئ نفسه ، وذلك اذا كان صحيح السمع ،
لا عارض عنده من نحو لغط وصياح ، والى ذلك ذهب الحنفية والحنابلة .

قال في شرح متن الدليل : " لأنه لا يبعد آتيا بذلك بدون صوت ، والصوت

(١) انظر: حاشية الطحطاوى ، ص ١٥٠ ، البحر الرائق ، ج ١ ، ص ٢٩٧ ، الدر المختار

وحاشية ابن عابدين عليه ، ج ١ ، ص ٤٤٥ - ٤٤٦ .

(٢) انظر: الشرح الكبير ، ج ١ ، ص ٢٢١ ، ٢٥٦ ، ٢٦٠ ، شرح روض الطالب ، ج ١ ، ص

١٠٣ ، ١٧٧ ، كشف القناع ، ج ١ ، ص ٣٨٥ ، ٥٠١ .

(٣) وفرض المسألة لو قال : ان افطرت في رمضان قدرت على الصلاة قائما ، وان صمت :
صليت قاعدا ، فيصلح قاعدا والحالة هذه .

(٤) كشف القناع ، ج ١ ، ص ٥٠١ .

(٥) انظر في هذه الشروط : حاشية البيجورى ، ج ١ ، ص ١٥٤ ، حاشية الشرقاوى ، ج ١ ،

مايسمع ، وأقرب السامعين اليه نفسه " . (١)

والمشهور من مذهب مالك : أن تكون القراءة بحركة لسان وان لم يسمع

نفسه . (٢)

الثاني : أن يرتب القراءة ، بأن يأتي بها على نظمها المعروف من غير تقديم

بعضها على بعض (٣) . وعليه نص الحنابلة أيضا ، قال في الكشاف : " لأن ترتيبها

شرط صحة قراءتها ، فان من نكسها لا يسمى قارئاً لها عرفاً " . (٤)

الثالث : أن يواليها . قال في المغني : بأن يمل الكلمات بعضها ببعض

ولا يفصل الا بقدر التنفس " (٥) ، وبه قال الحنابلة . (٦)

الرابع والخامس : أن يراعى حروفها وتشديداتها ، بأن يأتي بها بجميع حروفها

وتشديداتها ، فلو أسقط حرفاً منها أو خفف مشدداً أو أبدله بآخر : لم تصح

قراءته ، وبطلت صلاته ان تعمد . (٧)

قلت : وهذا هو المعتمد من قول المالكية والحنابلة . (٨)

السادس : أن لا يلحن لحناً يحيل المعنى ، وذلك ككسر كاف " اياك " وفتح

" أنعمت " ونحوها مما له أثر على المعنى " . (٩)

(١) منار السبيل ، ج ١ ، ص ٨٢ ، وانظر للحنفية : تبیین الحقائق ، ج ١ ، ص ١٢٧ .

(٢) انظر : شرح الرزقاني ، ج ١ ، ص ١٩٩ ، سراج السالك ، ج ١ ، ص ١٠٨ .

(٣) انظر : تحفة المحتاج ، ج ٢ ، ص ٤٠ .

(٤) كشاف القناع ، ج ١ ، ص ٣٣٧ .

(٥) مغني المحتاج ، ج ١ ، ص ١٥٨ .

(٦) انظر : المحرر ، ج ١ ، ص ٥٤ ، أخصر المختصرات ، ج ١ ، ص ٦٩ .

(٧) انظر : روضة الطالبين ، ج ١ ، ص ٢٤٢ .

(٨) انظر : مواهب الجليل ، ج ١ ، ص ٥١٨ ، نيل المأرب ، ج ١ ، ص ١٥٢-١٥٣ .

(٩) انظر : تحفة المحتاج ، ج ٢ ، ص ٢٨ ، ٢٨٦-٢٨٧ ، كفاية الأختار ، ج ١ ، ص ١٠٧ .

ويتفق قول المالكية والحنابلة : على اعتبار البطلان والحالة هذه ، غير —
أن ذلك مقيد بحال العمد ، دون حال الجهل والنسيان ، فلا تبطل. (١)

السابع : أن لا يقرأ بقراءة شاذة مغيرة للمعنى ، فإن لم يتغير بها المعنى :

صحت .

يقول الامام النووي : " وتجزئ بالقراءات السبع ، وتصح بالقراءة الشاذة ان لم يكن فيها تغيير معنى ولا زيادة حرف ولا نقصانه . (٢) "

والراجع من مذهب الحنفية : أن القراءة بالشاذ لا تجزئ مطلقا ، غير انها
ان كانت ذكرا لم تفسد بها الملة ، والا فان كانت غير ذكر كالقصص : فسدت . (٣)

والمعتمد من قول الحنابلة : أن ماوافق مصحف عثمان وصح سنده صحت الملة
به ، وان خرج عن القراءات العشر ، والا فان خرج عن مصحف عثمان : بطلت . (٤)

الثامن : أن لا يبدل حرفا منها بآخر . فان أبدل الضاد بالطاء : صحت في حق
العاجز عن التعلم دون غيره . (٥)

قلت : واعتبار ذلك هو ظاهر قول الحنابلة . (٦)

(١) انظر : الشرح المغير وحاشية الصاوي عليه ، ج ١ ، ص ٥٩٨ - ٥٩٩ ، مطالب أولي

النهى ، ج ١ ، ص ٦٧٦ - ٦٧٧ .

(٢) روضة الطالبين ، ج ١ ، ص ٢٤٢ .

(٣) انظر : البحر الرائق ، ج ١ ، ص ٣٠٧ - ٣٠٨ ، حاشية ابن عابدين ، ج ١ ، ص ٤٨٥ .

(٤) انظر : شرح المنتهى ، ج ١ ، ص ١٨٢ ، مطالب أولي النهى ، ج ١ ، ص ٤٣٨ - ٤٣٩ .

(٥) انظر : نهاية المحتاج ، ج ١ ، ص ٤٦١ .

(٦) انظر : كشاف القناع ، ج ١ ، ص ٤٨٢ .

التاسع : أن يقرأ كل آياتها ومنها البسمة . والقول بذلك هو ظاهر مذهب

المالكية (١) وأحمد (٢) في غير البسمة .

وأما البسمة : فذهب المالكية الى كراهة قراءتها . (٣)

وفي مذهب أحمد : أنها سنة . (٤)

العاشر : أن يقرأها بالعربية . وعلى بطلان القراءة بغيرها المشهور من

مذهب مالك (٥) وأحمد . (٦)

والمعتمد من قول الحنفية : جوازه في حق العاجز دون غيره . (٧)

الحادى عشر : ايقاعها كلها بعد القيام الواجب ، وهو محل اتفاق بين أهل

العلم . (٨) ، بل أفرد المالكية للقيام في الفاتحة فرضا مستقلا .

بيد أن الفقهاء قد استثنوا من ذلك : القيام لها في حق المسبوق الذى ادرك امامه

وكذلك من شتم به المالك . (٩) لا يخفى المذهب المشهور

(١) فان ترك منها آية : فظاهر المذهب أنه يسجد للسهو ثم يعيد الصلاة وجوبا ،

والخلاف في المذهب قوى . انظر : شرح منح الجليل ، ج ١ ، ص ١٥٠ ، بلغزة

السالك ، ج ١ ، ص ١٠٧ ، حاشية الدسوقي ، ج ١ ، ص ٢٢٨ ، الكواكب الدرية ، ج ١ ، ص

٧٨ .

(٢) انظر : المبدع ، ج ١ ، ص ٤٣٧-٤٣٨ ، الكافي ، ج ١ ، ص ١٣١ .

(٣) انظر : أقرب المسالك ، ص ١٩ ، الفواكه الدواني ، ج ١ ، ص ٢٠٥ .

(٤) انظر : متن دليل الطالب ، ص ١٦ ، نيل المآرب ، ج ١ ، ص ١٥٢ .

(٥) انظر : القوانين الفقهية ، ص ٤٤ ، حاشية الصفتي ، ص ٩٦ .

(٦) انظر : المقنع ، ص ٢٨ ، التوضيح ، ص ٣٧ .

(٧) انظر : الهداية ، ج ١ ، ص ٢٨٤ - ٢٨٦ ، الفتاوى الهندية ، ج ١ ، ص ٦٩ .

(٨) انظر : حاشية الطحطاوى ، ص ١٥١ ، الدر الثمين ، ص ١٦٧ ، غاية المنتهى ،

ج ١ ، ص ١٤٩ .

راكعا ، فهذا يسقط في حقه القيام لها والحالة هذه . (١)

يبقى بعد ذلك في الكلام على مسألتين :

أحدهما : فيما تفرض فيه القراءة من ركعات الصلاة حتى تبطل الصلاة بتركه

فيها . للفقهاء في ذلك قولان :

فالمشهور من مذهب أبي حنيفة : فرضية القراءة دون المأموم في ركعتين

من الفرض فحسب ، وفي سائر ركعات النفل ، على الإمام والنفذ دون المأموم ، في الصلاة

السرية والجهرية . (٢)

ويتفق قول المالكية والشافعية والحنابلة (٣) : على أن القراءة فرض في كل

ركعة ، فرضا كانت الصلاة أم نفلا ، سرية أم جهرية ، على إمام ونفذ ، زاد الشافعية :

ومأموم .

المسألة الثانية : في محل فرضية القراءة .

ويتفق قول الفقهاء على أن محل فرضية القراءة هو القدرة ، فان عجز عن

القراءة لعذر من جهل ونحوه ولم يمكنه تعلمها : فهل تسقط عنه إلى غير بدل . ؟

موطن خلاف :

فالمعتمد من مذهب أبي حنيفة : سقوط قراءتها عن العاجز إلى غير بدل (٤) .

والمشهور من مذهب مالك : أن عليه أن يئتم بمن يحسن الفاتحة ، فان لم يمكنه :

(١) انظر : التاج والاكلیل ، ج ١ ، ص ٥١٤ ، فتح المعین ، ج ١ ، ص ١٢٨ ، كشف القناع

ج ١ ، ص ٣٨٦ .

(٢) انظر : الدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه ، ج ١ ، ص ٥١١-٥١٢ ، ٤٤٦ ، ٤٥٤ .

(٣) انظر : الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ، ج ١ ، ص ٢٣٦ ، ٢٣٨ ، مغني المحتاج ،

ج ١ ، ص ١٥٦ ، الانصاف ، ج ١ ، ص ١١٢ .

(٤) انظر : مراقي الفلاح ، ص ٦٢ ، البحر الرائق ، ج ٢ ، ص ١٠ .

فالمختار سقوط القراءة والقيام لها في حقه . (١)

ويرى الشافعية والحنابلة : أنه يلزمه قراءة قدر آياتها وحروفها من غيرها .

فان عجز عن قراءة القرآن : أتى بسبعة أنواع من الذكر ^(٢) ليقوم كل نوع

مكان آية ، على أنه لا يجوز نقص حروف البديل من حروف الفاتحة . وهذا هو

المعتمد من قول الشافعية .

ونذهب الحنابلة : الى أنه يلزمه قول " سبحان الله ، والحمد لله ، ولا اله الا الله ،

والله أكبر " فان لم يحسن الا بعضه : كرره بقدر هذا الذكر . لا يقرأ الفاتحة

فان لم يحسن شيئا من ذلك : فانه يقف - وجوبا - بقدر الفاتحة قولاً واحداً

عند الفريقين . (٣) قال ابن حجر الهيتمي : لأنه واجب في نفسه ، فلا يسقط بسقوط

غيره " . (٤)

ويقول الشمس ابن قدامة : " فان لم يحسن شيئا من الذكر وقف بقدر القراءة

لأن الوقوف كان واجبا مع القراءة ، فاذا عجز عن أحد الواجبين بقي الآخر على وجوبه ^(٥)

✽ الفرض الخامس : الركوع .

وضابط ما ثبت باختلاله البطلان من هذا الفرض يختلف في حق القائم عنه في

حق القاعد لعذر :

أ - ففي حق القائم : يقع بانحناء المملي قدر بلوغ راحتيه ركبتيه . وعلى ذلك

(١) انظر : شرح الزرقاني ، ج ١ ، ص ١٩٩ ، الفواكه الدواني ، ج ١ ، ص ٢٠٦ .

(٢) كسبحان الله نوع ، والحمد لله نوع ، وهكذا . انظر : تحفة المحتاج ، ج ١ ، ص ٤٦-٤٥ .

(٣) انظر فيما تقدم للفريقين : روضة الطالبين ، ج ١ ، ص ٢٤٤-٢٤٦ ، تحفة المحتاج ، ج ٢ ،

ص ٤٣-٤٩ ، التنقيح ، ص ٦٨ ، منتهى الارادات ، ج ١ ، ص ٧٨ .

(٤) فتح الجواد ، ج ١ ، ص ١٢٥ .

(٥) الشرح الكبير ، ج ١ ، ص ٥٣١ .

المذهب عند الحنفية والشافعية والحنابلة . (١)

والضابط عند المالكية : أن يكون الراكع بحيث تقرب راحته من ركبتيه .

يقول أبو عبد الله الحطاب : " وأقله - أى الركوع - أن ينحني حتى تقرب فيه

راحته كفيه من ركبتيه ، والمستحب : أن يمكن الراحتين من الركبتين " (٢)

ب- وفي حق القاعد : يحصل بمقابلة وجهه الذى أمام ركبتيه من الأرض أدنى

مقابله . وهذا هو المعتمد من مذهب الشافعي وأحمد . (٣)

ويرى الحنفية (٤) : أن ينحني بظهره حتى تحاذى جبهته ركبتيه ليحصل

الركوع .

بقينا من ذلك في شرطين نص عليهما الشافعية لصحة الركوع حتى تبطل

باختلالها الصلاة إذا لم يستدركهما المملي :

فأولهما : أن يكون بطمأنينة ، وأقل ذلك - كما نص في المغني وغيره - (٥) أن

تستقر أعضاؤه راكعا بحيث ينفصل رفعه من ركوعه عن هويته .

واعتبار الطمأنينة لصحة الركوع هو المعتمد من مذهب المالكية والحنابلة ،

(١) انظر: الدر المختار ، ج ١ ، ص ٤٤٧ ، الدر المنقى ، ج ١ ، ص ٨٧ ، شرح المحلي

على المنهاج ، ج ١ ، ص ١٥٥ ، مطالب أولي النهى ، ج ١ ، ص ٤٤٣ .

(٢) مواهب الجليل ، ج ١ ، ص ٥٢٠ ، وانظر : لباب اللباب ، ص ٢١ ، المناهل الفقهية ،

ص ٦٧ .

(٣) انظر: فتح الوهاب ، ج ١ ، ص ٣٩ ، غاية المنتهى ، ج ١ ، ص ١٣٧ .

(٤) انظر: حاشية الطحطاوى ، ص ١٥٤ .

(٥) مغني المحتاج ، ج ١ ، ص ١٦٤ ، وانظر : السراج الوهاب ، ص ٤٥ .

بيد أنهم قد اكتفوا بعدها فرضا مستقلا . (١)

ويرى الحنفية : أن تعديل الأركان - أي الطمأنينة - واجب يجبر تركه بسجود السهو . (٢)

والشرط الثاني : أن لا يقصد بهويه غير الركوع ، والا فان هوى لتلاوة أو قتل نحو حية ، فجعله عند بلوغه حد الركوع ركوعا : بطل اعتباره ولزمه أن ينتصب ثم يركع (٣) .

ولا يشترط في المعتمد من مذهب أحمد : أن يقصد المصلي بهويه الركوع أو السجود اكتفاء بنية الصلاة المستصحب حكمها ، فلو سقط المصلي على وجهه ساجدا بعد قيامه من الركوع أجزاءه بغير نية .

بل الشرط : أن لا يقصد المصلي في ركوعه أو سجوده غيره ، فلو سقط على جنبه بعد قيامه من الركوع ثم انقلب فماست ^{سقط} جبهته الأرض لم يجزئه ذلك وبطلت صلاته ان لم يرجع إلا أن ينوي السجود بانقلابه . (٤)

يقول الشمس ابن قدامة : " والفرق بين المسألتين : أنه ههنا خرج عن سنن الصلاة وهيئاتها ثم كان انقلابه الثاني عائدا إلى الصلاة فافتقر إلى تجديد نية وفي التي قبلها : هو على هيئة الصلاة وسننها ، فاكتفى باستدامة النية " . (٥)

(١) انظر : التفريع ، ج ١ ، ص ٢٤٣ ، العدة شرح العمدة ، ص ٨٢ .

(٢) انظر : شرح متن الوقاية ، ج ١ ، ص ٤٣ ، درر الحكام ، ج ١ ، ص ٧١ .

(٣) انظر : تحفة المحتاج ، ج ٢ ، ص ٩٥ ، فيض الاله المالک ، ج ١ ، ص ١١٥ - ١١٦ .

(٤) انظر : مطالب أولي النهى وتجريد الزوائد عليه ، ج ١ ، ص ٤٩٧ - ٤٩٨ ، كشاف

القناع ، ج ١ ، ص ٣٥١ .

(٥) الشرح الكبير ، ج ١ ، ص ٥٦٠ - ٥٦١ ، وانظر : تجريد الزوائد ، ج ١ ، ص ٤٩٨ .

✱ **الفرض السادس : الاعتدال عنه .**

وضابط ما يتحقق باختلاله البطلان من هذا الفرض : أن يعود المصلي لهيأته المجزئة - أي التي تجزئه في القيام ^(١) - قبل الركوع ، وعلى هذا يتفق قول جمهور المالكية والشافعية والحنابلة .

جاء في المختصر وشرحه لدى عرضه فرائض الصلاة : " الخامسة عشر : اعتدال بعد الرفع من الركوع أو السجود ، بأن لا يكون منحنيًا ، فإن تركه ولو سهوا بطلت على الأصح " . ^(٢)

ويقول الخطيب الشربيني : " السادس من الأركان : الاعتدال قائما مطمئنا بأن تستقر أعضاؤه على ماكان قبل ركوعه ، بحيث ينفصل ارتفاعه عن عوده إلى ماكان " . ^(٣)

وفي الغاية مانصه : " السادس الاعتدال ، وأقله : عوده لهيئته المجزئة قبل الركوع " . ^(٤)

فإن عجز المصلي عن الاعتدال : فهل يسقط عنه ؟ محل خلاف :
فظاهر مذهب المالكية : أنه يعمل قدر استطاعته ولو بطرفه ، أو يستحضر ذلك بقلبه عند تعذر الكل . ^(٥)

والمعتمد من قول الشافعية والحنابلة ^(٦) : سقوط الركن عنه ، فيسجد من ركوعه إلا أن يزول عذره قبل وضع جبهته فيرجع اليه والحالة هذه .

-
- (١) على ماتقدم بينهم من الخلاف في القدر المجزئ من القيام .
(٢) الشرح الكبير ، ج ١ ، ص ٢٤١ ، وانظر : سراج السالك ، ج ١ ، ص ١٠٩ ، الفواكه الدواني ، ج ١ ، ص ٢٠٩ .
(٣) مغني المحتاج ، ج ١ ، ص ١٦٥ ، وانظر : مواهب الصمد ، ج ١ ، ص ١٨٥ .
(٤) غاية المنتهى ، ج ١ ، ص ١٥٠ .
(٥) انظر : الشرح الكبير ، ج ١ ، ص ٢٦١ .
(٦) انظر : شرح روض الطالب ، ج ١ ، ص ١٥٨ ، روضة الطالبين ، ج ١ ، ص ٢٥٣ ، كشف (==)

بقي أن نشير : الى أن الخلاف فيما تقدم من شروط صحة الركوع تجرى في هذا

الفرض ، مما يغني عن إعادة القول فيه . (١)

* الفرض السابع : السجود .

وضابط مايقع باختلاله البطلان من هذا الفرض : أن يضع المصلي بعض جبهته

على الأرض ، وعلى هذا الراجح من مذهب أبي حنيفة (١) ومالك . (٣)

ويرى الشافعية والحنابلة ضبطه : بوضع جزء من كل عضو من الأعضاء السبعة

وهي الوجه - ويشمل الجبهة وكذا الأنف عند الحنابلة - والكفين والركبتين وأصابع

الرجلين . (٤)

بقي لنا من هذا الضابط أن نقف على طرفين :

أحدهما : في الشروط التي يقع باختلالها بطلان السجود .

وقد نص فقهاء الشافعية (٥) على جملة شروط تأتي على عرضها ، فتشأن في

كل شرط بيان مذهب كل فريق :

(==) القناع ، ج ١ ، ص ٣٥١ .

(١) انظر المراجع المتقدمة هناك ، وانظر للشافعية : روضة الطالبين ، ج ١ ، ص ٢٥٢ ،

فيض الاله المالک ، ج ١ ، ص ١١٧ .

(٢) على أن فقهاء الحنفية ثمة اختلاف في فرضية وضع بعض القدمين في السجود .

قال ابن عابدين : والأرجح من حديث الدليل والقواعد عدم الفرضية .

انظر : حاشية ابن عابدين ، ج ١ ، ص ٤٩٩ - ٥٠٠ ، منحة الخالق ، ج ١ ، ص ٣١٨ ، شرح

العناية على الهداية ، ج ١ ، ص ٣٠٥ ، غنية ذوي الأحكام ، ج ١ ، ص ٧١ .

(٣) انظر : شرح الخرشي ، ج ١ ، ص ٢٧٢ ، الفواكه الدواني ، ج ١ ، ص ٢١٠ .

(٤) انظر : فتح الجواد ، ج ١ ، ص ١٢٦ - ١٢٨ ، متن دليل الطالب ، ص ١٥ .

(٥) انظر في جملة تلك الشروط : عمدة السالك ، ص ٥٨ ، حاشية البجيرمي ، ج ٢ ، ص ٢٩ ،

حاشية الجمل ، ج ١ ، ص ٣٧٤ ، حاشية الشرقاوى ، ج ١ ، ص ١٩١ .

فأول هذه الشروط : أن يطمئن في سجوده بجميع الأجزاء التي يجب وضعها فيه وهو قول المالكية والحنابلة إلا أنهم ذكروه ركناً مستقلاً للركوع والسجود والرفع منها . (١)

يقول الامام ابن عبد البر : " ولا يجزى ركوع ولا سجود ولا وقوف بعد الركوع ولا جلوس بين السجدين حتى يعتدل راعياً ، وواقفاً ، وساجداً ، وجالسا ، وهـذا هو الصحيح في الأثر ، وعليه جمهور العلماء وأهل النظر " (٢)

ومذهب الحنفية : إلى أن الطمأنينة واجب من الواجبات التي يجبر تركها بسجود السهو . (٣)

الشرط الثاني : أن ينال فسجده ثقل رأسه ، والمعنى كما قال الشربيني وغيره (٤) أن يكون بتحمل بحيث لو فرض أنه سجد على قطن أو نحوه لاندك ، فلا يكتفي بارخاء الرأس .

قلت : ومذهب الثلاثة اعتبار استقرار المصلي على محل سجوده ، بحيث يجد المصلي حجمه ، حتى لو فرض أنه بالغ لم ينخفض رأسه أكثر من ذلك . (٥)

قال في شرح الارشاد : " ويشترط استقرارها - أي الجبهة - على ما يسجد عليه فلا يصح على تبين أو قطن إلا إذا اندك " (٦)

(١) انظر: التاج والاكلیل ، ج ١ ، ص ٥٢٣ ، عمدة الفقه ، ص ١٥ .

(٢) انظر: الكافي ، ج ١ ، ص ٢٠٣ .

(٣) انظر: تحفة الفقهاء ، ج ٢ ، ص ٩٦ ، مجمع الانهر ، ج ١ ، ص ٨٨ .

(٤) الاقناع ، ج ٢ ، ص ٣١ ، نهاية المحتاج ، ج ١ ، ص ٤٩٢ - ٤٩٣ .

(٥) انظر: درر الحکام ، ج ١ ، ص ٧٢ ، أسهل المدارك ، ج ١ ، ص ٢٠٠ ، منار السبيل ، ج ١ ، ص ٨٤ .

(٦) أسهل المدارك ، ج ١ ، ص ٢٠٠ .

الشرط الثالث : أن يباشر مصلاة جبهته مكشوفة ان أمكن . قال في الاقناع

وحاشيته : " ولو سجد على شيء في موضع سجوده كورقة فالتصقت بجبهته وار تفعت معه وسجد عليها ثانية ضر ، أى تبطل صلاته ان كان عامدا عالما " . (١)

وظاهر مذهب الجمهور : الالغاء ، حيث نصوا على جواز السجود على كـوـر العمامة ونحوها مما يستر الجبهة . (٢)

الشرط الرابع : أن تستقر الاعضاء كلها دفعة واحدة ، والمقصود : أنه لا بد من تزامن وضع هذه الأعضاء حالة السجود بحيث لا يضع بعضها ثم يرفعه ليضع الباقي . قال الشرقاوى : " فلو وضع تلك الاعضاء ورفعها ثم وضع الجبهة أو عكس : لم يكف لأنها تابعة للجبهة " (٣)

قلت: وظاهر مذهب الحنابلة ان تحققه من ركنية السجود . (٤)

الشرط الخامس : أن لا يقصد بهويه غير السجود . (٥)

الشرط السادس : أن تكون عجيزته أعلى من رأسه ، وعليه فلو ارتفع رأسه في سجوده عن عجيزته أو تساويا لم يجزه السجود وبطلت صلاته ان لم يتداركه . (٦)

ويرى فقهاء الحنفية : أن الشرط أن لا يكون موضع سجوده مرتفعا عن موضع

(١) الاقناع وحاشية البيجورى عليه ، ج ٢ ، ص ٢٩٠ .

(٢) انظر : شرح فتح القدير ، ج ١ ، ص ٣٠٥ - ٣٠٦ ، الدر الثمين ، ص ٢١٣ ، المغني لابن قدامة ، ج ١ ، ص ٥٥٧ .

(٣) حاشية الشرقاوى ، ج ١ ، ص ١٩١ .

(٤) انظر : كشاف القناع ، ج ١ ، ص ٣٥١ .

(٥) وقد تقدم لنا الحديث عن ذلك في فرض الركوع بما يغني عن اعادة القول فيه .

(٦) انظر : فتح الوهاب ، ج ١ ، ص ٤٤ .

القدمين بأكثر من نصف ذراع . (١)

ومذهب المالكية : الى أن ارتفاع العجز عن الرأس ليس شرطاً ، بل هو مندوب . (٢)

والمعتمد من مذهب أحمد : أن السجود مع عدم استعلاء الأسافل مبطل ان خرج

المصلي فيه من صفة السجود ، والاصح وأجزأ . (٣)

الشرط السابع : أن لا يسجد على متصل به يتحرك بحركته ، فان لم يكن متصلاً به

كسرير أو منديل في يده ، أو كان متصلاً غير أنه لا يتحرك بحركته كطرف كـمـهـ

أو عمامته الطويلين : فانه يجوز السجود عليه والحالة هذه . (٤)

قال في المغني : " فان تحرك بحركتين في قيام أو قعود أو غيرهما كمنديـلـ

على عاتقه : لم يجز ، فان كان متعمدا عالماً : بطلت صلاته " (٥) .

ومذهب الثلاثة : الجواز مطلقاً مع الكراهة . (٦)

جاء في التنوير وشرحه مانصه : ولو سجد على كـمـه أو فاضل ثوبه صح لو المكان

المبسوط عليه ذلك طاهراً ، والا لا ، وكذا حكم كل متصل به " (٧)

فان سجد المصلي على جزئه كيده : فهل يصح سجوده ؟ للعلماء في ذلك

قولان :

(١) انظر: الدر المختار ، ج ١ ، ص ٥٠٣ ، الفتاوى الهندية ، ج ١ ، ص ٧٠ .

(٢) انظر: شرح منح الجليل ، ج ١ ، ص ١٥١ ، أسهل المدارك ، ج ١ ، ص ٢٠٠ .

(٣) انظر : الاقناع ، ج ١ ، ص ١٢١ ، مطالب أولي النهى ، ج ١ ، ص ٤٥٣ .

(٤) انظر: مغني المحتاج ، ج ١ ، ص ١٦٨ ، فتح الجواد ، ج ١ ، ص ١٢٧ .

(٥) مغني المحتاج ، ج ١ ، ص ١٦٨ .

(٦) انظر: درر الحكام ، ج ١ ، ص ٧٢ ، مواهب الجليل ، ج ١ ، ص ٥٤٧ ، المبدع ، ج ١ ،

ص ٤٥٥ .

(٧) الدر المختار ، ج ١ ، ص ٥٠١ .

أحدهما : البطلان ، وهو المعتمد من مذهب الشافعي وأحمد . (١)

والقول الآخر : جواز ذلك مع الكراهة ، وعليه نص الحنفية . قال الشرنبلالي :

" ويصح السجود ولو كان على كف الساجد على الصحيح " (٢)

الطرف الثاني : في عجز المصلي عن السجود هل يسقط عنه الفرض ؟ موطن

نظر وتفصيل : فيتفق قول العلماء (٣) على لزوم الإيلاء ببذنه عند العجز والحالة

هذه ، فان تعذر الإيلاء به فموطن خلاف :

فالمذهب عند الحنفية : أن الملاة تؤخر ويقضيها حال قدرته ان كانت صلوات

يوم وليلة فما دون ، والا فان كانت أكثر سقطت في الأصح ولا قضاء .

قال في الخانية : " لأن مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب " (٤)

ويرى المالكية والشافعية والحنابلة (٥) لزوم الإيلاء بطرفه ثم بقلبه ان تعذر

الإيلاء بطرفه . قال في المنتهى وشرحه : " ولا تسقط الملاة عن مريض مادام ثابت

العقل " . (٦)

(١) انظر: حاشية الشرواني، ج ٢، ص ٧٠، المغني، ج ١، ص ٥٥٨.

(٢) مراقي الفلاح، ص ٤٣.

(٣) انظر: الهداية، ج ٢، ص ٤، أقرب المسالك، ص ٢٠، الغاية القصوى في دراية

الفتوى، ج ١، ص ٢٩٣، الهداية للكلوذاني، ج ١، ص ٤٧.

(٤) الفتاوى الخانية، ج ١، ص ١٧٢، وانظر: الدر المنقى، ج ١، ص ١٥٤، الدر المختار

ج ٢، ص ٩٩.

(٥) انظر: الشرح الصغير، ج ١، ص ٤٩٥، مغني المحتاج، ج ١، ص ١٥٥، كافي المبتدى،

ص ١٠٧ - ١٠٨.

(٦) شرح المنتهى، ج ١، ص ٢٧١.

* الفرض الثامن : الجلسة بين السجدين •

وضابط ما يتحقق باختلاله البطلان من هذا الفرض : أن يستوى المصلي جالسا

من غير انحناء ، وهذا قدر متفق عليه بين المالكية ^(١) والشافعية •

جاء في توشيح ابن قاسم مانحه : " وأقل الجلوس بين السجدين : أن يستوى

جالسا ، فلو لم يجلس مستويا بين السجدين بل صار الى الجلوس أقرب منه السجود

لم يصح ذلك الجلوس ، لأنه لابد من الاستواء " ^(٢)

قلت: وظاهر قول الحنابلة - والله أعلم - على اغتفار الانحناء اليسير ما لم

يخرجه ذلك عن حد الجلوس • ^(٣)

أشهب

(١) في المنصوص لدى كثير من كتب المالكية ، وصححه ^{أشهب} ابن القصار وابن الجلاب

وغيرهم من أئمة المالكية • انظر : الشرح الصغير وحاشية الصاوي عليه ، ج ١ ، ص

٤٣٧ ، شرح ابن ناجي على الرسالة ، ج ١ ، ص ١٥٣ ، الفواكه الدواني ، ج ١ ، ص ٢٠٣ ،

متن العشماوية ، ص ٦ ، سراج السالك ، ج ١ ، ص ١٠٩ ، أسهل المدارك ، ج ١ ، ص

٢٠٤ ، ميسر الجليل ، ج ١ ، ص ١٨٣ ، حاشية ابن حمدون ، ج ١ ، ص ١٤٦ •

وذهب فريق آخر من المالكية : الى فرضية الرفع من السجود دون التعديل

فيسن ، ورجحه الخطاب والعدوى وغيرهما ، مواهب الجليل ، ج ١ ، ص ٥٢٤ ،

حاشية العدوى على شرح المختصر ، ج ١ ، ص ٢٧٤ ، الدر الثمين ، ص ١٦٩ ،

المقدمات ، ج ١ ، ص ١١٦ ، مختصر خليل ، ص ٢٢ •

(٢) قوت الحبيب ، ص ٥٩ ، وانظر : شرح ابن قاسم وحاشية البيجوري عليه ، ج ١ ، ص

١٦٠ ، اعانة الطالبين ، ج ١ ، ص ١٦٦ •

(٣) وذلك تنظيرا مما تقدم عن قولهم في حد المجزئ في القيام من الركوع

" وحد القيام ما لم يصير راكعا " •

بقي لنا من ذلك الإشارة الى مانص عليه فقهاء الشافعية^(١) من شروط لصحة

هذا الفرض يقع باختلالها البطلان مبينين آراء الفقهاء في كل :

فأول تلك الشروط : الطمأنينة . قال في الفتح : " وضابطها : أن تستقر

أعضاؤه بحيث ينفصل ما انتقل اليه عما انتقل عنه " (٢)

واعتبار ذلك هو المعتمد من مذهب المالكية والحنابلة ، لما تقدم (٣)

الشرط الثاني : أن لا يقصد برفعه غير الجلوس . (٤)

الشرط الثالث : أن لا يطيل الجلوس ، وحد ذلك كما في الشرقاوى وغيره : أن لا يكون

الطول زيادة على الذكر المشروع فيه بمقدار أقل التشهد بالقراءة المعتدلة . (٥)

فان أطاله زيادة على الذكر المشروع عمدا : بطلت صلاته ، وسهوا : سجد له . (٦)

وظاهر قول الحنفية^(٧) : تحديد الطول الجائز بقدر تسبيحه ، فان زاد ساهيا :

لزمه سجود السهو .

والمعتمد من مذهب أحمد : جواز التطويل مطلقا (٨)

(١) انظر في هذه الشروط : فتح الوهاب وحاشية الجمل عليه ، ج ١ ، ص ٣٧٩ ، فيض الاله

المالك ، ج ١ ، ص ١٢١ ، شرح المحلي على المنهاج ، ج ١ ، ص ١٦٢ .

(٢) فتح المعين ، ج ١ ، ص ١٦٨ ، وانظر : تحفة الطلاب وحاشية الشرقاوى عليه ،

ج ١ ، ص ١٩٢ .

(٣) في فرض الركوع من فرائض الصلاة .

(٤) انظر : فتح الجواد ، ج ١ ، ص ١٢٨ ، الاقناع ، ج ٢ ، ص ٣٢ . وقد تقدم لنا الكلام في

هذا الشرط في فرض الركوع بما يغني عن اعادة القول فيه .

(٥) حاشية الشرقاوى ، ج ١ ، ص ١٩٢ ، حاشية الجمل ، ج ١ ، ص ٣٧٩ .

(٦) انظر : منهاج الطالبين ، ج ١ ، ص ١٤ ، منهج الطلاب ، ص ١٣ .

(٧) انظر : حاشية ابن عابدين ، ج ١ ، ص ٥٠٥ ، درر الحكام ، ج ١ ، ص ٧٣ .

(٨) انظر : المبدع ، ج ١ ، ص ٤٩٥ ، نيل المآرب ، ج ١ ، ص ١٦٦ .

✽ الفرض العاشر : الطمأنينة في هذه الأفعال .

وضابط مايقع باختلاله البطلان من هذا الفرض أن تسكن وتستقر أعضاؤه . وعلى

اعتبار هذا القدر نص فقهاء المالكية والشافعية والحنابلة . (١)

جاء في شرح أسهل المسالك مانصه : " الحادى عشرة : الطمأنينة ، وهي استقرار

الاعضاء زمنا ما ، فهي فرض على كل مصل ، فمن لم يعتدل مطمئنا في صلاته كلها

بطلت صلاته " (٢) والسجود ، وكذا في الاعتدال بعد الرفع من الركوع والسجود .

ولا حدّ لأقله على المشهور في المذهب " . (٣)

وعن التحفة قوله : " وضابطها : أن تسكن وتستقر أعضاؤه " (٤)

وفي المقنع وشرحه : وحدها - أى الطمأنينة - حصول السكون وانقل على الصحيح

من المذهب " . (٥)

✽ الفرض الحادى عشر : التشهد الأخير .

وضابط مايقع باختلاله البطلان من هذا الفرض : أن يقول المصلي " التحيات

لله ، سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، سلام علينا وعلى عباد الله

الصالحين ، أشهد أن لا اله الا الله ، وأن محمدا رسول الله ، أو عبده ورسوله " .

(١) انظر : شرح الزرقاني ، ج ١ ، ص ٢٠٢ ، فتح الجواد للهيتمي ، ج ١ ، ص ١٢٨ ، كشف

المخدرات ، ج ١ ، ص ٧٨ .

(٢) سراج السالك ، ج ١ ، ص ١٠٩ - ١١٠ ، وانظر : أسهل المدارك ، ج ١ ، ص ٢٠٤ .

(٣) أسهل المدارك ، ج ١ ، ص ٢٠٤ .

(٤) تحفة المحتاج ، ج ٢ ، ص ٥٩ .

(٥) الانصاف ، ج ٢ ، ص ١١٣ ، وفي المذهب قول بتحديدده بقدر الذكر الواجب ، غير أن

ماقدمناه هو المعتمد ، وانظر : منتهى الارادات ، ج ١ ، ص ٨٨ ، التنقيح ، ص ٧١ ،

الروض المربع ، ج ١ ، ص ٩١ ، الروض الندى ، ص ٨٣ .

وعلى اعتبار هذا الضابط نص الشافعية^(١) وهو المعتمد من مذهب الحنابلة
الا أنهم اسقطوا لفظة " وبركاته " .^(٢)

يقول العلامة البهوتي : " فمن ترك حرفا من ذلك لم تصح صلاته ^(٣) ، لاتفاق
جميع الروايات على ذلك ، بخلاف ما عداه فإنه أثبت في بعضها وترك في بعضها " ^(٤) .

* الفرض الثاني عشر : الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم .

وضابط ما يتحقق باختلاله البطلان من هذا الفرض : أن يقول المصلي " اللهم
صلي على محمد " وعلى هذا يتفق قول الشافعية والحنابلة .^(٥)

بيد أنه لا يتعين - في المعتمد من مذهب الشافعي - هذا اللفظ ، بل يكفيـه
أيضا قوله " صلى الله على محمد ، أو على رسوله ، أو على النبي " دون لفظ
" أحمد ، ونحو الحاشر ، أو العاقب " فلا يجزيه .^(٦)

ومحل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم : عقب التشهد ، فان تقدمت
عليه : لم يجزئه ذلك في المعتمد من قول الفريقين .^(٧)

ونبقى بعد ذلك فيمن لا يحسن التشهد أو الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
بالعربية : هل يلزمه تعلمه ؟ محل اتفاق بين الشافعية والحنابلة .

(١) انظر: منهاج الطالبين، ص ١٢ ، منهاج الطلاب ، ص ١١ .

(٢) انظر: المبدع ، ج ١ ، ص ٤٦٤ ، نيل المآرب ، ج ١ ، ص ١٦٧ .

(٣) شرح المنتهى، ج ١ ، ص ٢٠٧ .

(٤) كشف القناع ، ج ١ ، ص ٣٨٨ .

(٥) انظر: فتح الوهاب ، ج ١ ، ص ٤٦ ، نيل المآرب ، ج ١ ، ص ١٦٦ .

(٦) انظر: تحفة المحتاج ، ج ٢ ، ص ٨٦ ، حاشية البجيرمي ، ج ٢ ، ص ٣٦ .

(٧) انظر: فتح المعين ، ج ١ ، ص ١٧١ ، كشف القناع ، ج ١ ، ص ٣٨٨ .

فان عجز أو ضاق الوقت عن تعلمه : ترجم عنه بلغته ، والا فان كان مع قدرته :
بطلت صلاته قولاً واحداً . (١)

✽ الفرض الثالث عشر : الجلوس الأخير .

وللفقهاء في ضابط قدر الجلوس الذي يقع باختلاله البطلان ، الأقوال التالية :
فالمشهور من مذهب أبي حنيفة ضبطه : بالجلوس قدر قراءة التشهد . (٢)
ويرى المالكية : أنه قدر التسليم فحسب . قال الصاوي : " فلورفع رأسه
من السجود واعتدل جالسا وسلم : كان ذلك الجلوس هو الواجب . وفاتته السنة " (٣)
والضابط عند الشافعية والحنابلة : أن يجلس أقل التشهد والملا على النبي
صلى مع التسليم . (٤)

وهل يتعين لهذا الجلوس كيفية معينة حتى تبطل صلاته بتركها ؟
المعتمد من مذهب الشافعية : أن ليس له هيئة معينة ، بل كيف جلس أجزأه ،
الا أنه يسن الاقتراش في الجلوس الأول ، والتورك في الأخير . (٥)
يقول الامام النووي : قال أصحابنا : لا يتعين للجلوس في هذه المواضع هيئة
للاجزاء ، بل كيف وجد أجزأه ، سواء تورك أو افترش أو مدّرجليه ، أو نصب ركبتيه ،

(١) انظر : شرح روض الطالب ، ج ١ ، ص ١٦٦ ، نهاية المحتاج ، ج ١ ، ص ٥١٣ ، المبدع ،

ج ١ ، ص ٤٢٨ - ٤٢٩ ، شرح المنتهى ، ج ١ ، ص ١٧٤ .

(٢) انظر : الدر المنقى ، ج ١ ، ص ٨٧ ، بداية المبتدى ، ج ١ ، ص ٢٧٥ .

وسياأتي بيان القول في القدر المجزئ من التشهد عند الحنفية عند وقوفنا عليه
من الواجبات .

(٣) بلغة السالك ، ج ١ ، ص ١٠٨ ، وانظر : الكواكب الدرية ، ج ١ ، ص ٧٩ .

(٤) انظر : تحفة المحتاج ، ج ٢ ، ص ٧٨ ، شرح المنتهى ، ج ١ ، ص ٢٠٦ .

(٥) والاقتراش : أن يجلس على كعب يسراه ، وينصب يمينه ، ويضع أطراف أصابعه للقبلة (==)

أو أحدهما ، أو غير ذلك . (١)

قلت: وما عليه الشافعية هو ظاهر مذهب أبي حنيفة ومالك (٢) والله

تعالى أعلم .

* الفرض الرابع عشر : التسليم .

وضابط القدر الذي يقع باختلاله البطلان من لفظ التسليم : هو " السلام عليكم " .

وهذا قدر متفق عليه بين المالكية والشافعية . (٣)

وهو المعتمد من قول الحنابلة ، الا أنهم ضمو الى ذلك لفظ " ورحمة الله "

قال في شرح الزاد : " فلا يجزئ ان لم يقل ورحمة الله " . (٤)

ويمكن أن يتضح هذا الضابط بالوقوف على جملة شروط ذكرها الشافعية (٥)

يقع باختلالها البطلان ، تأتي على عرضها ، لنثني - بعد - بيان آراء الفقهاء

في كل :

فأول تلك الشروط : التعريف بالألف واللام . قال الدمياني : " فلا يكفي سلام "

(==) والتورك : كالاقتراش ، ولكن يخرج يسراه من جهة يمينه ، ويلصق وركه بالارض .

قلت : وفي التورك صور غير هذه أعرضت عن ذكرها اختصارا .

انظر : فتح الوهاب ، ج ١ ، ص ٤٥ ، نهاية المحتاج ، ج ١ ، ص ٥٠٠ .

(١) المجموع ، ج ٣ ، ص ٤٥٠ ، وانظر : فتح الوهاب ، ج ١ ، ص ٤٥ .

(٢) انظر : حاشية ابن عابدين ، ج ١ ، ص ٥٠٨ ، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ،

ج ١ ، ص ٢٥٨ .

(٣) انظر : الدر الثمين ، ص ١٦٨ ، كفاية الخيار ، ج ١ ، ص ١١٢ .

(٤) الروض المربع ، ج ١ ، ص ٨٦ ، وانظر : المذهب الأحمد ، ص ٢٢ ، الانصاف ، ج ٢ ،

ص ٨٤ .

(٥) انظر في هذه الشروط : اعانة الطالبين ، ج ١ ، ص ١٧٦ ، حاشية الشرواني ، ج ١ ،

ص ٨٩ - ٩٠ ، حاشية البجيرمي ، ج ٢ ، ص ٣٧ ، حاشية البيجوري ، ج ١ ، ص ١٦٣ .

عليكم بالتنوين ، ولا سلامي عليكم ، ولا سلام الله عليكم ، بل تبطل بذلك اذا تعمّد وعلم " . (١)

واعتبار التعريف بالألف واللام هو المعتمد من مذهب المالكية والحنابلة (٢) .

الشرط الثاني : ضمير " كم " . قال الشرواني : " فلا يكفي نحو السلام عليك ، أو عليه ، بل تبطل الصلاة بجميع ما ذكر ان تعمد وعلم " . (٣)

وعلى هذا المعنى نص فقهاء المالكية والحنابلة . (٤)

الشرط الثالث : وصل احدى كلمتيه بالآخرى ، فلو فصل بينهما بكلام لم يصح .

قال البجيرمي : " بخلاف ما لو قال : السلام التام عليكم ، فانه لا يضر قياسا على قول الله الجليل أكبر ، بل هذا أولى ، لأن الاعتقاد يحتاط له " (٥)

الشرط الرابع : الموالاة بين كلمتيه . قال البيجورى : " فلو لم يوال بأن سكنت سكوتا طويلا أو قصيرا قصد به القطع ضر " (٦)

الشرط الخامس : أن لا يقصد بلفظ السلام الخبر فقط ، بل يقصد به التحلل فقط ،

أو مع الخبر ، أو يطلق ، والا فان قصد به الخبر كان باطلا .

(١) اعانة الطالبين ، ج ١ ، ص ١٧٦ .

(٢) انظر : شرح خطط السداد ، ص ١٦٣ ، نيل المآرب ، ج ١ ، ص ١٥٨ .

(٣) حاشية الشرواني ، ج ٢ ، ص ٨٩ .

(٤) انظر : سراج السالك ، ج ١ ، ص ١١٠ ، مطالب أولي النهى ، ج ١ ، ص ٤٦٦ .

(٥) حاشية البجيرمي ، ج ٢ ، ص ٣٧ .

(٦) حاشية البيجورى ، ج ١ ، ص ١٦٣ .

الشرط السادس : أن يأتي به حال استقبال القبلة بصدرة ، فلو تحول به عن

القبلة ضر .

قلت : واعتبار ذلك هو المعتمد من مذهب مالك وأحمد ، بيد أنهم ذكروه شرطاً

لسائر الأركان ، كما تقدم . (١)

الشرط السابع : أن يأتي به من جلوس . وقد تقدم ذكره ركناً للصلاة عند فقهاء

المالكية والحنابلة .

الشرط الثامن : أن يسمع به نفسه حيث لا مانع . قال الجمل : " فلو همس

به بحيث لم يسمعه لم يعتد به فتجب اعادته ، وإن نوى الخروج من الصلاة

بما فعله : بطلت صلاته " (٢) وهذا هو المعتمد من مذهب أحمد . (٣)

وظاهر مذهب المالكية : الاكتفاء بحركة لسانه ، وإن لم يسمع نفسه . (٤)

الشرط التاسع : أن يكون بالعربية إذا كان قادراً ، وإلا ترجم عنها ، وعليه

نص الحنابلة . قالوا : فإن عرف عدة لغات فالأولى تقديم السرياني ثم الفارسي

ثم التركي أو الهندي . (٥)

ومذهب المالكية : إلى أنه يجب عليه الخروج بالنية إن عجز عنه بالعربية ،

فإن أتى بمرادها من العجمية : ففي صحته مقولان في المذهب . (٦)

(١) أي في شروط الصلاة .

(٢) حاشية الجمل ، ج ١ ، ص ٣٩١ .

(٣) انظر : الشرح الكبير ، ج ١ ، ص ٥٠٦ ، التوضيح ، ص ٣٧ .

(٤) وذلك تنفيذاً مما تقدم - لهم - في فرضي " التكبير ، وقراءة الفاتحة " ، وانظر :

الشرح الكبير ، ج ١ ، ص ٢٤٣ ، ٢٤٤ .

(٥) انظر : الانصاف ، ج ٢ ، ص ٤٢ ، ٤٣ ، غاية المنتهى ، ج ١ ، ص ١٣١ .

(٦) انظر : بلغة السالك ، ج ١ ، ص ١٠٨ ، حاشية الدسوقي ، ج ١ ، ص ٢٤١ .

الشرط العاشر : أن لا ينقص منه ما يغير المعنى ، كأن يقول : " السام عليكم "

ونحو ذلك .

قلت : واعتبار ذلك هو ظاهر مذهب مالك وأحمد . (١)

وهل يشترط لصحة التسليم : الترتيب بين كلمتيه ونية الخروج من الصلاة ؟

محل نظر وخلاف بين أهل العلم :

أ - فالترتيب بتقديم لفظ " السلام " وتأخير " عليكم " : محل قد اتفق المالكية والحنابلة على بطلان الصلاة باختلافه . (٢)

جاء في الغاية وشرحها مانصه : " فان نكره - أى السلام - أو نكسه بأن قال

عليكم السلام : لم يجزه ، فان تعمد قولاً مما ذكر بطلت صلاته على الصحيح — من المذهب " . (٣)

وقال الشافعية : الى اعتبار السنية . قال في شرح المهذب : " فان قال عليكم

السلام : أجزأه على المنصوص ، كما يجزئه في التشهد وان قدم بعضه على بعض . (٤)

ب - وأما ان سلم المصلي دون أن ينوي الخروج من الصلاة : فانه يجزئه —

ذلك قولاً واحداً عند الشافعية والحنابلة (٥) ، واعتمده أهل التحقيق من فقهاء المالكية . (٦)

(١) انظر : الكافي لابن عبد البر ، ج ١ ، ص ٢٠٥ ، كشف المخدرات ، ج ١ ، ص ٧٥ .

(٢) انظر : أسهل المدارك ، ج ١ ، ص ٢٠٢ ، أخضر المختصرات ، ج ١ ، ص ٧٥ .

(٣) بتصرف ، مطالب أولي النهى ، ج ١ ، ص ٤٦٦ .

(٤) المجموع ، ج ٣ ، ص ٤٧٤ ، وانظر : الاقناع ، ج ٢ ، ص ٣٨ .

(٥) انظر : روضة الطالبين ، ج ١ ، ص ٢٦٧ ، الكافي لابن قدامة ، ج ١ ، ص ١٤٤ .

(٦) انظر : الفواكه الدواني ، ج ١ ، ص ٢٢١ ، شرح منح الجليل ، ج ١ ، ص ١٥١ ، الثمر

الداني ، ص ١٢٤ ، هداية السالك ، ص ٥١ ، حاشية المفتي ، ص ١٠٠ ، حاشية العدوى

على شرح الرسالة ، ج ١ ، ص ٢٤٥ .

والقول الآخر للمالكية : باشتراطها لصحة التسليم ، وعليه فتبطل صلاته بعدم

النية منه عند السلام . (١)

✽ الفرض الخامس عشر : الترتيب

وبيان القول في ضابط ما يقع باختلاله البطلان من الترتيب يفترق فيه الحنفية

مع الجمهور : فالمشهور من مذهب أبي حنيفة ضبطه : بترتيب المصلي القيام على

الركوع (٢) ، والركوع على السجود ، والقعود الأخير على ما قبله . (٣)

جاء في الدر المختار وحاشيته مانصه : " وبقي من الفروض : تمييز المفروض ،

وترتيب القيام على الركوع ، والركوع على السجود ، والقعود الأخير على ما قبله

حتى لو ركع ثم قام : لم يعتبر ذلك الركوع ، فان ركع ثانيا صحت صلاته ، ولو جـود

الترتيب المفروض ، ولزمه سجود السهو . (٤)

والضابط لدى جمهور المالكية والشافعية والحنابلة : يقع بترتيب أداء أركان

الصلاة على نحو ما قدمناه .

جاء في الجواهر الزكية قوله : " السادس عشر - أي من الفروض - ترتيب

الأداء ، بأن يأتي بالنية قبل الاحرام ، والاحرام قبل القراءة ، والقراءة قبل الركوع ،

والركوع قبل السجود . . . وهكذا الى آخر صلاته " (٥)

فان أخل المصلي بالترتيب : فهل تبطل به الصلاة ؟ المسألة لا تخلو

- والحالة هذه - من أحد نظريين :

(١) انظر المراجع المتقدم .

(٢) أي تقديمه عليه ، ابن عابدين ، ج ١ ، ص ٤٤٩ .

(٣) " والقعود الأخير على ما قبله " أي يفترض ايقاغه بعد جميع الأركان . المرجع المتقدم .

(٤) الدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه ، ج ١ ، ص ٤٤٩ - ٤٥٠ ، الدر المنقى ، ج ١ ، ص ٨٧ .

(٥) ص ١٠٠ - ١٠١ ، وانظر للجمهور : شرح منح الجليل ، ج ١ ، ص ١٥٢ ، روضة الطالبين (==)

بشأن

الأول : أن يترك ذلك عمدا : فتبطل صلاته ان كان ذلك يتقديم ركن فعلي

أو قولي هو السلام ، لا ان قدم قوليا غير السلام فانه كما قال في التحفة : لا يبطل

الصلاة ، لكنه يمنع حسابان ماقدمه (١) . وهذا هو المعتمد من مذهب الشافعية ، وهو

سم السجود

ظاهر قول الحنابلة أيضا . (٢)

النظر الثاني : أن يتركه سهوا ، فلا يقع مافعله معتدا به لدى فقهاء الحنفية ،

حتى لو ركع ثم قام : لم يعتبر ذلك الركوع ، فان ركع ثانيا : صحت صلاته ولزمه

سجود السهو .

قالوا : فان تذكر بعد القعدة الأخيرة قبل السلام أو بعده (٣) ركوعا : قضاه

مع مابعده من السجود ، أو قياما أو قراءة : صلى ركعة تامة . (٤)

— وذهب جمهور المالكية والشافعية والحنابلة الى النظر بين أن يتذكر ذلك

قبل السلام أو بعده :

أ - فان ذكره قبل السلام ، فلهم فيه ثلاثة أقوال :

(==) ج ١ ، ص ٣٠٠ ، فتح الجواد ، ج ١ ، ص ٣٣٠ ، المبدع ، ج ١ ، ص ٤٩٦ ، نيل المآرب ، ج ١ ، ص ١٦٦ .

(١) تحفة المحتاج ، ج ٢ ، ص ٩٥ - ٩٦ ، وانظر : حاشية البيجوري ، ج ١ ، ص ١٦٤ .

(٢) حيث نص في الكشف : أن ترك الترتيب عمدا مبطل للصلاة ، وذكر في شرح

الغاية : أن من أتى بقول مشروع في غير موضعه لا يبطلها ، الا أن يكون

سلاما فتبطل .

كشف القناع ، ج ١ ، ص ٣٩٩ ، مطالب أولي النهى ، ج ١ ، ص ٥٠١ .

(٣) على أن جريان الحكم في تذكره بعد السلام مقيد بعدم خروجه من المسجد أو تكلمه

أو اتيانه بمفسد ، ولو انصرف عن القبلة . انظر : شرح فتح القدير ، ج ١ ، ص ٢٧٧ ،

٥١٦ ، الدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه ، ج ٢ ، ص ٩١ .

(٤) انظر : شرح فتح القدير ، ج ١ ، ص ٢٧٧ ، ٥٢١ ، ٥٢٣ ، حاشية ابن عابدين ، ج ١ ، ص

٤٤٩ - ٤٥٠ ، البحر الرائق ، ج ١ ، ص ٢٩٨ .

أولها : أنه يتدارك المتروك مع ما بعده ان لم يرفع المصلي رأسه ———
الركوع الثاني معتدلا مطمئنا ، فان رفع : فات ورجعت الثانية أولى ، وهذا هو
المشهور من أقوال المالكية ^(١) ، قالوا : الا أن يترك الركوع فانه يفوت التدارك ،
بالانحناء في الركعة التي تليها .

والقول الثاني : أنه يتدارك المتروك اذا لم يشرع بفعل مثله من الركعة الاخرى
فيفعله فورا بمجرد تذكره ، والا فان بلغ مثله من الركعة الأخرى : فانه يحسب
له عن المتروك وأتى بما بعده . وهذا هو مذهب الشافعية . ^(٢)

والقول الثالث للحنابلة ^(٣) : أن عليه التدارك اذا ذكر المتروك قبل الشروع
في قراءة الركعة التي تليها ، والا بطلت الركعة التي كان فيها الترك وصارت التي
شرع فيها عوضا عنها .

ب - وان علم المتروك بعد السلام : فيتفق قول الجمهور - والحالة هذه - على
أنه يبني على صلاته ان قرب الفصل ولم يأت بمناف من نحو حدث .

والبناء عند المالكية والحنابلة : أن يأتي بركعة كاملة ، قال الحنابلة :
مالم يكن المتروك تشهدا أخيرا أو سلاما ، فان كان فانه يأتي به فحسب ثم يسجد
للسهو ويسلم .

فان تكلم المصلي - والحاله ماتقدم - أو خرج من المسجد بعد السلام : فهل
يبني على صلاته ؟ محل خلاف عند الجمهور :

(١) انظر : الشرح الكبير ، ج ١ ، ص ٢٩٣ - ٢٩٤ ، سراج السالك ، ج ١ ، ص ١٢٦ .

(٢) انظر : فتح الجواد ، ج ١ ، ص ١٣٠ - ١٣١ ، شرح المحلي ، ج ١ ، ص ١٧١ .

(٣) انظر : الكافي ، ج ١ ، ص ١٦٥ - ١٦٦ ، الروض المربع ، ج ١ ، ص ٩٦ .

فيرى فقهاء المالكية : بطلان ماتقدم من ملاته . (١)

ونهب الشافعية : الى أنه يبنى عليها الا أن يكون الكلام كثيرا . (٢)

والمعتمد من مذهب أحمد : اغتفار الخروج من المسجد فيبني ، دون الكلام

فيضر مطلقا . (٣)

وتمت

(١) انظر لمذهب المالكية فيمن علم المتروك بعد السلام : شرح الزرقاني ، ج ١ ، ص

٢٥٨ ، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ، ج ١ ، ص ٢٩٣ .

(٢) وانظر للشافعية : مغني المحتاج ، ج ١ ، ص ٢١٠ ، فتح المعين ، ج ١ ، ص ٢٠٩ .

(٣) وانظر للحنابلة : التنقيح ، ص ٧٣ - ٧٤ ، مطالب أولي النهى ، ج ١ ، ص ٥١٩ - ٥٢٠ ،

المبحث الثالث

البطلان لاختلال فرض من فروض الزكاة

المبحث الثالث

البطلان لاختلال فرض من فروض الزكاة^(١)

ولم يذكر الفقهاء في هذا المبحث من باب الزكاة الا فرضا واحدا نص عليه

الحنفية ، وهو : التملك .^(٢)

ويرى فقهاء الشافعية والحنابلة : أن اللام في الأربعة الأصناف الأول المذكورين

في الآية للتمليك ، والفاء في الأربعة الأخيرة للظرفية ، وهو اشعار باطلاق الملك فيمن

أخذ بوصف الفقر أو المسكنة أو العمل أو التأليف من غير شرط ، وتقييد له فيمن

بقى بصرفه فيما أخذوه له^(٣) . قال في شرح الروض : " حتى اذا لم يحصل الصرف في

مصارفها : استرجع بخلافه في الأولى " ^(٤)

وظاهر قول المالكية : أنهم لا يختلفون مع ماذهب اليه فقهاء الشافعية

والحنابلة ، حيث نصوا على أن الغارم اذا استغنى بعد أخذ الزكاة وقبل دفعها في دينه ،

أو جلس ابن السبيل بعد الاعطاء في بلاد الغربة ، أو جلس الغاز بعد الاعطاء ولم يغز

فان الزكاة تنزع منهم والحالة هذه .^(٥)

(١) بيد أن البطلان في هذا المبحث^{ليس} على باب ، بل المقصود به عدم الاجزاء ، أو وقوعها

على نحو غير مسقط للزكاة فلا بد من اخراجها ثانية ، وانما جاءت التسمية تغليبا .

(٢) انظر : تبين الحقائق ، ج ١ ، ص ٣٠٠ ، الدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه ،

ج ٢ ، ص ٣٤٥ ، الهداية وشرح العناية عليه ، ج ٢ ، ص ٢٦٧ .

(٣) انظر : شرح روض الطالب ، ج ١ ، ص ٣٩٣ ، الاقناع وحاشية البجيرمي عليه

ج ٢ ، ص ٣١٣ ، المبدع ، ج ٢ ، ص ٤٢٥ - ٤٢٦ ، كشف القناع ، ج ٢ ، ص ٢٨٢ - ٢٨٥ .

(٤) شرح روض الطالب ، ج ١ ، ص ٣٩٣ .

(٥) انظر : شرح الزرقاني ، ج ٢ ، ص ١٧٩ - ١٨٠ ، الشرح الكبير ، ج ١ ، ص ٤٩٨ .

ومضابط ما يثبت باختلاله البطلان من هذا الفرض: أن يخرج المزكي زكاته

ويقطع يده عنها بتمليكها للفقير وتسليمها اليه . (١)

يقول الامام السمرقندي : " وأما ركن الزكاة : فهو اخراج جزء من النصاب الى

الله تعالى ، والتسليم اليه ، وقطع يده عنه بالتمليك من الفقير والتسليم اليه ،

أو الى من هو نائب عنه وهو الساعي " (٢)

وقد خرج بالتمليك : الاباحة فلا تكفي في الزكاة ، وعلى هذا الأصل يتخرج

فروع كثيرة - لا يجزىء فيها دفع الزكاة لاختلال فرض التملك - نص عليها الحنفية ،

نذكر منها :

(١) لو صرف المسلم زكاته في وجوه البر من بناء المساجد والرباطات واصلاح القناطر

وتكفين الموتى ودفنهم : لم يجز ، قال الزيلعي : " لأن التملك شرط فيها ولم

يوجد " (٣)

(٢) اذا اشترى بالزكاة طعاما فأطعم الفقراء غداء أو عشاء ولم يدفع عين الطعام

اليهم : لم يصح ، قال في البدائع : " لعدم التملك " (٤)

(٣) من دفع زكاته الى زوجته أو والده وان علا أو ولده وان سفل : لم يصح ، قال

في الهداية : " لأن منافع الاملاك بينهم متملة فلا يتحقق التملك على الكمال " (٥)

(٤) وكذا لو قضى دين ميت فقير أو حي بلا اذنه : لم يجز . قال في شرح البداية :

" لأن قضاء دين الغير لا يقتضي التملك منه لاسيما بأمره " (٦)

(١) انظر: بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٣٩، البحر الرائق، ج ٢، ص ٢٠١ .

(٢) تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ٣٠٥ .

(٣) تبیین الحقائق، ج ١، ص ٣٠٠ .

(٤) بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٣٩ .

(٥) الهداية، ج ٢، ص ٢٦٩ - ٢٧٠ .

(٦) الهداية، ج ٢، ص ٢٦٨ .

(٣٨٠)

لديه لكي يغير بأولو له

فان كان القضاء من البيت : صح ، قال ابن عابدين : " على أنه تمليك منه ،
والدائن يقيضه بحكم النيابة عنه ثم يصير قابضا لنفسه " (١)

(١) رد المحتار ، ج ٢ ، ص ٣٤٥ .

المبحث الرابع

البطلان لاختلال فرض من فرائض الصوم

ويشتمل على مطلبين :

- المطلب الأول : في الفرائض المتفق عليها والمختلف فيها *
- المطلب الثاني : في ضابط ما يثبت باختلاله البطلان من كل فرض *

المطلب الأول

في الفرائض المتفق عليها والمختلف فيها

وللصوم عند الفقهاء فرضان :

* أحدهما : النية .

(١) ويتفق قول المالكية والشافعية على عدّها فرضاً لا ينعقد الصوم إلا به .

قلت : ولا يختلف قول الحنفية والحنابلة في اعتبار النية لصحة الصوم .

بيد أنها عندهم من الشروط لا من الفرائض . (٢)

* الفرض الثاني : الكف عن المفطرات . (٣)

وعلى ذكره من فرائض الصوم نص فقهاء الحنفية والمالكية والشافعية . (٤)

(١) انظر : الشرح الصغير ، ج ٢ ، ص ٢٣٤ ، الوجيز ، ج ١ ، ص ١٠٠ .

(٢) كما تقدم عنهم في فصل الشروط .

(٣) وسيأتي الكلام على ضابط هذا الفرض لدى وقوفنا على نواقض الصوم من الباب الثالث .

(٤) يحسن التنبيه إلى أن بعض فقهاء المالكية والشافعية قد ذكروا هذا الفرض وما قبله :

من الشروط ، بيد أن الذي عليه المحققون أنها فرض من فرائض الصوم .

يقول أبو البركات أحمد الدردير : " والشيخ - أي خليل - تسمح فجعل كلا

منهما شرط صحة ، والشرط ما كان خارج الماهية ، والفرض ما كان جزءاً منها ،

فإذا كانا شرطين كانا خارجين عن الماهية مع أنهما نفسيهما " .

وفي حاشية عميرة مانصه : " فصل شرط الصوم : أي شرط صحته ، والمراد به :

ملا بد منه ، والا فحيث كان الإمساك والنية شرطاً ، فأين حقيقة الصوم " .

الشرح الصغير ، ج ٢ ، ص ٢٣٤ - ٢٣٥ ، حاشية عميره على شرح المنهاج ، ج ٢ ، ص ٥٥ ،

وانظر في هذا الفرض : تحفة الفقهاء ، ج ٢ ، ص ٣٥١ ، نور الإيضاح ، ص ٦٥ ،

الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ، ج ١ ، ص ٥٠٩ ، الدر الثمين ، ص ٣٣٠ ، سراج

السالك ، ج ١ ، ص ١٩٣ ، تحفة المحتاج ، ج ٣ ، ص ٣٧٠ ، نهاية المحتاج ، ج ٣ ، ص ١٤٦ .

واعتبار " الكف " لصحة الصوم هو المعتمد من مذهب أحمد ، لمنافاة تلك
المفطرات لماهية الصوم وحقيقته ^(١) ، ولذلك اعتمد الشيخ مرعي في متن الدليل
ذكره من الفرائض . ^(٢)

* * *

(١) انظر: كشف القناع ، ج ٢ ، ص ٣١٧ .

(٢) متن دليل الطالب ، ص ٣٦ .

المطلب الثاني

في ضابط ما يقع باختلاله البطلان من كل فرض

ويمكن أن نقف من هذا المطلب على فرض واحد هو : النية . (١)

وضابط ما يتحقق باختلاله البطلان من هذا الفرض : أن يعين المائم نية جازمة مبيتة في جزء من الليل من غروب الشمس الى طلوع الفجر في كل الصوم . فرضه ونقله ، وعلى هذا المشهور من مذهب مالك (٢) ، وبه قال الشافعية في صوم كل فرض كرمضان أو نذر أو قضاء أو كفارة .

وأما في النفل : فبمطلق النية قبل الزوال . (٣)

ويتضح هذا الضابط بالوقوف على الأطراف التالية :

أحدها : في نية الصوم قبل الغروب أو بعد الفجر أو مصاحبة لطلوعه ، هل

يقع بها البطلان ؟ . للمالكية والشافعية في ذلك محل اتفاق واقتراح :

حيث يتفق قول الفريقين (٤) على بطلان الصوم بالنية قبل الغروب أو بعد الفجر ،

سوى النفل - لدى فقهاء الشافعية - فيصح بالنية بعد الفجر الى قبل الزوال ، كما تقدم .

ثم يفترون في مقارنة النية لطلوع الفجر على قولين :

فيرى المالكية : صحة صومه . قال في شرح الرسالة : " لأن الأصل في النية

(١) لما تقدم من أن القول في ضابط الفرض الثاني " الكف عن المفطرات " يأتي بيانه

لدى وقوفنا على المبحث الرابع من الباب الثالث باذن الله تعالى .

(٢) انظر : الكافي ، ج ١ ، ص ٣٣٥ ، القوانين الفقهية ، ص ٧٩ ، سراج السالك ، ج ١ ، ص

١٩٣ - ١٩٤ ، بلغة السالك ، ج ١ ، ص ٢٢٩ .

(٣) انظر : فتح الوهاب ، ج ١ ، ص ١١٩ ، شرح روض الطالب ، ج ١ ، ص ٤١١ - ٤١٢ ، شرح

ابن قاسم وحاشية البيجوري عليه ، ج ١ ، ص ٢٩٩ - ٣٠٠ .

(٤) انظر : شرح الخرشي ، ج ٢ ، ص ٢٤٦ ، المجموع ، ج ٦ ، ص ٢٩٠ .

مقارنتها لأول العبادة ، وانما اغتفر تقدمها في الصوم لمشقة تحرى الفجر " (١)

والأصح من مذهب الشافعية : المنع . قال في المهذب : لأن أول وقت الصوم

يخفى فوجب تقديم النية عليه ، بخلاف سائر العبادات " (٢)

قلت : ولعل ذلك لا يعدو أن يكون اختلافا لفظيا ، لأن المراد بمقارنتها لطلوع

الفجر كما قال الدسوقي وغيره من المالكية : وقوعها في الجزء الأخير من الليل

الذي يعقبه طلوع الفجر " (٣)

الطرف الثاني : وهل يشترط لصحة الصوم أن ينوى لكل يوم نية مفردة . ؟ موطن

خلاف :

فالمشهور من مذهب المالكية (٤) : صحة الاكتفاء بالنية الواحدة لكل ما يجب

تتابعه كرمضان وكفارة قتل ونحوهما ، دون النفل وما انقطع تتابعه بنحو ممرض

وما جاز له تفريقه كقضاء رمضان وكفارة يمين ونحوهما : فلا تكفي فيه النية الواحدة ،

بل لابد فيها من التبنييت كل ليلة .

ومذهب فقهاء الشافعية : الى أنه لابد من التبنييت - لمن يفرض في حقه - في كل

ليلة والا كان متلبسا بعبادة فاسدة . قال في شرح الإرشاد : " لأن كل يوم عبادة مستقلة " (٥)

الطرف الثالث : في رفض النية وتعليقها والترديد فيها هل يعد ذلك مبطلا

للصوم . ؟ محل بحث ونظر :

(١) الفواكه الدواني ، ج ١ ، ص ٣٥٤ ، وانظر : مواهب الجليل ، ج ٢ ، ص ٤١٨ .

(٢) المهذب ، ج ١ ، ص ١٨٧ ، وانظر : فتح العزيز ، ج ٦ ، ص ٣٠٤ - ٣٠٥ .

(٣) حاشية الدسوقي ، ج ١ ، ص ٥٢٠ ، بلغة السالك ، ج ١ ، ص ٢٢٨ .

(٤) انظر : ميسر الجليل ، ج ٢ ، ص ١٠٢ - ١٠٣ ، أسهل المدارك ، ج ١ ، ص ٤١٥ - ٤١٦ .

(٥) انظر : الشرح الصغير وحاشية الصاوي عليه ، ج ٢ ، ص ٢٤٩ ، ٢٥١ .

أ - فان رفض المائم نية : بطل صومه وعليه القضاء ، وكذا الكفارة ان كان

الرفض في رمضان ، وعلى هذا المذهب عند المالكية . (١)

ويرى الشافعية : عدم البطلان والحالة هذه . (٢)

ب - وان علقها على مجيء شخص ونحوه كوجود طعام : صح صومه قولاً واحداً . (٣)

ج - وان ردد المكلف النية بأن قال : ان كان غدا من رمضان ففرضي والا فأنا

مفطر أو فنفل : لم يجزه الا أن يقع بعد حصول الظن بشهادة أو باجتهد كأسيـر

فلا يضر ، وهذا محل اتفاق بين الفريقين . (٤)

فان نوى ذلك ليلة الثلاثين من رمضان : أجزأه ذلك ان تبين أنه من رمضان

اتفاقاً ، معللاً ذلك ابن جزي ، بأن التردد بعد حصول الظن بشهادة أو استصحاب أو اجتهد

لا يضر . (٥)

(١) انظر : الشرح الصغير وحاشية الصاوي عليه ، ج ٢ ، ص ٢٤٩ ، ٢٥١ .

(٢) انظر : المجموع ، ج ٣ ، ص ٢٨٤ - ٢٨٥ ، شرح روض الطالب ، ج ١ ، ص ٤١٤ .

(٣) انظر : شرح منح الجليل ، ج ١ ، ص ٤٠٢ ، روضة الطالبين ، ج ٢ ، ص ٣٥٥ .

(٤) انظر : القوانين الفقهية ، ص ٨٠ ، مواهب الجليل ، ج ٢ ، ص ٤١٨ - ٤١٩ ، نهاية

المحتاج ، ج ٣ ، ص ١٥٨ ، مغني المحتاج ، ج ١ ، ص ٤٢٥ - ٤٢٦ .

(٥) القوانين الفقهية ، ص ٨٠ ، وانظر للشافعية : روضة الطالبين ، ج ٢ ، ص ٣٥٣ .

المبحث الخامس

البطلان لاختلال فرض من فرائض الاعتكاف

ويشتمل على مطلبين :

- المطلب الأول : في الفرائض المتفق عليها والمختلف فيها ————— *
- المطلب الثاني : في ضابط ما يقع باختلاله بطلان الاعتكاف من كل فرض . *

المطلب الأول

في الفرائض المتفق عليها والمختلف فيها

ويمكن أن نأتي على عرض فرائض الاعتكاف التي ذكرها الحنفية والشافعية (١)، مشيرين إلى رأي فقهاء المالكية والحنابلة في كل فرض على حده .

* فأول هذه الفرائض : اللبث

ويتفق رأي الحنفية والشافعية على عدّه فرضاً لا يصح الاعتكاف إلا به . (٢)
ولا يختلف قول المالكية والحنابلة في اعتبار اللبث لصحة الاعتكاف، فإن خرج لشيء مما لا يجوز الخروج إليه بطل اعتكافه (٣)، إلا أنهم لم ينصوا على ذكره فرضاً أو شرطاً لصحة الاعتكاف .

* الفرض الثاني : النية

* الفرض الثالث : المعتكف فيه وهو المسجد

* الفرض الرابع : المعتكف ، بأن يكون مسلماً عاقلاً طاهراً من نحو حيض ونفاس

* وجنابة

وقد انفرد الشافعية بذكر هذه الأمور من فرائض الاعتكاف . (٤)
ونذهب جمهور الحنفية والمالكية والحنابلة : إلى عدّها من شروط صحّة الاعتكاف ، كما تقدم . (٥)

- (١) حيث لم أقف للمالكية والحنابلة على ذكر لفرائض الاعتكاف .
- (٢) انظر : تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ٢٧٣، مواهب الصمد، ج ١، ص ٣٢٨.
- (٣) انظر : الفواكه الدواني، ج ١، ص ٣٧٢، ٣٧٥، شرح المنتهى، ج ١، ص ٤٦٣، ٤٧٠.
- (٤) انظر : روضة الطالبين، ج ٢، ص ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٨، كفاية الأخيار، ج ١، ص ٢١٥-٢١٦.
- (٥) في باب الشروط بحمد الله، انظر : البحر الرائق، ج ٢، ص ٢٩٩، القوانين الفقهية، ص ٨٥، سراج السالك، ج ١، ص ٢٠٣، منار السبيل، ج ١، ص ٢٣٢.

المطلب الثاني

في ضابط ما يقع باختلاله بطلان الاعتكاف

ونقف من هذا المطلب على بيان ضابط كل فرض من الفرائض الأربعة :

* فأولها : اللبث .

وضابط ما يتحقق باختلاله البطلان من هذا الفرض : يقع باللبث ساعة من ليل أو نهار ^(١) . وعلى ذلك نص الحنفية والحنابلة ^(٢) ، وهو قول الشافعية إلا أنهم قد نصوا على تقدير ذلك بزمان فوق زمن الطمأنينة في الركوع والسجود ونحوهما . ^(٣)

وضبطه المالكية : باللبث قدر يوم وليلة فأكثر . ^(٤)

فان قطع لبثه بالخروج من معتكفه لعذر أو غيره : فهل يبطل اعتكافه ؟ موضع تفصيل ونظر محل البحث فيه لدى وقوفنا على نواقض الاعتكاف — اذن الله تعالى .

* الفرض الثاني : النية .

وضابط ما يتحقق باختلاله بطلان الاعتكاف عند الشافعية : يقع بنيية

النذر أو الفرضية في المنذور ، وبمطلق نية الاعتكاف في غيره .

أي (أمر سيوف) المنذر

(١) قال الحمكفي : والساعة في عرف الفقهاء جزء من الزمان لاجزاء من أربعة

وعشرين كما يقول المنجمون . الدر المختار ، ج ٢ ، ص ٤٤٣ - ٤٤٤ .

(٢) انظر : الدر المختار ، ج ٢ ، ص ٤٤٣ ، كشف المخدرات ، ج ١ ، ص ١٦٥ .

(٣) انظر : مغني المحتاج ، ج ١ ، ص ٤٥١ ، كفاية الأخيار ، ج ١ ، ص ٢١٥ .

(٤) انظر : الكافي لابن عبد البر ، ج ١ ، ص ٣٥٢ ، الشرح الصغير ، ج ٢ ، ص ٢٧٤ .

- وهل يبطل الاعتكاف بنية الخروج منه ؟ المذهب عدم البطلان به كالصوم .
- فان خرج المعتكف من المسجد ثم عاد اليه : فهل يحتاج الى استئناف فيه للاعتكاف ؟ محل تفصيل :
- ١- فان نوى الاعتكاف وأطلق فلم يعين مدة ثم خرج من المسجد ولو لقضاء الحاجة ثم عاد : فانه يجدد النية وجوبا ان أراد الاعتكاف ولم يكن عازما بخروجه على العود ، والا فان خرج عازما على العود لم يجب عليه تجديد النية .
- ٢- وان نوى الاعتكاف مدة كيوم أو شهر نفلا ، أو نذرا لمدة غير معينة لم يشترط فيها التتابع فخرج في أثناءها ثم عاد : لم يلزمه الاستئناف ان خرج لحاجته والالزمه .
- ٣- وان نذر مدة متتابعة فخرج لعذر لايقطع التتابع كأكل وحيز ، ومثله الخروج لغرض استثناء المعتكف : لم يلزمه تجديد النية . (١)

الفرض الثالث : المعتكف فيه وهو المسجد .

وضابط ما يحصل باختلاله البطلان من هذا الفرض : يقع بالاعتكاف في كل مسجد ، سواء في صحنه أو سطحه أو رحبته المعدودة منه ، أقيمت فيه الجمعة أم لا ، بقي أن ننبيه الى مسألتين :

أحدهما : أن اطلاق المسجد يعني الخالص المسجدية ، فلا يصح الاعتكاف

في غير المسجد كالمدارس ومصلى العيد ومسجد بيت المرأة .

الثانية : انه يستثنى من اطلاق جواز الاعتكاف في كل مسجد ما اذا نذر

(١) انظر : شرح الروض ، ج ١ ، ص ٤٣٦ ، ٤٤٣ ، نهاية المحتاج ، ج ٣ ، ص

زمنًا متتابعًا فيه يوم الجمعة وهو ممن تلزمه ولم يشترط الخروج لها فيجب عليه الاعتكاف في الجامع - والحالة هذه - حتى يبطل بخروجه اليها ان اعتكف في غيره . (١)

✻ الفرض الرابع : المعتكف ✻

وضابط مايتحقق باختلاله البطلان من هذا الفرض : يقع بالاعتكاف من مسلم عاقل طاهر من حيض ونفاس وجنابة .

قال الشمسي الرملي في نهاية المحتاج : " فلا يصح اعتكاف الكافر وغير العاقل كالمجنون والمغمى عليه والسكران وغير المميز ، ولا حائض ونفساء وجنب . (٢)

فان اختلف شيء من ذلك في أثناء اعتكافه : فهل يبطل به الاعتكاف ؟ موطن بحث ونظر بين الفقهاء يأتي بيان القول فيه ان شاء الله . (٣)

✻ ✻ ✻

(١) انظر : المجموع ، ج ٦ ، ص ٤٨٠ ، ٤٨٣ ، ٥١٣ ، فتح الجواد ، ج ١ ، ص ٣٠٢ ، حاشية

البيجوري ، ج ١ ، ص ٣١٧ .

(٢) نهاية المحتاج ، ج ٣ ، ص ٢١٧ .

(٣) في نواقض الاعتكاف من الباب الثالث .

البَابُ الثَّالِثُ

فِي تَطْبِيقَاتِ الْبُطْلَانِ لِاخْتِلَالِ وَاجِبٍ وَحُدُوثِ مَنْافٍ
وَلَيْشْتَمِلُ عَلَى فِصْلَيْنِ :

الفَصْلُ الْأَوَّلُ : الْبُطْلَانُ لِاخْتِلَالِ وَاجِبٍ مِنْ وَاجِبَاتِ الْعِبَادَةِ .

الفَصْلُ الثَّانِي : الْبُطْلَانُ لِحُدُوثِ مَنْافٍ مِنْ مَنْافِيَاتِ الْعِبَادَةِ .

الفصل الأول

البطلان لاختلال واجب من واجبات العبادة

وليشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : البطلان لاختلال واجب من واجبات الطهارة .

المبحث الثاني : البطلان لاختلال واجب من واجبات الصلاة .

المبحث الأول

البطلان لاختلال واجب من واجبات الطهارة

المبحث الأول

البطلان لاختلال واجب من واجبات الطهارة

ونقف من هذا المبحث على واجب واحد نص عليه الحنابلة ^(١) هو :

التسمية .

وضابط مايقع باختلاله البطلان من هذا الواجب : أن يقول المتطهر - حال

الذكر - بسم الله ، عند أول واجبات الطهارة من وضوء أو غسل أو تيمم .

وعليه : فلو تركها عمدا حتى فرغ من طهارته ، أو تركها عمدا حتى غسل بعض

أعضائه ولم يستأنف، مافعله قبل التسمية ، أو قال باسم الرحمن أو القدوس كانت

طهارته باطلة في كل هذه الأحوال .

بقينا من ذلك في مسألتين :

أحدهما : فيما اذا ذكر الناسي التسمية بعد فراغه من الطهارة ، والمذهب

صح طهارته لسقوطها بالسهو ، لان ذكرها في أثناء طهارته فتبطل - والحالة هذه -

ويسمى ويستأنف طهارة جديدة ، **قال في شرح المنتهى** : " لأنه أمكنه أن يأتي بها على

جميعه فوجب كما لو ذكرها في أوله " . (٢)

الثانية : في تسمية الأخرس ومن لا يحسن نطقها بالعربية ، والمذهب

(١) انظر: أخصر المختصرات ، ج ١ ، ص ٢٧ ، التنقيح ، ص ٣٧ .

(٢) شرح منتهى الارادات ، ج ١ ، ص ٤٥ ، وانظر : الانصاف ، ج ١ ، ص ١٢٩ .

ان الأخرس ونحوه يشير بها ، كما يصح النطق بها بغير العربية ولو ممن يحسنها . (١)
 هذا والمشهور من مذهب أبي حنيفة والشافعي (٢) : أن التسمية من سنن
 الطهارة .

ومذهب المالكية : إلى عدها من الفضائل . (٣)

-
- (١) انظر لمذهب الحنابلة في هذا الضابط : كشف القناع ، ج ١ ، ص ٩١ - ٩٢ ، شرح
 منتهى الارادات ، ج ١ ، ص ٤٥ ، مطالب أولي النهى ، ج ١ ، ص ٩٩ - ١٠٠ .
 (٢) انظر : المختار للفتوى ، ج ١ ، ص ٧ ، متن الغاية والتقريب ، ص ٣ .
 (٣) انظر : القوانين الفقهية ، ص ٢٠ .

المبحث الثاني

البطلان لاختلال واجب من واجبات الصلاة

ويشتمل على مطلبين :

- * المطلب الأول : في الواجبات المتفق عليها والمختلف فيها .

- * المطلب الثاني : في ضابط ما يقع باختلاله البطلان من كل واجب .

المطلب الأول

=====

في الواجبات المتفق عليها والمختلف فيها

وقد نص الحنابلة^(١) على جملة واجبات للصلاة نوردها ، مشيراً في كل إلى رأي غيرهم من الفقهاء .

* فأول هذه الواجبات : التكبير غير تكبيرة الاحرام " تكبيرات الانتقال " .

* الواجب الثاني : التسميع .

* الواجب الثالث : التحميد .

* الواجب الرابع : تسبيحات الركوع .

* الواجب الخامس : تسبيحات السجود .

* الواجب السادس : سؤال المغفرة .

ويتفق قول الحنفية والشافعية على عد هذه الواجبات من سنن الصلاة ، سوى

" سؤال المغفرة " عند الحنفية فانهم يرون أنه جائز لا مسنون .^(٢)

قال المحقق ابن عابدين : " وعدم كونه مسنوناً لا ينافي الجواز ، بل ينبغي

أن يندب الدعاء بالمغفرة خروجاً من خلاف أحمد " ^(٣)

ويرى المالكية^(٤) : أن الكل مندوب غير التسميع فيسن .^(٥)

(١) انظر : المحرر ، ج ١ ، ص ٧٠ ، زاد المستقنع ، ص ١٤٠ .

(٢) انظر : الدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه ، ج ١ ، ص ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٥٠٥ ، الاقناع

للخطيب ، ج ٢ ، ص ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، أنوار المسالك ، ص ٥٩ .

(٣) حاشية ابن عابدين ، ج ١ ، ص ٥٠٥ .

(٤) انظر : الشرح الكبير ، ج ١ ، ص ٢٥٢ ، الشرح الصغير ، ج ١ ، ص ٤٤١ ، ٤٥٠ .

(٥) والفرق بين السنة والندب لدى فقهاء المالكية :

أ - أن السنة : هي ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأمر به دون إيجاب (==)

* الواجب السابع : التشهد الأول .

* الواجب الثامن : الجلوس له .

ويفترق فقهاء الحنفية والمالكية والشافعية في هذين الواجبين على قولين :

فالمشهور من مذهب الحنفية : عدهما من الواجبات التي يجبر تركها بسجود

السجود . (١)

ويرى المالكية والشافعية : أنهما من سنن الصلاة . (٢)

* * *

(==) وأظهره في جماعة .

ب- والندب : هو ما فعله الشارع مرة أو مرتين بما في فعله ثواب ولم يكن

في تركه عقاب .

انظر : نشر البنود ، ج ١ ، ص ٣٨ - ٣٩ ، شرح المراقي للشنقيطي ، ص ١٧ - ١٨ .

(١) انظر : مراقي الفلاح ، ص ٤٧ ، تبیین الحقائق ، ج ١ ، ص ١٠٦ .

(٢) انظر : متن العشماوية ، ص ٦ ، ٧ ، الوسيط ، ج ١ ، ص ٦٣٠ - ٦٣٢ .

المطلب الثاني

في ضابط ما يقع باختلاله البطلان من كل واجب

ويمكن أن نأتي على بيان القول في ضابط كل واجب مرتبة حسب ماتقدم .

* فأول هذه الواجبات : التكبير غير تكبيرة الاحرام " تكبيرات الانتقال " .

والمراد بذلك : سائر تكبيرات الصلاة لنحو ركوع وسجود ورفع منها وقيام ،

سوى تكبيرتين :

أ - تكبيرة الاحرام ، حيث قدمنا ذكرها من الاركان .

ب - تكبيرة ركوع مأموم أدرك امامه راعيا فكبر للاحرام ثم ركع معه . قال فـي

شرح الغاية : " فان تكبيرة الاحرام ركن ، وتكبيرة الركوع سنة للاجتزاء عنها بتكبيـرة الاحرام " . (١)

وضابط ما يتحقق باختلاله البطلان من هذا الواجب : أن تقع تلك التكبيرات بين

ابتداء الانتقال وانتهائه . وهذا هو المعتمد من مذهب الحنابلة .

قال في المنتهى وشرحه : " فلو كمله في جزء منه أجزأه ، وان شرع فيه قبل شروعه في

الانتقال ، أو كمله بعد انتهائه كأن أتم تكبير الركوع فيه : لم يجزئه ، لأنه في غير محله " (٢)

ونذهب فريق من الحنابلة : الى جريان العفو في مثل ذلك لعسر الاحتراز وحصـول

المشقة .

يقول المجد بن تيمية بعد نقله الحكم بعدم الاجزاء : " هذا قياس المذهب ، ويحتمل

(١) مطالب أولي النهى ، ج ١ ، ص ٥٠٢ ، وانظر : الروض المربع ، ج ١ ، ص ٩٢ .

(٢) شرح المنتهى ، ج ١ ، ص ٢٠٧ ، وانظر : نيل المآرب ، ج ١ ، ص ١٦٧ .

أن يعفى عن ذلك ، لأن التحرز عنه يعسر والسهو فيه يكثر ، ففي الإبطال به والسجود له مشقة " . (١)

* الواجب الثاني : التسميع ، وهو قول " سمع الله لمن حمده " لامام ومنفرد ، دون مأموم .

* الواجب الثالث : التحميد ، وهو قول ربنا ولك الحمد ، لكل من امام ومنفرد ومأموم .

* الواجب الرابع : تسبيحات الركوع ، وهو قول " سبحان ربي العظيم " .

* الواجب الخامس : تسبيحات السجود ، وهو قول " سبحان ربي الأعلى " .

* الواجب السادس : سؤال المغفرة ، وهو قول " رب اغفر لي " .

وضابط ما يتحقق باختلاله البطلان من هذه الواجبات : أن يقولها المصلي مرة واحدة ، معتبرا فيهن ماتقدم في التكبير من الاتيان بهن في محلهن المعلوم .

جاء في الغاية وشرحها مانصه : " ومحل تكبير الانتقال والتسميع ، وكذا التحميد لمأموم : بين ابتداء انتقال وانتهائه ، فلو كمله في جزء منه أجزأه ، وإن شرع فيه قبله أو كمله بعد انتهائه لم يجزئه .

وكذا لو شرع في تسبيح ركوع أو سجود قبله أو كمله بعده ، وكذا سؤال المغفرة لو شرع فيه قبل الجلوس أو كمله بعده ، وكذا تحميد امام ومنفرد لو شرع فيه قبل اعتداله ، أو كمله بعد هويته منه " . (٢)

(١) عن شرح المنتهى ، ج ١ ، ص ٢٠٧ ، وانظر : تصحيح الفروع ، ج ١ ، ص ٤٦٥-٤٦٦ .

(٢) مطالب أولي النهى ، ج ١ ، ص ٥٠٣ ، وانظر : نيل المآرب ، ج ١ ، ص

* الواجب السابع : التشهد الأول .

وضابط ما ثبت باختلاله البطلان من هذا الواجب : أن يقول المصلي " التحيات لله ، سلام عليك أيها النبي ورحمة الله ، سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ———— ، أشهد أن لا إله الا الله ، وأن محمدا رسول الله ، أو عبده ورسوله " (١)

يقول العلامة البهوتي : " فمن ترك حرفا من ذلك لم تصح صلاته (٢) لاتفاق جميع الروايات على ذلك ، بخلاف ما عده فانه أثبت في بعضها وترك في بعضها " (٣)

فان قام المصلي الى الركعة الثالثة سهوا من غير أن يجلس للتشهد : فهل يلزمه العود اليه . ؟ الحال لا يخلو :

أ - فان لم يستتم قائما : لزمه الرجوع والا بطلت صلاته ان لم يرجع عالما ذاكرا .

ب - وان استتم قائما : جاز له الرجوع وكره ان لم يشرع في القراءة . قال فـي المبدع : " لأنه لم يتلبس بركن مقصود في نفسه ، ولهذا جاز تركه عند العجز ، بخلاف غيره من الأركان " . (٤)

وان شرع في القراءة : حرم عليه الرجوع وسجد للسهو .

ج - فان رجع المصلي والحال أنه يحرم عليه الرجوع : بطلت صلاته ان كان عالما ذاكرا . (٥)

وبه تتم الواجبات .

-
- (١) انظر : المبدع ، ج ١ ، ص ٤٦٤ ، نبيل المآرب ، ج ١ ، ص ١٦٧ .
 - (٢) شرح المنتهى ، ج ١ ، ص ٢٠٧ .
 - (٣) كشف القناع ، ج ١ ، ص ٣٨٨ .
 - (٤) المبدع ، ج ١ ، ص ٥٢٢ ، وانظر : منار السبيل ، ج ١ ، ص ١٠٥ .
 - (٥) انظر للمذهب في هذا التفصيل : مطالب أولي النهى ، ج ١ ، ص ٥١٥ - ٥١٧ ، شرح منتهى الإرادات ، ج ١ ، ص ٢١٦ - ٢١٧ .

الفصل الثاني

البطلان لحُدُوث مُنافٍ من مُنافيات العبادَةِ

وَيَشْتَمِل عَلَى عِدَّة مَبَاحِث :

- المبحث الأول : البطلان لحُدُوث مُنافٍ من مُنافيات الطَّهَّارة .
- المبحث الثاني : البطلان لحُدُوث مُنافٍ من مُنافيات الصَّلَاة .
- المبحث الثالث : البطلان لحُدُوث مُنافٍ من مُنافيات الصَّوْم .
- المبحث الرابع : البطلان لحُدُوث مُنافٍ من مُنافيات الاعتكاف .
- المبحث الخامس : البطلان لحُدُوث مُنافٍ من مُنافيات النِّسَك .

المبحث الأول

البطلان لفعل مناف من منافيات الطهارة

ويشتمل على ثلاثة فروع :

- ✳ الفرع الأول : البطلان لحدوث مناف من منافيات الوضوء .

- ✳ الفرع الثاني : البطلان لحدوث مناف من منافيات الغسل .

- ✳ الفرع الثالث : البطلان لحدوث مناف من منافيات التيمم .

الفرع الأول

البطلان لحدوث مناف من منافيات الوضوء

ويشتمل على مطلبين :

✳ المطلب الأول : في المنافيات المتفق عليها والمختلف فيها •

✳ المطلب الثاني : في ضابط مايقع به البطلان من كل مناف •

المطلب الأول

في المنافيات المتفق عليها والمختلف فيها

وللوضوء عدة منافيات يمكن أن نجملها مع بيان مذاهب أهل العلم فيها ،
لنأتي بعد ذلك على عرض ضابط كل في موضعه .

✻ فالمناف الأول : الخارج من السبيلين .

✻ المناف الثاني : زوال العقل .

ويتفق قول الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة : على ذكرها
من المنافيات التي يقع بها بطلان الوضوء . (١)

✻ المناف الثالث : لمس البشرة .

✻ المناف الرابع : مس الفرج .

والى عدهما من المنافيات المبطله للطهارة ذهب جمهور المالكية
والشافعية والحنابلة . (٢)

والمشهور من مذهب أبي حنيفة : عدم البطلان بلمس البشرة أو مس الفرج ، (٣)

-
- (١) انظر: لباب اللباب، ج ١، ص ١١ - ١٣، القوانين الفقهية، ص ٢١، غاية الاختصار، ص ٤، عمدة الفقه، ص ٨.
- (٢) انظر: أقرب المسالك، ص ٨، منهاج الطالبين، ص ٤، منار السبيل، ج ١، ص ٣٤.
- (٣) انظر: مراقي الفلاح، ص ١٧، مجمع الأنهر، ص ٢١.

بل بالمباشرة الفاحشة كما سيأتي . (١)

✳️ المناف الخامس : خروج النجاسة من غير السيلين .

ويذكرها من المنافيات الناقصة . لطهارة المتوضي المعتمد من مذهب أبي حنيفة وأحمد . (٢)

ويرى المالكية والشافعية (٣) : أن النجس الخارج من غير السيلين كالقيء والدم ونحوهما غير مبطل لطهارته .

✳️ المناف السادس : الردة

وبها قال المالكية والحنابلة من المنافيات المبطل للوضوء . (٤)
 وذهب الحنفية والشافعية : إلى أن الردة لا تبطل الوضوء ، بل هو على طهارته . (٥)

✳️ المناف السابع : المباشرة الفاحشة

والى عدة من المنافيات ذهب فقهاء الحنفية (٦) .
 ولم أقف على ذكر له لدى الجمهور ، بيد أن ظاهر مذهبهم اعتبار ذلك بالقيود الواردة في ضابط المناف الثالث والرابع من المطلب الثاني .

(١) في المناف السابع ان شاء الله تعالى .

(٢) انظر : تحفة الفقهاء ، ج ٢ ، ص ١٨ - ١٩ ، الهداية ، ج ١ ، ص ٢٨ وما بعدها .

(٣) انظر : المدونة ، ج ١ ، ص ١٨ - ١٩ ، الكافي لابن عبد البر ، ج ١ ، ص ١٥١ ، المذهب ،

ج ١ ، ص ٣١ ، الوسيط ، ج ١ ، ص ٤٠٥ .

(٤) انظر : ارشاد السالك ، ص ١٤ ، مطالب أولي النهى ، ج ١ ، ص ١٤٨ .

(٥) انظر : البحر الرائق ، ج ١ ، ص ١٥١ - ١٥٢ ، الدر المختار وحاشية ابن عابدين

عليه ، ج ١ ، ص ٢٥٦ ، المجموع ، ج ٢ ، ص ٥ ، نهاية المحتاج ، ج ١ ، ص ٩٥ .

(٦) انظر : تبیین الحقائق ، ج ١ ، ص ١١ ، ملتقى الأبحر ، ج ١ ، ص ١٩ .

✱ المناف الثامن : القهقهة

- وقد انفرد الحنفية بذكرها من المنافيات المبطله للوضوء . (١)
والمعتمد من مذهب مالك والشافعي وأحمد : صحة الطهارة معها . (٢)

✱ المناف التاسع : الشك في الناقض

- وعلى اعتبار النقض به المشهور من مذهب مالك . (٣)
يقول أبو البركات أحمد الدردير في شرح أقرب المسالك : " وأما الشك
فهو ناقض ، لأن الذمة لا تبرأ مما طلب منها الا بيقين ، ولا تعين عند الشاك " (٤)
وللشك عند الجمهور بحث ونظر نتأني على بيانه لدى وقوفنا على ضابط
هذا المناف ان شاء الله تعالى .

✱ المناف العاشر : غسل الميت

✱ المناف الحادي عشر : أكل لحم الابل

✱ المناف الثاني عشر : موجبات الغسل

- وقد تفرد فقهاء الحنابلة بذكرها من المنافيات الناقضة لطهارة المتوضي ،
والمقصود بموجبات الغسل : كل ما أوجب غسلا - كالحيض والنفاس ونحوهما -
فانه يبطل الوضوء ويوجب طهارته ، الا الموت . (٥)

- (١) انظر : متن القدوري ، ص ٢ ، تحفة الفقهاء ، ج ٢ ، ٢٤ .
(٢) انظر : الكافي لابن عبد البر ، ج ١ ، ص ١٥١ ، الوسيط ، ج ١ ، ص ٤٠٥ ، البروض المربع ،
ج ١ ، ص ٤٠ .
(٣) انظر : الذخيرة ، ج ١ ، ص ٢١١ ، مختصر الدر الثمين ، ص ٩٤ .
(٤) الشرح الصغير ، ج ١ ، ص ٢٢٠ ، وانظر : شرح الخرشي ، ج ١ ، ص ١٥٧ .
(٥) انظر : نيل الدآرب ، ج ١ ، ص ٦٩ ، منار السبيل ، ج ١ ، ص ٣٥ - ٣٦ .

المطلب الثاني

في ضابط ما يقع به البطلان من منافيات الوضوء

وبيان القول في هذا المطلب يتجلى بالوقوف على كل مناف منها على

حده .

* فأول تلك المنافيات : الخارج من السبيلين *

وضابط ما يتحقق به بطلان الوضوء من هذا المناف : يقع بخروج الخارج المعتاد ، من السبيلين ، في حال الصحة ، الى ما يلحقه حكم التطهير ، وهذا قدر متفق عليه بين الفقهاء . (١)

ثم اختلفوا بعد في المسائل التالية :

* احدهما : في الداخل في أحد السبيلين من نحو عود وميل وقطن اذا أخرجه *

أو خرج بنفسه هل ينتقض به الوضوء . ؟ موطن خلاف :

فالمعتمد من مذهب أبي حنيفة : أن القاعدة في كل شيء غيبه المتطهر ثم أخرجه أو خرج بنفسه فانه مبطل لوضوءه ، وكل شيء غيب بعضه وطرفه خارج : فانه غير ناقض الا أن يكون به بلة ؟ (٢)

وظاهر مذهب مالك : عدم النقض ، كالخارج النادر من السبيلين من حصي

ودود ونحوهما . (٣)

(١) انظر: مجمع الأنهر، ج ١، ص ١٧، ٥٦، الشرح الصغير، ج ١، ص ٢٠٤ - ٢٠٥،

٢٠٧، شرح روض الطالب، ج ١، ص ٥٤، ١٠٢، ١٠٣، مطالب أولي النهى،

ج ١، ص ١٣٨ - ١٤٠.

(٢) انظر: شرح فتح القدير، ج ١، ص ٣٨، البحر الرائق، ج ١، ص ٣٠

(٣) الآتي حكمه في المسألة الثانية .

ويرى الشافعية : (١) القول بالنقض مطلقا ، وهو المعتمد من مذهب

أحمد شريطة أن يكون الخارج مبتلا . (٢)

* المسألة الثانية : في خروج غير المعتاد كالودود والحصى ، وللعلماء فـي

هذه المسألة قولان :

أحدهما : الحاق حكمه بالمعتاد فينقض ، وبه قال جمهور

الحنفية والشافعية والحنابلة . (٣)

والقول الآخر : عدم النقض بخروجه ، ولو كان الخارج دما أو قيحا ، قل

أو كثر ، واليه ذهب فقهاء المالكية . (٤)

* المسألة الثالثة : في خروج البول أو الغائط من غير السبيلين ، كثقبة

في المعدة ، وللعلماء في ذلك نظر وخلاف .

فالمعتمد من مذهب أبي حنيفة وأحمد : البطلان بالخروج مطلقا . (٥)

ومذهب المالكية والشافعية : الى أن الشرط لانتقاض الوضوء أن تكون

الثقبة تحت المعدة مع انسداد ^{الخرص} المخرجان . (٦)

ومحل اعتبار هذا الشرط عند المالكية كما قال الدسوقي : مالم يـ

(١) انظر : المجموع ، ج ٢ ، ص ١١ ، نهاية المحتاج ، ج ١ ، ص ٩٦ ،

(٢) انظر : شرح المنتهى ، ج ١ ، ص ٦٤ - ٦٥ ، مطالب أولى النهى ، ج ١ ، ص ١٣٩ .

(٣) انظر : مراقي الفلاح ، ص ١٦ ، كفاية الاخيار ، ج ١ ، ص ٣٢ ، الكافي لابن قدامة ، ج ١ ،

ص ٤٢ ،

(٤) انظر : أسهل المدارك ، ج ١ ، ص ٩٤ ، ميسر الجليل ، ج ١ ، ص ٧٩ .

(٥) وهذا المنصوص عند الحنابلة وهو ظاهر قول الحنفية . انظر : البحر الرائق ،

ج ١ ، ص ٢٩ وما بعدها ، كشف المخدرات ، ج ١ ، ص ٣١ .

(٦) انظر : الفواكه الدواني ، ج ١ ، ص ١٣٠ ، روضة الطالبين ، ج ١ ، ص ٧٣ .

الانسداد ، وتعتاد الثقبه والا نقض الخارج منها ، ولو كانت فوق المعدة . (١)

والمحل عند الشافعية : في الانسداد العارض ، أما الخلقي : فمفتحة

كالأصلي في سائر الأحكام . (٢)

بقي لنا من هذا الضابط أن نشير : الى أن التقييد بحال الصحة احترازا عن

خروج الخارج في حال المرض كالسلس والاستحاضة ونحوهما ، فان الطهارة لا تبطل

به والحالة هذه . وهذا محل اتفاق بين الفقهاء . (٣)

بيد أن هذا الحكم ليس على إطلاقه ، بل الشرط عند الحنفية في ثبوت

هذا الحكم للمعذور ابتداءً : أن يستوعب عذره تمام وقت الصلاة ولو حكمًا ،

لأن الانقطاع اليسير ملحق بالعدم ، والشرط في بقاء حكمه حتى تصح طهارته

مع استمرار خروج الخارج : أن يوجد عذره في جزء من الوقت ، وفي الزوال :

أن يستوعب الانقطاع تمام الوقت حقيقة بأن لا يوجد العذر في جزء من الوقت

أصلاً ، فيسقط العذر من أول الانقطاع حتى لو انقطع العذر - مثلاً - في أثناء الطهارة

للظهر أو في أثناء الصلاة ودوام الانقطاع الى غروب الشمس ، فانه يعيد

الظهر بطهارة جديدة ، لبطلان طهارة الظهر بانقطاع العذر وقتاً كاملاً ،

لا ان انقطع العذر بعد الفراغ من الصلاة ، فانه لا يعيد لزوال العذر بعد

الفراغ كالمتيمم اذا رأى الماء بعد الفراغ من الصلاة . (٤)

(١) - حاشية الدسوقي ، ج ١ ، ص ١١٨ ، الفواكه الدواني ، ج ١ ، ص ١٣٠ .

(٢) انظر : فتح الوهاب ، ج ١ ، ص ٧ ، الاقناع للخطيب ، ج ١ ، ص ١٨٣ .

(٣) انظر : مراقي الفلاح ، ص ٢٩ ، القوانين الفقهية ، ص ٢١ ، شرح روض الطالب ،

ج ١ ، ص ١٠٢ - ١٠٣ ، كشف القناع ، ج ١ ، ص ٢١٤ - ٢١٥ ، ٢١٧ .

(٤) انظر : البحر الرائق ، ج ١ ، ص ٢١٧ ، الفتاوى الهندية ، ج ١ ، ص ٤٠ - ٤١ ، الدر

المختار وحاشية ابن عابدين عليه ، ج ١ ، ص ٣٠٥ .

والمشهور من مذهب مالك : أن محل حكم معذور ان لازم السلس نصف الزمان أو كله ، والا فان لازم أقل الزمان بطل وضوءه بخروج الخارج ، وهذا اذا كان وقت اتيان السلس غير منضبط ، والاعمل عليه : فان كان العذر أول الوقت أخــــره ، وان كان آ خر الوقت قدّمه . (١)

ويرى الشافعية والحنابلة : أن ثبوت حكم المعذور ان وقع بعد تحفظ احتيج اليه من نحو غسل الفرج ، والشدّ والتلجم ، ولم يعرض لصاحب العذر من الانقطاع زمنا يسع الوضوء والصلاة أو يعتاد له ذلك . والا فان اختلف واحد من هذين بطلت طهارته بخروج الخارج وأعاد ما فعل معها من الصلاة . (٢)

* المناف الثاني : زوال العقل :

وزوال العقل يشمل : الجنون ، والسكر ، والاعماء قل أو أكثر ، والنوم ، وهذا قدر متفق عليه بين أهل العلم . (٣)

بيد أنهم اختلفوا بعد ذلك في ضابط صفة النوم المبطلّة للطهارة على أربعة أقوال تعود في حقيقتها الى شيء واحد هو اختلال التمكن والادراك :

(١) انظر : مواهب الجليل ، ج ١ ، ص ٢٩١ - ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، الشرح الصغير وحاشيته

الصاوي عليه ، ج ١ ، ص ٢٠٨ - ٢١٠ .

(٢) انظر : شرح روض الطالب ، ج ١ ، ص ١٠٣ ، الانصاف ، ج ١ ، ص ٣٨٠ - ٣٨١ ، مطالب

أولي النهى ، ج ١ ، ص ٢٦٣ - ٢٦٤ ، ٢٦٦ .

(٣) انظر : الفتاوى الهندية ، ج ١ ، ص ١٢ ، حاشية الدسوقي ، ج ١ ، ص ١١٨ ، روضة

الطالبين ، ج ١ ، ص ٧٤ .

✽ فأول هذه الأقوال : أن يكون النوم مزيلا لمسكة المتوضي ، أى قوته الماسكة حال اليقظة ، كالنوم مضطجعا أو متكئا أو على قفاه أو وجهه ، وعلل ذلك في العناية بقوله : " لأن الاضطجاع سبب لاسترخاء المفاصل ، فلا يعرَى عن خروج ريح عادة ، والثابت عادة كالمتيقن به " . (١)

فان نام حالة القيام والقعود والركوع والسجود : لم ينتقض ، قال المرغيناني : " لأن بعض الاستمساك باق ، اذ لو زال لسقط فلم يتم الاسترخاء " . (٢) وهذا هو المعتمد من مذهب أبي حنيفة . (٣)

✽ والقول الثاني : ضبط النقض بما ثقل من النوم . قال في شرح الرسالة : " وهو الذى لا يشعر صاحبه بسقوط لعبه أو حبوته أو الكراشي من يده ، ولا بمن يذهب من عنده ، ولا بمن يأتي ، ولا بالأصوات المرتفعة " . (٤) وسواء طال هذا النوم أم قصر ، لا ان خف فلا نقض به ولو طال . والى هذا القول ذهب فقهاء المالكية . (٥)

✽ والقول الثالث : أن الناقض من النوم هو الذى لا تتمكن فيه المقعدة من الأرض . وعلى ذلك : فلان نقض لممكن مقعدته من الأرض ولو مستندا الى مالو زال لسقط ، ولا محتب (٦) ، ولا بالنعاس . قال في المغني : " ومن

(١) العناية شرح الهداية ، ج ١ ، ص ٤٧ .

(٢) الهداية ، ج ١ ، ص ٤٨ .

(٣) انظر : درر الحكام ، ج ١ ، ص ١٥ ، البحر الرائق ، ج ١ ، ص ٣٧ - ٣٩ .

(٤) الفواكه الدواني ، ج ١ ، ص ١٣٣ .

(٥) انظر : الدر الثمين ، ص ١١٨ ، شرح أبي الحسن على الرسالة ، ج ١ ، ص ١١٩ - ١٢٠ .

(٦) والاحتباء : أن يجلس على اليتيه رافعا ركبتيه محتويا عليهما بيديه ، أو يجمع بينهما وظهرا بنحو عمامة ، حاشية الشرواني ، ج ١ ، ص ١٣٥ .

علامات النوم : الرؤيا ، ومن علامات النعاس : سماع كلام الحاضرين وان لم يفهمه " . (١)

فان نام على قفاه ملصقا مقعده بالأرض : انتقض وضوءه . قال النووي :
لأنه ليس كالجالس الممكن . (٢)

* والقول الرابع : ضبط المبطل من النوم باليسير عرفا من راكع وساجد ومستند ومتكئ ومحتب ومضطجع ، وبالكثير مطلقا ولو من قائم وقاعد . وهذا هو المعتمد من مذهب أحمد .

وعليه : فان وقع النوم يسيرا عرفا من قائم أو قاعد غير محتب ولا متكئ ولا مستند : لم يبطل وضوءه . (٣)

* المناف الثالث : لمس البشرة :

وضابط ما يبطل به الوضوء من هذا المناف : يقع بملاقاة بشرة البالغ بشرة انثى تشتهى ، بشهوة من غير حائل ، وهذا القدر محل اتفاق بين الثلاثة . (٤)

ثم اختلفوا بعد في المسائل الآتية :

* احدهما : في بطلان الطهارة باللمس من غير البالغ ، وللعلماء في هذه المسألة قولان :

-
- (١) مغني المحتاج ، ج ١ ، ص ٣٣ .
 - (٢) المجموع ، ج ٢ ، ص ١٧ ، وانظر في المذهب : مواهب الصمد ، ج ١ ، ص ٨٤ .
 - (٣) انظر : الروض المربع ، ج ١ ، ص ٣٩ ، مطالب أولي النهى ، ج ١ ، ص ١٤٢ - ١٤٣ .
 - (٤) انظر : الشرح الكبير ، ج ١ ، ص ١١٩ ، فتح الجواد ، ج ١ ، ص ٥٢ ، التنقيح ، ص ٤٢ .

أحدهما : اشتراط البلوغ في حق اللامس ، دون الملموس ، فيكفي في—ه
أن يكون ممن يلتذ به عادة ، فلا نقض بلمس نحو صغيرة لا تشتهى . والـ
هذا ذهب فقهاء المالكية . (١)

والقول الآخر : أن الشرط أن يبلغ اللامس والملموس حدا يشتهي في—ه .
وهذا هو المعتمد من مذهب الشافعي وأحمد (٢) ، وهو مقدر بسن سبع فأكثر—
كما صرح به الحنابلة .

✱ **المسألة الثانية :** في لمس غير البشرة من شعر وظفر وسن ونحوها—
وكذا اللمس بها هل ينقض الوضوء ؟ موطن خلاف :

فالذي عليه المالكية : القول بالنقض مطلقا . (٣)
ويتفق قول الشافعية والحنابلة (٤) على أن مسها أو المس بها غير مبطل—
للوضوء . قال النووي : " لأنه لا يقصد ذلك للشهوة غالبا ، وإنما تحصل اللـذة
وتثور الشهوة عن التقاء البشريتين للاحساس . " (٥)

✱ **المسألة الثالثة :** في مس الأمرد ومس المرأة المرأة ، وعلى الحاق حكمهما
بمس الرجل المرأة المشهور من مذهب مالك حيث قصد اللذة أو وجدها . (٦)

(١) انظر: الشرح الصغير وحاشية الصاوي ، ج ١ ، ص ٢١٢ - ٢١٤ ، سراج السالك ،
ج ١ ، ص ٧٥ .

(٢) انظر: الاقناع للخطيب ، ج ١ ، ص ١٨٨ ، شرح المنتهى ، ج ١ ، ص ٦٨ .

(٣) انظر: شرح ابن ناجي وزروق على الرسالة ، ج ١ ، ص ٧٨ ، شرح الخرشي ، ج ١ ، ص ١٥٥ .

(٤) انظر: شرح روض الطالب ، ج ١ ، ص ٥٧ ، المبدع ، ج ١ ، ص ١٦٦ - ١٦٧ .

(٥) المجموع ، ج ٢ ، ص ٢٧ .

(٦) انظر: شرح أبي الحسن وحاشية العدوى عليه ، ج ١ ، ص ١٢١ ، مواهب الجليل ،

ج ١ ، ص ٢٩٦ - ٢٩٧ .

ويرى الشافعية والحنابلة : اختصاص الحكم بمس الرجل المرأة ، فلانقض بغيره ،

لعدم تناول الآية ﴿أَوْ لَا مَسْتَمُ النَّسَاءُ﴾ ^(١) ولأنه ليس محلا للشهوة شرعا . (٢)

✽ المسألة الرابعة : فان وقع المس بغير شهوة فهل يبطل به الوضوء ؟ موضع خلاف :

قالمشهور من مذهب مالك : تقييد البطلان بقصد اللامس اللذة أو وجودها سواء وجدها في الأولى أم لا ، وقصد اللذة في الثانية أم لا ، قالوا : الا قبلية من الفم على الفم ، فانها ناقضة مطلقا ، ولو انتفى القصد واللذة أو وقعت بكره أو استغفال ، مالم تكن قبلية لوداع أو رحمة فلانقض - والحالفة هذه - الا أن يلتذ . (٣)

وزهب الشافعية : الى القول بالنقض مطلقا ، كان اللمس بشهوة أم بغير شهوة مكرها أم ناسيا . (٤)

وجعل الحنابلة مناط النقض : اللمس بشهوة ، قال ابن قدامة : " لأن اللمس ليس بحدث انما هو داع الى الحدث ، فاعتبرت فيه الحالة التي تدعو فيها الى الحث كالنوم " (٥)

(١) سورة المائدة ، آية ٦ .

(٢) انظر : المجموع ، ج ٢ ، ص ٣٠ ، ٣٣ ، كشاف القناع ، ج ١ ، ص ١٢٩ .

(٣) انظر : الفواكه الدواني ، ج ١ ، ص ١٣٤ - ١٣٥ ، شرح الزرقاني ، ج ١ ، ص ٨٧ - ٨٨ .

(٤) انظر : فتح العزيز ، ج ٢ ، ص ٣٥ ، فيض الاله المالک ، ج ١ ، ص ٤١ .

(٥) الكافي ، ج ١ ، ص ٤٦ ، وانظر : العدة ، ص ٤٦ .

✽ **المسألة الخامسة :** في المس بحائل هل يقع به بطلان الطهارة ؟ ، وللفقهاء في هذه المسألة قولان :

أحدهما : النقض مطلقا ولو كان اللمس من فوق حائل ، وبه قال فقهاء المالكية (١) .

والقول الآخر : تقييد النقض بمس البشرة من غير حائل ، والا فلا نقض واليه ذهب الشافعية والحنابلة (٢) .

✽ **المسألة السادسة :** في شمول الحكم الملموس واللامس ، وعلى اعتبار ذلك نص المالكية والشافعية (٣) .

ويرى الحنابلة : أن طهارة الملموس لا تنتقض بلمسه ولو وجدت منه شهوة ، لأن النص إنما ورد بالنقض في اللامس فاخص به كلمس الذكر ، ولأن الشهوة من اللامس أشد منها في الملموس فامتنع القياس (٤) .

✽ **المناف الرابع : مس الفرج :**

وضابط ما يتحقق به بطلان الوضوء مما يتفق عليه المالكية والشافعية والحنابلة من هذا المناف : يقع بمس البالغ ذكره المتمل من غير حائل ببطن

(١) انظر : المدونة ، ج ١ ، ص ١٣ ، شرح أبي الحسن على الرسالة ، ج ١ ، ص ١٢١ .

(٢) انظر : شرح ابن قاسم ، ص ٦ ، المبدع ، ج ١ ، ص ١٦٥ .

(٣) انظر : الذخيرة ، ج ١ ، ص ٢٢٢ ، روضة الطالبين ، ج ١ ، ص ٧٥ .

(٤) انظر : الشرح الكبير لابن قدامة ، ج ١ ، ص ١٨٨ - ١٨٩ ، العروض

المربع ، ج ١ ، ص ٤٠ .

كفه أو أصبعه^(١) ، سهوا أو عمدا ، بشهوة أو بغير شهوة .^(٢)

ثم اختلفوا بعد في :

أ - مس غير البالغ فرج غيره قبلًا أو دبرا على قولين :

أحدهما : تقييد النقض بما تقدم ضابطه ، وعلى هذا المشهور ———
مذهب مالك .^(٣)

والقول الآخر : النقض بمس الفرج مطلقا ، قبلًا أو دبرا ، صغيرا كان
أو كبيرا ، واليه ذهب الشافعية والحنابلة .^(٤)

ب - في مس غير المتصل من الذكر المبان ونحوه : هل يقع به البطلان ؟ موطن
خلاف : فالمعتمد من مذهب مالك وأحمد : عدم النقض بمسه ، لذهاب
حرمته .^(٥)

ويرى الشافعية : بطلان الوضوء بمسه متملا أو منفصلا مابقي اسمه .^(٦)

ج - في حكم المس بظهر الكف والأصابع أو حرفهما ، وللعلماء فيه ثلاثة
أقوال :

(١) انظر: الشرح الصغير ، ج ١ ، ص ٢١٦ - ٢١٧ ، مغني المحتاج ، ج ١ ، ص ٣٥ ،

نيل المآرب ، ج ١ ، ص ٦٥ .

(٢) انظر: شرح الخرشي ، ج ١ ، ص ١٥٦ ، المجموع ، ج ٢ ، ص ٣٧ ، ٤٠ ، مطالب
أولي النهى ، ج ١ ، ص ١٤٤ .

(٣) انظر: شرح الزرقاني ، ج ١ ، ص ٨٩ ، سراج السالك ، ج ١ ، ص ٧٥ .

(٤) انظر: فتح الوهاب ، ج ١ ، ص ٨ ، كشف المخدرات ، ج ١ ، ص ٣٢ .

(٥) انظر: شرح منح الجليل ، ج ١ ، ص ٦٨ ، المبدع ، ج ١ ، ص ١٦٣ .

(٦) انظر: شرح روض الطالب ، ج ١ ، ص ٥٧ ، كفاية الأخيار ، ج ١ ، ص ٣٥ .

* أحدهما : النقض في المس بحرف الكف والأصبع كبطنهما ، دون ظهرهما
أو رؤوس الأصابع فلا تنقض ، وبهذا . قال فقهاء المالكية . (١)

* والقول الثاني : اعتبار النقض ببطن الكف والأصابع فحسب ، وهذا
هو المعتمد من مذهب الشافعي ، قال الشيرازي : " لأن ظهر الكف ليس بآلة
لمس ، فهو كما لو أولج الذكر في غير الفرج " . (٢)

* والقول الثالث : أن المس باليد ناقض مطلقا من رؤوس الأصابع الى الكوع ،
والى هذا ذهب الحنابلة (٣) ، قالوا : ويدخل في حكم اليد مس الذكر بفرج
غير ذكر ، كقبل أنثى أو دبر مطلقا بلا حائل ، لا مس ذكر بذكر ، ولا قبل
بقبل أو دبر وعكسه فلا نقض . (٤)

د - في مس الذكر الزائد ، وكذا المس بالزائد من الأصابع هل يبطل
به الوضوء ؟ موطن خلاف :

فالمذهب عند المالكية : أن مس الذكر الزائد مبطل أن أحس وقرب من الأصلي
والشرط في المس بالأصبع الزائد أن يحس ويتصرف كاخوته . (٥)

ويتفق قول الشافعية والحنابلة : على عدم النقض بمس الذكر الزائد ،
دون المس بالأصبع الزائد فينقض . قال الشافعية : شريطة أن يكون نابتا على سنن

(١) انظر : الذخيرة ، ج ١ ، ص ٢١٨ ، أسهل المدارك ، ج ١ ، ص ٩٥

(٢) المذهب ، ج ١ ، ص ٣١ ، وانظر : نهاية المحتاج ، ج ١ ، ص ١٠٥ ، ١٠٨ .

(٣) انظر : المغني ، ج ١ ، ص ١٧١ ، مطالب كولي النهي ، ج ١ ، ص ١٤٥ .

(٤) انظر : التنقيح ، ص ٤٢ ، كشف القناع ، ج ١ ، ص ١٢٧ .

(٥) انظر : الشرح الكبير وحاشية الدسوقي . عليه ، ج ١ ، ص ١٢١ .

الأصابع الأصلية . (١)

هـ - في حكم طهارة الملموس وللفقهاء فيها قولان :

فالمشهور من مذهب مالك : أن الملموس ان وجد لذة انتقض وضوءه والا فلا

نقض . (٢)

ويرى الشافعية والحنابلة : صحة طهارته مطلقا . (٣)

✳ المنافع الخامسة : خروج النجاسة من غير السبيلين :

وبيان القول في ضابط ما يقع به بطلان الوضوء من هذا المنافع يختلف

باختلاف الخارج :

أ - ففي القيء :

أن يكون ملء الفم ، بأن يضبط بتكلف ، من طعام أو شراب ونحوهما ،

ولو لم يتغير ، وعلى هذا نص الحنفية . (٤)

والمعتمد من مذهب أحمد : تقييد النقض بالكثير عرفا ولو لم يتغير ،

دون القليل ، قال في شرح الزاد : " والكثير ما فحش في نفس كل أحد بحسبه " (٥)

(١) انظر : المجموع ، ج ٢ ، ص ٤٠ ، ٤١ ، مغني المحتاج ، ج ١ ، ص ٣٥ ، الاقناع

لابن النجار ، ج ١ ، ص ٣٨ .

(٢) انظر : مواهب الجليل ، ج ١ ، ص ٢٩٩ ، الدر الثمين ، ص ١٢٢ .

(٣) انظر : روضة الطالبين ، ج ١ ، ص ٧٦ ، الانصاف ، ج ١ ، ص ٢٠٥ .

(٤) انظر : مراقي الفلاح وحاشية الطحطاوى عليه ، ص ٥٧ ، ٥٨ ، الدر المنقلى ،

ج ١ ، ص ١٨ .

(٥) الروض المربع ، ج ١ ، ص ٣٨ ، وانظر : شرح المنتهى ، ج ١ ، ص ٦٥ ، نيل

المآرب ، ج ١ ، ص ٦٤ .

واستثنى الحنابلة من ذلك : الجشأ وهو القلس ، وهو ماخرج من الجوف

ملء الفم أو دونه وليس بقيء فلا ينقض .

ب- وفي الدم والصدید ونحوهما محل خلاف أيضا :

فالمشهور من مذهب أبي حنيفة : ضبط النقض بسيلان الدم ولو بالقوة

قال في اللباب : " ثم المعتبر هو قوة السيلان ، وهو أن يكون الخارج بحيث

يتحقق فيه قوة أن يسيل بنفسه عن المخرج ان لم يمنع منه مانع ، سواء وجد

السيلان بالفعل أو لم يوجد ، كما اذا مسحه بخرقه كلما خرج " (١)

ومحل هذا : فيما اذا لم يخرج من الفم ، والا فان القيد لا اعتبار النقض

به أن يغلب على البزاق أو يساويه ، فان كان البزاق غالبا لم ينقض .

قال المحقق ابن عابدين : " وعلامة كون الدم غالبا أو مساويا : أن يكون

البزاق أحمر ، وعلامة كونه مغلوبا : أن يكون أصفر " (٢)

والمعتمد من مذهب أحمد : ضبط النقض بالكثير الفاحش في نفس كل أحد

بحبسه ، تماما كالقيء . (٣)

بقي أن نشير : الى أن جريان الحكم ولو كان خروج الدم بمص نحو علق

وقراد لدمه ، اذا بلغ الدم الخارج حد السيلان أو الكثرة على ماتقدم —

الخلاف . (٤)

(١) اللباب ، ج ١ ، ص ١٢ ، وانظر : درر الحکام ، ج ١ ، ص ١٣ .

(٢) رد المحتار ، ج ١ ، ص ١٣٩ ، وانظر : مراقي الفلاح ، ص ١٧ .

(٣) انظر : المبدع ، ج ١ ، ص ١٥٧ ، الروض الندى ، ص ٤٠ .

(٤) انظر : الفتاوى الهندية ، ج ١ ، ص ١١ ، غاية المنتهى ، ج ١ ، ص ٤١ .

✽ المناف السادس : المباشرة الفاحشة :

وضابط مايجب به البطلان من هذا المناف عند الحنفية : يقع بتماس الفرجين

من شخصين مشتهيين مع الانتشار من غير حائل .

ويستوى في النقض : أن يكون الفرج قبلًا أو دبرًا ، وأن يكون التماس بيــــن

رجل وامرأة ، أو بين رجلين أو امرأتين .

وتعين أن يكون من شخصين مشتهيين قيد أخرج : مماسه نحو صغيــــرة

لا تشتهي ، بل ووطؤها فلا تنتقض بها طهارة .

واعتبار الانتشار : هذا في حق نقض وضوء الرجل دون المرأة ، فلا يشترط

في نقض وضؤها انتشار آلة الرجل . (١)

✽ المناف السابع : القهقهة :

وضابط مايجب به البطلان من هذا المناف عند الحنفية : أن تصدر من

بالغ يقظان ، يملي صلاة كاملة ، بطهارة صغرى مستقلة ، بصوت مسموع لــــه

ولجيرانه .

واعتبار النقض : سواء كانت القهقهة عمدا أم سهوا ، بدت أسنانــــة

أم لا ، في اثناء الصلاة أم عند السلام . (٢)

(١) انظر في المذهب عند الحنفية : الدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه ،

ج ١ ، ص ١٤٦ ، الفتاوى الهندية ، ج ١ ، ص ١٣ .

(٢) الا أن القهقهة عند السلام تبطل الوضوء لا الصلاة ، قال ابن عابدين : " لأنه

لم يبق من فرائضها شيء وترك السلام لا يضر في الصحة " . رد المحتار ،

ج ١ ، ص ١٤٥ .

والبلوغ : قيد شمل الرجل والمرأة على السواء ، وأخرج قهقهة الصبي فلا تنتقض بها الطهارة بل الصلاة .

واليقظة : شرط ، فلا يبطل وضوء النائم ^(١) إذا قهقهه ، بل صلاته . (٢)

وكمال الصلاة : بأن تكون ذات ركوع وسجود ، فلا نقض بقهقهة فسي نحو صلاة جنازة وسجود تلاوة ، وإن أبطل ذات العبادة المفعولة .

وطهارة صغرى مستقلة : قيد شمل التيمم ، وأخرج الطهارة الكبرى وطهارة الوضوء في ضمن الغسل ، فلا نقض في كلتا الطهارتين . (٣)

وصوت مسموع له ولجيرانه : قيد أخرج الضحك ، فإنه مسموع لـه دون جيرانه ، وتبطل به الصلاة دون الوضوء . (٤)

✱ المناف الثامن : الشك في الناقض :

وحدّ ما يقع به البطلان من هذا المناف عند المالكية : يقع بالتردد المستوي - وأولى بالظن - (٥) في حدث بعد طهر علم ، أو عكسه ، أوفي السابق منهما .

(١) والمراد بالنوم هنا : الذي لم يزل مسكه المتوضي ، كما تقدم ضابطه عند الحنفية في المناف الثاني .

(٢) كما سيأتي في المناف الرابع من المنافيات المبطللة للصلاة .

(٣) وعدم النقض في الصورة الثانية هو الذي عليه عامة المشايخ ، وإن رجح المتأخرون النقض ، انظر : البحر الرائق ، ج ١ ، ص ٤١ ، الدر المختار ، ج ١ ، ص ١٤٥ .

(٤) انظر في المذهب عند الحنفية : البحر الرائق ، ج ١ ، ص ٤٠ - ٤٢ ، الدر المختار

وحاشية ابن عابدين عليه ، ج ١ ، ص ١٤٤ - ١٤٥ ، مجمع الانهر ، ج ١ ، ص ٢٠ .

(٥) أي : وأولى ببطلان الوضوء من التردد المستوي في الناقض : ظن الحدث وترجحه لدى المكلف .

ويمكن أن نخلص من هذا الضابط الى أن الشك الناقض والموجب للوضوء

عند المالكية يتجلى في ثلاث صور :

* **أحدها :** أن يشك بعد علمه بتقدم طهره هل حصل منه ناقض أم لا ؟ والبناء على اليقين - والحالة هذه - وهو الطهارة هو مذهب جمهور الحنفية والشافعية والحنابلة .

* **والصورة الثانية :** عكسها ، وهو أن يشك بعد علم حدثه هل حصل منه وضوء أم لا ؟ ويتفق قول الثلاثة وماذهب اليه المالكية في هذه الصورة ، لأنهم اليقين .

* **الصورة الثالثة :** أن يعلم كلا من الطهر والحدث ويشك في السابق منهما ؟ ، وللحنفية في هذه الصورة خلاف مع الشافعية والحنابلة .

فالمشهور من مذهب أبي حنيفة : أنه متطهر . (١)

ويتفق قول الشافعية (٢) والحنابلة (٣) على أنه بضد حاله قبلهما :

أ - فان كان قبلهما محدث : فهو الآن متطهر .

ب - وان كان قبلهما متطهر : فهو الآن محدث ، بيد أن اعتبار الحدث عند

الشافعية مقيد بما اذا كان يعتاد التجديد والا فهو متطهر .

(١) انظر في الصور الثلاث عند الحنفية : الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٦٢ ،

الدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه ، ج ١ ، ص ١٥٠ ، الفتاوى الهندية ،

ج ١ ، ص ١٣ .

(٢) انظر في الصور الثلاث عند الشافعية : نهاية المحتاج ، ج ١ ، ص ١٣٢ ، فيض

الاله المالک ، ج ١ ، ص ٤٣ .

(٣) انظر في الصور الثلاث عند الحنابلة : الروض المربع ، ج ١ ، ص ٤٠ ، المقنع ، ص ١٦ - ١٧ .

جـ - وان جهل حاله قبلهما : فعليه الوضوء ، وهو كذلك عند الشافعية
فيما اذا اعتاد التجديد ، والا فمتطهر .

بقي أن نشير الى أن المالكية قد استثنوا من ذلك : الشك في الـردة
فلا أثر له ، وكذا المستنكح - وهو الذي يعتريه الشك كثيرا بأن يأتي كل يوم ولو
مرة - في الصورة الاولى ، دون الصورتين الأخريين فيقع النقض بهما مطلقا ولو
مستنكحا . (١)

✽ المناف التاسع : غسل الميت :

وضابط مايقع به البطلان من هذا المناف عند الحنابلة : أن يباشروا
الغسل الميت أو بعضه ويقلبه ولو مرة .
فدخل في هذا : غسل الميت أو نحوه من أجزاء بدنه متصلة به أو منفصلة
وسواء كان الميت كافرا أم مسلما ، صغيرا أم كبيرا ، ذكرا أم أنثى .
وخرج عنه : صب الماء على الميت ونحوه ، وتيميمه لعذر ، فلا تنتقض به
طهارة . (٢)

✽ المناف العاشر : أكل لحم الابل :

وحد مايقع به بطلان الطهارة من هذا المناف عند الحنابلة : يقع بمطلق

(١) انظر في جملة مذهب المالكية : شرح الخرشي ، ج ١ ، ص ٥٧ - ٥٨ ، الشرح

الكبير ، ج ١ ، ص ١٢٢ - ١٢٣ .

(٢) انظر في المذهب عند الحنابلة : مطالب أولي النهى ، ج ١ ، ص ١٤٧ - ١٤٨ ، نيل

المرآة ، ج ١ ، ص ٦٧ - ٦٨ .

أكل لحم الجزور ، قليلا كان أو كثيرا ، نيئا أو مطبوخا ، عالما كان الآكل
أو جاهلا .

فخرج عن ذلك : تناول بقية أجزائها ، كشرب لبنها ومرق لحمها
وأكل نحو قلب وكبد وطحال وسنام وجلد وكرش ومصران . (١)

(١) انظر في المذهب عند الحنابلة : شرح المنتهى ، ج ١ ، ص ٦٩ ، كشف القناع ،

الفرع الثاني

البطلان لحدوث مناف من منافيات الغسل

ويشتمل على مطلبين :

* المطلب الأول : في المنافيات المتفق عليها والمختلف فيها

* المطلب الثاني : في ضابط ما يقع به البطلان من كل مناف

المطلب الأول

في المنافيات المتفق عليها والمختلف فيها

وقد ذكر الفقهاء للغسل خمس منافيات :

- ✱ أحدها : خروج المني .
- ✱ المناف الثاني : تغييب الحشفة في أحد السبيلين .
- ✱ المناف الثالث : الحيض .
- ✱ المناف الرابع : النفاس .

وعلى ذكر هذه الأربعة من منافيات الغسل يتفق قول الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة . (١)

✱ المناف الخامس : رؤية المستيقظ بللافي فحذه أو ثوبه .

وعلى عدة من المنافيات المعتمد من مذهب الامام أبي حنيفة . (٢)

ولجمهور المالكية والشافعية والحنابلة في هذا المناف محل بحث ونظر نأتي على بيان القول فيه لدى وقفنا على ضابطه . (٣)

✱ ✱ ✱

(١) انظر: اللباب ، ج ١ ، ص ١٦ - ١٧ ، أقرب المسالك ، ص ٩ ، الوسيط ، ج ١ ، ٤٢٣ ،

التنقيح ، ص ٤٣ - ٤٤ .

(٢) انظر : الدر المنتقى ، ج ١ ، ص ٢٣ ، المختار للفتوى ، ج ١ ، ص ١١ .

(٣) في المطلب الثاني من هذا المبحث .

المطلب الثاني

في ضابط مايقع به البطلان من كل منافع

وبيان القول في هذا المطلب يتجلى بالوقوف على ضابط كل منافع مما يأتي :

* فالمنافع الأول : خروج المني :

وضابط مايقع به ببطلان الطهارة من هذا المنافع : يحصل بخروج مني نفسه بشهوة الى ظاهر الفرج ، وهذا قدر متفق على القول ببطلان الطهارة به بين أهل العلم . (١)

بيد أنهم اختلفوا بعد ذلك في النقاط الآتية :

* احداها : في البطلان بانتقال المني عن مقره من غير أن يخرج من العضو وللحنابلة في هذه النقطة خلاف مع الجمهور .

فالمعتمد من مذهب أحمد : بطلان طهارته ووجوب غسله بمجرد انفصال المني عن مقره ولو لم يخرج ، قال ابن يونس البهوتي : " لأن الماء قد باع محله ، فصدق عليه اسم الجنب " . (٢)

ويرى جمهور الحنفية والمالكية والحنابلة : تقييد البطلان بخروجه من العضو ، فلا يكفي انفصاله . (٣)

(١) انظر: الدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه ، ج ١ ، ص ١٥٩ ، شرح منح الجليل ، ج ١ ، ص ٧١-٧٢ ، فتح المعين وحاشية الدمياطي عليه ، ج ١ ، ص ٧٠ ، الروض الندي ، ص ٤٢ .

(٢) الروض المربع ، ج ١ ، ص ٤١ ، وانظر : منار السبيل ، ج ١ ، ص ٣٨ .

(٣) انظر : شرح فتح القدير ، ج ١ ، ص ٦١ ، مواهب الجليل ، ج ١ ، ص ٣٠٧ ، شرح منح الجليل ، ج ١ ، ص ٧١ ، بلغة السالك ، ج ١ ، ص ٥٧ ، روضة الطالبين ، ج ١ ، ص ٨٥ .

✽ **النقطة الثانية :** في خروج المني بغير شهوة هل يقع به البطلان ؟ • لأهل

العلم في ذلك تفصيل ونظر :

فالمشهور من مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد ^(١) : اشتراط الشهوة في غير حال النوم . ^(٢)

بيد أنه يكفي في اعتبار البطلان بالشهوة عند الحنفية : أن تكون حال انفصال المني عن مقره ، وأن لم يخرج من الذكر بها ^(٣) ، ولدى المالكية أن يقع خروج المني عقب حصول اللذة ولو بعد ذهابها وسكون الانعاظ ، والشرط عند الحنابلة أن تكون الشهوة مقارنة للخروج ، فلو خرج بغيرها لم يجب عليه الغسل .

ويرى الشافعية : البطلان بخروج المني مطلقا ، سواء كان خروجاً به شهوة أم بغيرها ، تلذذ بخروجه أم لا . ^(٤)

✽ **النقطة الثالثة :** في حكم خروج المني من غير الفرج ، وللعلماء في هذه النقطة قولان :

فالمعتمد من مذهب الشافعية : أن له حكم المعتاد ان استحکم بأن لم يخرج لمرض ، وكان خروجه من منفتح تحت صلب الرجل وتراثب المرأة ، وقد انسـد

(١) انظر : مراقي الفلاح ، ص ١٨ ، الفواكه الدواني ، ج ١ ، ص ١٣٦ ، كشف المخدرات ، ج ١ ، ص ٣٤ .

(٢) أما في حال النوم فلا تشترط ، بل تكفي رؤية الماء كما سيأتي بيانه لدى وقوفنا على الناقض الخامس من نواقض الغسل .

(٣) بها : أي بالشهوة .

(٤) انظر : المجموع ، ج ٣ ، ص ١٣٩ ، شرح ابن قاسم على متن الغاية ، ص ٦ .

المخرج الأصلي ، والا فان اختل واحد من هذه القيود لم ينتقض . (١)

ونذهب الحنابلة : الى أن خروج المني من غير المعتاد كالصلب مثلاً

لايوجب بطلان الطهارة الكبرى ، بل له حكم النجاسة المعتادة . (٢)

✽ المناف الثاني : تغيب الحشفة :

وضابط ما يتحقق به بطلان الطهارة من هذا المناف : يقع بتغيب حشفة

أصلية لآدمي حي بالغ أو قدرها من مقطوعها في فرج أصلي لآدمي حي يجامع

مثله ، قبل أو دبراً ، بلا حائل ، وهذا قدر متفق عليه بين الفقهاء . (٣)

بيد أنهم اختلفوا بعد ذلك في المسائل الآتية :

✽ أحداها : في البطلان بالتغيب في غير فرج أو حشفة أصليين ، وللعلماء

في ذلك قولان :

حيث يرى جمهور الحنفية والشافعية والحنابلة : اشتراط أن تكون

الحشفة والفرج أصليين . (٤)

ونذهب المالكية : الى اعتبار البطلان بالتغيب مطلقاً ، ولو كانت الحشفة

لخنثى أو في فرج خنثى . (٥)

(١) انظر : تحفة المحتاج ، ج ١ ، ص ٢٦٣-٢٦٤ ، الاقناع للخطيب ، ج ١ ، ص ٢٠٢ .

(٢) انظر : الروض المربع ، ج ١ ، ص ٤١ ، مطالب أولي النهى ، ج ١ ، ص ١٦٢ .

(٣) انظر : درر الحكام وحاشية الشرنبلالي عليه ، ج ١ ، ص ١٨-١٩ ، أسهل المدارك ،

ج ١ ، ص ١٠٢ ، مواهب الصمد ، ج ١ ، ص ١١٥-١١٦ ، المبدع ، ج ١ ، ص ١٨٢ .

(٤) انظر : البناية ، ج ١ ، ص ٢٧٤-٢٧٥ ، روضة الطالبين ، ج ١ ، ص ٨٢-٨٣ ، الروض

الندى ، ص ٤٣ .

(٥) انظر : الفواكه الدواني ، ج ١ ، ص ١٣٧ ، حاشية الدسوقي ، ج ١ ، ص ١٢٨-١٢٩ .

✽ **المسألة الثانية :** في اشتراط الآدمية في حق المولج والمولج فيه ،
وللحنفية في هذه المسألة خلاف مع الجمهور :

فالمشهور من مذهب أبي حنيفة : اشتراط ذلك في حق المولج والمولج فيه
والالم تبطل به الطهارة الكبرى . قال الكاساني : " لأن الفعل في البهيمية
ليس نظير الفعل في فرج الانسان في السببية " (١)

ونهب الجمهور : الى أن ذلك لا يشترط ، فلو أولج الآدمي في فرج البهيمية
أو استدخلت المرأة ذكر بهيمة كان ذلك ناقضا موجبا للغسل . (٢)

✽ **المسألة الثالثة :** في الوطء الواقع من غير البالغ أو البالغة هل يقع به
البطلان ؟ موطن خلاف :

فالمذهب عند الحنفية : تقييد البطلان بأن يكون المولج صبيا يشتهى
والمولج فيه ممن يجامع مثلها بأن لا تكون مفضاة بالجماع ، والا فلا بطلان . (٣)

ونهب المالكية : الى أن شرط الابطال في حق المولج أن يكون بالغاً مع
كون ذى الفرج مطيقاً ، وفي حق المولج فيه : بلوغه مع بلوغ الواطيء .

وعليه : فلا غسل على بالغ بوطء غير مطيقة ، ولا على غير بالغ

(١) بدائع الصنائع، ج ١، ص ٣٧، وانظر : الدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه ،
ج ١، ص ١٦١ - ١٦٢ .

(٢) انظر : الذخيرة، ج ١، ص ٢٩٠، تحفة الطلاب وحاشية الشرقاوى عليه ،
ج ١، ص ٧٨ ، كشف المخدرات ، ج ١، ص ٣٥ .

(٣) انظر : البحر الرائق ، ج ١، ص ٥٨ ، ٦٠ ، مراقي الفلاح وحاشية الطحطاوى عليه ،
ص ٦٣ - ٦٤ ، الدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه ، ج ١، ص ١٦١ - ١٦٢ ، ١٦٦ .

بوطء بالغ ، ولا بوطء غير بالغ صغيرة أو بالغة . (١)

ويرى الشافعية : البطلان بتغيب الحشفة في الفرج مطلقا ، ولو من صبي

أو في صغيرة لا تشتهى . (٢)

والمعتمد من مذهب الحنابلة : الإبطال في حق المولج اذا كان يجامع مثله

بأن كان ابن عشر سواء كانت الموطوءة صغيرة أو كبيرة ، وفي حق المولج فيه : أن

تكون ممن يجامع مثلها كبنت تسع صغيرا كان الواطيء أو كبيرا ، قال في الغايصة

وشرحها : " فلو وطئ ابن عشر بنت ثمان ، أو عكسه بأن وطئ ابن ثمان أو تسع

بنت تسع : فلكل حكمه ، فيجب الغسل عليه في الأولى وعليها في الثانية " (٣)

✽ المسألة الرابعة : وهل تشترط الحياة في حق الواطيء والموطوء لوقوع

البطلان ؟ موضع خلاف بين أهل العلم :

فالذي عليه الحنفية : اشتراط ذلك . (٤)

وذهب المالكية : الى البطلان بتغيب الحشفة في فرج الميتة دون استدخال

ذكر الميت فلا تبطل به الطهارة الا أن تنزل . (٥)

(١) انظر : الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ، ج ١ ، ص ١٢٨ - ١٣٠ ، الفواكه

الدواني ، ج ١ ، ص ١٣٧ .

(٢) انظر : روضة الطالبين ، ج ١ ، ص ٨١ ، كفاية الأختار ، ج ١ ، ص ٣٧ .

(٣) مطالب أولي النهى ، ج ١ ، ص ١٦٤ - ١٦٥ ، وانظر : نيل المآرب ، ج ١ ، ص

٧٣ - ٧٤ .

(٤) انظر : الدر المختار ، ج ١ ، ص ١٦٦ .

(٥) انظر : شرح أبي الحسن على الرسالة وحاشية العدوى عليه ، ج ١ ، ص ١٢٧ ،

حاشية الدسوقي ، ج ١ ، ص ١٢٩ .

ويتفق قول الشافعية والحنابلة : على القول بالبطلان مطلقا ، سواء كان الميت المولج أو المولج فيه . (١)

* المسألة الخامسة : في حكم الايلاج بحائل ، وللفقهاء في هذه المسألة ثلاثة أقوال :

فالأصح من مذهب أبي حنيفة ومالك : اعتبار البطلان إذا كان الحائل رقيقا يجد معه حرارة الفرج واللذة ، والا فلا ، قال الحنفية : والأحوط وجوب الغسل في الوجهين . (٢)

ومذهب الشافعية : (٣) إلى القول بالبطلان مطلقا ، رقيقا كان الحائل أو غليظا . والمعتمد من مذهب أحمد : عدم البطلان مطلقا . قال البهوتي : " لا تنفأ ، التقاء الختانين مع الحائل ، لأنه هو الملاقي للختان " . (٤)

* المناف الثالث : الحيض :

وحدّ ما يتحقق به البطلان من هذا المناف : يحصل بنزول الدم من الرحم إلى ظاهر القبل ، لغير حامل ، قدرا لا ينقص عن أقل الحيض ولا يزيد عن أكثره ، فيسن يمكن أن تحيض فيه المرأة ، وهذا قدر متفق على النقض به بـ

(١) انظر : المجموع ، ج ٢ ، ص ١٣٢ ، ١٣٣ ، فتح المعين ، ج ١ ، ص ٧١ ، الشرح الكبير لابن قدامة ، ج ١ ، ص ٢٠٢ .

(٢) انظر : الفتاوى الهندية ، ج ١ ، ص ١٥ ، شرح الزرقاني ، ج ١ ، ص ٩٦ .

(٣) انظر : فتح العزيز ، ج ٢ ، ص ١١٨ ، تحفة المحتاج ، ج ١ ، ص ٢٦٢ .

(٤) شرح منتهى الإرادات ، ج ١ ، ص ٧٥ ، وانظر : الانصاف ، ج ١ ، ص ٢٣٢ .

أهل العلم . (١)

ثم اختلفوا بعد ذلك في الأطراف التالية :

* أحدهما : في نزول الدم من الحامل هل يعد حيضا تجلسه ويقع به البطلان ؟
محل خلاف بين العلماء .

فالذي عليه الحنفية والحنابلة : أن الدم الخارج من الحامل دم فساد
لاحيض تصوم معه وتضلي ، قال الحنابلة : إلا أن تراه قبل الولادة بيومين أو ثلاثة
فنفس . (٢)

ونذهب المالكية والشافعية : الى أنه حيض يبطل لطهارته . (٣)

* الطرف الثاني : في قدر أقل الحيض وأكثره ، وللعلماء في ذلك
ثلاثة أقوال :

فالمشهور من مذهب أبي حنيفة : أن أقله ثلاثة أيام بلياليها ، وأكثره
عشرة أيام بلياليها ، فمتى نقص الدم عن أقله أو زاد عن أكثره فاستحاضة
لا يأخذ حكم الحيض . (٤)

ونذهب المالكية : الى أنه لا حد لأقل الحيض ، بل يثبت حكمه ولو بدفعه ،
وأما أكثره فيختلف باختلاف النساء :

- فلمبتدأة غير حامل : نصف شهر ، أي خمسة عشر يوما .

(١) انظر: الدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه ، ج ١ ، ص ٢٨٤ - ٢٨٥ ، شرح أبي الحسن

على الرسالة وحاشية العدوى عليه ، ج ١ ، ص ١٢٥ ، شرح المحلل ،

ج ١ ، ص ٩٨ - ٩٩ ، ١٠٢ ، غاية المنتهى ، ج ١ ، ص ٧٧ ، ٨٠ - ٨١ .

(٢) انظر: ملتي الأبحر ، ج ١ ، ص ٤٣ ، العدة ، ص ٥٧ .

(٣) انظر: سراج السالك ، ج ١ ، ص ٩٣ ، شرح روض الطالب ، ج ١ ، ص ١١٤ .

(٤) انظر : تبين الحقائق ، ج ١ ، ص ٥٥ ، الهداية ، ج ١ ، ص ١٦٠ - ١٦١ .

- وأكثره لمعتادة غير حامل : أو حامل في الشهر الأول والثاني : ثلاثة أيام زيادة على زمن عادتها مالم تجاوز نصف الشهر فلا تزيد على ذلك والحالـة هذه . (١)

- وأكثره لحامل حاضت بعد شهرين الى ستة أشهر : عشرون يوما ، وفي ستة أشهر الى آخر حملها : ثلاثون يوما . (٢)

ويتفق قول الشافعية والحنابلة : على أن أقل الحيض (يوما) ولياـة . وأكثره : خمسة عشر يوما ، فما نقص عن ذلك أو زاد فهو دم استحاضة لا يثبت له حكم الحيض . (٣)

وهل ماتراه المرأة من ابتداء الدم الى أكثر من الحيض - على ما في ذلك من الخلاف - يعد حيضا تجلسه ؟ موطن بحث ونظر ، فالمسألة لا تخلو اما :

أ - أن تكون مبتدأة : وهي التي رأت الدم ولم تكن حاضت ، فما تراه من الدم يعد حيضا مالم يعبر الدم أكثر مدته ، فان تجاوز ذلك فهو دم فساد لا تجلس فيه بل تصوم معه وتصلى . وهذا هو مذهب جمهور الحنفية والمالكية

(١) والمعتادة في المذهب : من سبق لها الحيض ولو مرة ، لأنها تتقرر بالمرة ، فاذا اعتادت خمسة أيام ثم تمادى بها الدم مكثت ثمانية ، فان تمادى بها الدم في المرة الثانية مكثت أحد عشر ، وهكذا مالم تجاوز نصف الشهر . انظر : شرح منح الجليل ، ج ١ ، ص ٩٩ - ١٠٠ .

(٢) انظر : شرح منح الجليل ، ج ١ ، ص ٩٩ - ١٠٠ ، الشرح الصغير ، ج ١ ، ص ٣٠٣ - ٣٠٦ .

(٣) انظر : فتح الجواد ، ج ١ ، ص ٨١ ، نيل المآرب ، ج ١ ، ص ١١٠ .

والشافعية . (١)

وذهب الحنابلة : الى أن المبتدأة تجلس أقل الحيض فحسب ثم تغتسل وتصوم وتصلي ، فان انقطع عنها الدم لأكثر الحيض فما دون اغتسلت ثانيًا ، تفعل ذلك في الشهر الثاني والثالث ، فاذا تكرر ثلاثا فهو حيض ، تقضي ما مامت فيه من واجب ونحوه قبل . (٢)

ب - واما أن تكون معتادة : فتجلس عادتها ما لم تتجاوز ذلك ، فان تجاوزت عادتها ولم تعبر أكثر الحيض فموطن خلاف :
فالمذهب عند الحنفية والشافعية (٣) : أنه حيض تجلس فيه ، بيـ
أن الشرط في اعتبار ذلك عند الحنفية أن يليه طهر تام (٤) ، والا رجعت الى عادتها ، وقضت ما تركت فيه من العبادات .

والقيد عند الشافعية : أن لا يكون عليها بقية طهر ، فان كان بأن رأته ثلاثة
دما ثم اثني عشر نقاء ثم ثلاثة دما ثم انقطع ، فالثلاثة الأخيرة دم فساد
لاحيض .

١٥ - ١٠ - ١٣
= ١٣
١٣ - ١٣
= ٠

- (١) انظر: الدر المنقى، ج ١ ، ص ٥٤ ، الشرح الصغير، ج ١ ، ص ٣٠٤ ، نهاية المحتاج ، ج ١ ، ص ٣٢٠ .
- (٢) انظر: زاد المستقنع ، ص ٩ ، الشرح الكبير ، ج ١ ، ص ٣٢٣ .
- (٣) انظر: الدر المنقى ، ج ١ ، ص ٥٤ ، نهاية المحتاج ، ج ١ ، ص ٣٢٠ - ٣٢١ ، المهذب ، ج ١ ، ص ٤٦ .
- (٤) وهو عند الحنفية : خمسة عشر يوما . انظر : المختار للفتاوى ، ج ١ ، ص ٢٧ .

ويرى المالكية : أن المعتادة تستظهر^(١) بثلاثة أيام في كل مرة وهكذا

مالم تتجاوز أكثر الحيض ، كما تقدم . (٢)

والمعتمد من مذهب أحمد : أن من زادت عاداتها ولم تتجاوز أكثر

الحيض فلا تلتفت اليه ولا تجلسه ، بل تصوم معه وتصلى حتى يتكرر ثلاثا ،

فان تكرر صار عادة لها تعيد ما فعلته فيه من صوم ونحوه . (٣)

فان انقطع عنها الدم في زمن الحيض : فهل يعد ذلك حيضا تجلس فيه ،

أو طهرا تغتسل معه وتصلى . ؟ مسألة خلاف بين أهل العلم : ^{حيضا} ^٣ ^٢ طهر =

فالمشهور من مذهب أبي حنيفة والشافعي : أنه حيض مبطل^(٤) غير

أن المستفاد من قول الحنفية أن ذلك مقيد بشروط :

❖ أحدها : أن لا يبلغ الطهر خمسة عشر يوما فأكثر ، والا كان فاصلا بين

الدمين في الحيض ، فما بعد يكون حيضا آخر . (٥)

(١) ومعنى الاستظهار : أن تزيد ثلاثة أيام على أكثر عاداتها احتياطا واستيثاقا .

قال الأزهري : ومعنى الاستظهار في قولهم هذا الاحتياط والاستيثاق ، وهو مأخوذ من الظَّهْر ، وهو ما جعلته عدّة لحاجتك . لسان العرب ، ج ٤ ، ص ٥٢٨ .

(٢) انظر : شرح منح الجليل ، ج ١ ، ص ٩٩ - ١٠٠ ، الشرح المغيّر ، ج ١ ، ص ٣٠٥ .

(٣) انظر : المحرر ، ج ١ ، ص ٢٤ ، الروض المربع ، ج ١ ، ص ٥٥ .

(٤) انظر : درر الحكام ، ج ١ ، ص ٤٠ ، الغاية القصوى ، ج ١ ، ص ٢٥١ - ٢٥٢ ، عمدة السالك ، ج ١ ، ص ٦٩ .

(٥) انظر : بدائع المنائع ، ج ١ ، ص ٤٣ ، حاشية ابن عابدين ، ج ١ ،

* **الشرط الثاني :** (إحاطة الدم لطرفي الطهر | لمتخلل) لا لطرفي مـدة

الحيض (١). قال في البحر الرائق : " فلو رأت مبتدأة يوما دما وأربعة عشر

طهرا ويوما دما : كانت العشرة الاولى حيضا ، ولو رأت المعتادة قبل عادتها

يوما دما وعشرة طهرا ويوما دما : فالعشرة التي لم تر فيها الدم حيض

ان كانت عادتها العشرة ، فان كانت أقل ردت الى أيام عادتها " (٢)

* **الشرط الثالث :** أن لا يزيد مجموع الحيض والطهر على عشرة أيام ،

فان زادت : جلست منه المبتدأة عشرة أيام ، وترد المعتادة الى أيام

عادتها . (٣)

ونص الشافعية على أن اعتبار ذلك مشروط بالشروط التالية :

* **أحدها :** أن لا يزيد التقاء مع الدم على خمسة عشر يوما .

* **الشرط الثاني :** أن لا ينقص مجموع الدم من أقل الحيض .

* **الشرط الثالث :** أن يحتوش الطهر بدمين في الخمسة عشر يوما . (٤)

(١) وهذا الشرط هو رواية أبو يوسف عن أبي حنيفة وبها أخذ ، وفي المذهب روايات

عدة اعتمد منها المتأخرون هذه الرواية . قال في الهداية : والأخذ بقول

أبي يوسف أيسر . وقال ابن نجيم : " وكثير من المتأخرين أفتوا به ، وقد اختار

هذه الرواية - أي رواية محمد - أصحاب المتون ، لكن لم تصح فـي

الشروح كما لا يخفى ، ولعله لضعف وجهها " . انظر : الهداية ،

ج ١ ، ص ١٧٣ ، شرح فتح القدير ، ج ١ ، ص ١٧٢ ، البحر الرائق ، ج ١ ، ص ٢٠٦ .

(٢) البحر الرائق ، ج ١ ، ص ٢٠٦ ، وانظر : شرح العناية ، ج ١ ، ص ١٧٣ .

(٣) وهذا مأخوذ من نحو ما تقدم عن البحر الرائق . وانظر أيضا : شرح فتح القدير ،

ج ١ ، ص ١٧٢ .

(٤) انظر : تحفة المحتاج ، ج ١ ، ص ٤١٢ ، السراج الوهاج ، ص ٣٣ .

ويرى المالكية والحنابلة : أن التقاء طهر لا تجلسه ، بل تغتسل معه
وتفعل سائر العبادات . (١)

والنقاء المعتبر لدى الفريقين : خلوصه ، بأن لا تتغير معه قطنه احتشت
بها . (٢)

فان تعقب ذلك النقاء نزول الدم : فهل بعد ذلك حيضا تجلسه ؟ موطن
خلاف بين العلماء :

فالمذهب عند الحنفية والشافعية أنه حيض بشرطين :

* أحدهما : أن يقع ذلك العائد في مدة الحيض .

* الشرط الثاني : أن لا يزيد مجموع الدماء والنقاء على أكثر الحيض ، فان

اختلف أحد هذين الشرطين فدم فساد تغتسل معه وتتملي . (٣)

ونهب المالكية : الى التلقيق لأيام الدم دون أيام الطهر ، فالمبتأة : تلفق

نصف الشهر من أيام الدم ، وما نزل بعده فدم استحاضة وفساد ، والمعتادة : تلفق

أيام عاداتها واستظهارها ، وما خرج بعده دم فساد لا تجلسه .

ومحل ذلك : ما لم ينقطع الدم خمسة عشر يوما ، والا فالعائد بعده

حيض آخر يأخذ أحكامه . (٤)

ويرى الحنابلة : أن النازل من الدم بعد الطهر لا يخلو من حالين :

* أحدهما : أن يعاودها الدم في أثناء العادة : فتجلس ان لم يجاوز عاداتها ،

(١) انظر: مختصر خليل ، ص ١٥ ، المقنع ، ص ٢١ .

(٢) انظر: الرسالة ، ص ٩ ، كشف القناع ، ج ١ ، ص ٢٠٤ .

(٣) وهذا مفاد كلامهم في التقاء زمن الحيض الذي سبقت الإشارة اليه مفصلا .

(٤) انظر: شرح الخرشي ، ج ١ ، ص ٢٠٥ - ٢٠٦ ، الشرح الصغير ، ج ١ ، ص ٣٠٧ - ٣٠٨ .

والا فان جاوز عادتها ولم يعبر أكثر الحيض : فلا تجلسه حتى يتكرر كالمبتدأة ،
وان عبر أكثر الحيض : قدم فساد تغتسل معه وتطلي .

✽ **الحال الثاني :** أن يعاودها الدم بعد العادة ويمكن جعله حيضا واحدا
بضمه الى ما قبله بحيث لا يكون بين طرفي أول الدمين وآخرهما أكثر من خمسة
عشريوما : فيلحقان مع ما بينهما من الطهر ويجعلان حيضة واحدة ان تكرر .
فان لم يمكن جعله حيضا واحدا ، بأن كان بين الدمين أقل الطهر - ثلاثة عشر
يوما - وكل من الدمين يصلح أن يكون حيضا بمفرده بأن لا يقل عن يوم وليا
ولا يجاوز خمسة عشر يوما : فيكونان حيضتين اذا تكرر الثاني ثلاثا ، فان نقص
أحدهما عن أقل الحيض : قدم فساد ان لم يمكن ضمه الى ما بعده .

وان كان لا يمكن جعله حيضا لعبور أكثر الحيض وليس بينه وبين الدم
الأول أقل الطهر بل دونه : قدم استحاضة وفساد . (١)

✽ **الطرف الثالث:** في السن المعتبر للحيض . ويتفق قول الفقهاء على
أن أقل سن يمكن أن تحيض فيه المرأة هو تسع سنين ، فما رآته قبل ذلك فدم
فساد لا يثبت له حكم الحيض ولا تبطل به الطهارة .

ثم اختلفوا بعد في سن الاياس الذي تنتهي اليه المرأة فلا يثبت لها فيه
حكم الحيض وان رأت الدم ، على أربعة أقوال :

فالمشهور من مذهب أبي حنيفة (٢) : أنه خمس وخمسون سنة ، وعليه فما

(١) انظر: كشف القناع ، ج ١ ، ص ٤١٢ - ٤١٣ ، مطالب أولي النهى ، ج ١ ، ص ٢٥٩ -
٢٦٠ .

(٢) انظر في حد الصغر والاياس عند الحنفية : شرح العناية ، ج ١ ، ص ١٦٤ ، مراقبي
الفلاح ، ص ٢٧ ، الفتاوى الهندية ، ج ١ ، ص ٣٦ .

تراه بعد فليس بحيض الا اذا كان دما خالما فانه يعدّ حيضا والحالة هذه .
قال في درر الحكام : " والمختار أنها ان رأت دما قويا كالأ سود والأ حمر القانسي
كان حيضا ، لا ان رأت أصفر أو أخضر أو تربيا : فاستحاضة " . (١)

وذهب المالكية : الى أن سن الياش هو سبعون سنة ، بيد أن محــــل
اعتبار الحيض في حق بنت الخمسين الى السبعين وكذا سن التسع الى ثلاثة عشر
مقيد بما اذا جزم النساء بأنه حيض أو اختلفن أو شككن ، والا فان قطعــــن
بخلافه فليس بحيض . (٢)

ويرى الشافعية : أنه لاحد لآخر سن الحيض ، بل هو ممكن مادامت المرأة
حية وان تقدم بها السن . (٣)

والمعتمد من مذهب أحمد : أن أكثر سن تحيض فيه المرأة خمسون سنة . (٤)

✻ المناف الرابع : النفاس :

وضابط ما يوجب البطلان من هذا : يحمل بنزول الدم الخارج بــــعد
ولادة ما تبين فيه خلق الانسان ، ولم يجاوز أكثر مدة النفاس ، وهذا قــــدر

(١) درر الحكام ، ج ١ ، ص ٤٤ .

(٢) انظر : شرح منح الجليل ، ج ١ ، ص ٩٩ ، حاشية الدسوقي ، ج ١ ، ص ١٦٨ ، ،

حاشية العدوى على شرح الرسالة ، ج ١ ، ص ١٢٥ .

(٣) انظر : تحفة المحتاج وحاشية الشرواني عليه ، ج ١ ، ص ٣٨٤ ، فيض الاله

المالك ، ج ١ ، ص ٦٨ .

(٤) انظر : التوضيح ، ص ٢٢ ، منار السبيل ، ج ١ ، ص ٥٥ .

متفق على الإبطال به بين الفقهاء . (١)

ثم اختلفوا بعد ذلك في المسائل الآتية :

* أحدها : في خروج الولد طاهراً بلا دم هل يقع به بطلان الطهارة ولـزوم

الغسل . ؟ مسألة خلاف :

فالذي عليه جمهور الحنفية والمالكية والشافعية : أن خروج الولد

على هذه الصفة مبطل للطهارة وموجب للغسل . (٢)

والمعتمد من مذهب الحنابلة : على عدّه من منافيات الطهارة المـغـرـى

فحسب . (٣)

* المسألة الثانية : في الحاق الدم الخارج مع الولادة أو قبلها بدم النفاس ،

وللعلماء في ذلك عدة أقوال :

* أحدها : أن الدم الخارج عقب خروج الولد أو أكثره نفاس تجلس فيه وتبطل

به الطهارة الكبرى ، دون الخارج بعد خروج أقل الولد أو قبله ، فهذا دم فساد

تتوضأ معه وتصلّي حسب قدرتها ، وإلى هذا ذهب فقهاء الحنفية . (٤)

* والقول الثاني : أن الدم الخارج مع الولادة أو بعدها نفاس ، دون ما قبلها

فحيض ، وعلى هذا الأرجح من قول المالكية . (٥)

(١) انظر : الهداية وشرح فتح القدير عليها ، ج ١ ، ص ١٨٦ - ١٨٨ ، أسهل المدارك ، ج ١ ،

ص ١٤٨ ، تحفة المحتاج ، ج ١ ، ص ٣٨٣ ، ٤١٢ - ٤١٣ ، غاية المنتهى ، ج ١ ، ص ٨٨ .

(٢) انظر : المذهب وشرح المجموع عليه ، ج ٢ ، ص ١٤٩ ، الدر المنتقى ، ج ١ ، ص ٥٥ ،

سراج السالك ، ج ١ ، ص ٩٤ .

(٣) انظر : كشف المخدرات ، ج ١ ، ص ٣٠ ، الروض المربع ، ج ١ ، ص ٣٨ .

(٤) انظر : البحر الرائق ، ج ١ ، ص ٢١٨ ، الدر المختار ، ج ١ ، ص ٢٩٩ .

(٥) انظر : ميسر الجليل ، ج ١ ، ص ١٢٧ ، الشرح الصغير ، ج ١ ، ص ٣١٣ .

* **وثالث الأقوال :** أن المعتبر من النفاس ماخرج بعد الولادة ، وأما غيره فدم فساد سواء كان خروجه مع الولادة أو قبلها الا أن يتصل ذلك بحيضها المتقدم فانه يكون حيضا والحالة هذه ، وبهذا قال فقهاء الشافعية . (١)

* **والقول الرابع :** على عدّ الجميع نفاسا ، سواء كان الخارج بعد الولادة أو معها ، أو قبلها بيومين أو ثلاث مع أماره على الولادة كالتألم ، والا فان خرج قبل أكثر من ثلاث أو بدون علامة على الولادة فدم فساد لا تجلسه ، وعليه المعتبر من قول الحنابلة . (٢)

* **المسألة الثالثة :** في أكثر النفاس ، وللفقهاء في ذلك قولان :
قالذي عليه الحنفية والحنابلة : أن أكثر النفاس أربعون يوما . (٣)
ويرى المالكية والشافعية : أنه ستون يوما . (٤)

فان جاوز الدم أكثر مدة النفاس : فهل يعد ذلك نفاسا تجلس فيـــــــــــــــــه وتنتفي معه طهارتها ؟ موطن خلاف :

فالحنفية : على جلوس المبتدأة منه قدر مدة النفاس فحسب ، وتـــــــــرد المعتادة الى عاداتها ، ومازاد على ذلك فيها فاستحاضة لا أثر لاستمرار خروجه . (٥)
ونهب المالكية : الى أنها تلفق أيام الدم مدة النفاس ، دون أيام الطهـــــــــر فتلغيها ، وتغتسل كلما انقطع عنها الدم ، وتصوم وتعلي ، ومانزل بـــــــــــــــــد

(١) انظر : شرح روض الطالب ، ج ١ ، ص ١١٤ ، حاشية الشرقاوى ، ج ١ ، ص ١٥٨ .

(٢) انظر : الكافي ، ج ١ ، ص ٨٥ ، شرح المنتهى ، ج ١ ، ص ١١٦ .

(٣) انظر : متن القدوري ، ص ٧ ، مختصر الخرقى ، ص ٢١ .

(٤) انظر : التفريع ، ج ١ ، ص ٢٠٧ ، متن الغاية والتقريب ، ص ٦ .

(٥) انظر : بدائع الصنائع ، ج ١ ، ص ٤٢ ، المختار للفتوى ، ج ١ ، ص ٢٩ .

تلفيق أكثر النفاس قدم فساد لا يأخذ حكم النفاس من غير فرق بين المعتادة والمبتدأة . (١)

ويرى الشافعية : التفصيل بين أن تكون معتادة للنفاس والحيض فتُرد لعادتها ، وبعد قدرها الى مضي قدر طهرها المعتاد من الحيض طهر ، ثم بعده حيضها كعادتها .

- **أو تكون معتادة للنفاس فقط :** فهذا طهرها بعد نفاسها المعتاد تسعة وعشرون يوما ، ثم تحيض أقله يوما وليلة ، وتطهر تسعة وعشرين يوما ، وهكذا . ومثلها فيما ذكر : مبتدأه في الحيض والنفاس ، الا أن نفاسها قدر لحظة ثم تغتسل بعدها ، وكذا حكم من ولدت مرارا ولم تر نفاسا الا أنها تُرد الى عادتها في الحيض والطهر .

- **أو تكون معتادة للحيض فقط :** فانها ترد لعادتها في الحيض كالطهر ، وفي النفاس لحظة وهي أقله .

- **أو تكون مبتدأة مميزة :** فتُرد الى تمييزها مالم تزد على الستين .

- **أو تكون ناسية لعادة نفاسها :** فانها تحتاط أبدا ، سواء المبتدأة فـ في الحيض والناسية لعادتها فيه . (٢)

✓ **والمعتمد** من مذهب أحمد أن الحال لا يخلو :

أ - اما أن يصادف الدم المتجاوز لمدة النفاس عادة حيضها ولا يزيد المجاوز عن العادة : فيكون حيضا تجلسه .

(١) انظر : المدونة ، ج ١ ، ص ٥٣ ، شرح الزرقاني ، ج ١ ، ص ١٣٩ .

(٢) انظر : تحفة المحتاج ، ج ١ ، ص ٤١٤ ، شرح روض الطالب ، ج ١ ، ص ١١٤ .

فان زاد على العادة ولم يجاوز أكثر الحيض : فحيض ان تكرر ، ويلزمها ماتقدم في حكم المبتدأة .

وان لم يتكرر أو جاوز أكثر الحيض : فدم استحاضة وفساد لا تجلسه بل تغتسل معه وتطلي .

بد واما ان لا يصادف عادة حيضها ولم يجاوز أكثر الحيض : فانه يعد حيضا اذا تكرر .

فان جاوز أكثر الحيض : فدم فساد ، يجب عليها الطهارة بتمام مدة النفاس . (١)

✱ المسألة الرابعة : النقاء زمن النفاس هل يأخذ حكمه فتجلس فيه ؟ مسألة خلاف :

فالمشهور من مذهب أبي حنيفة والشافعي : أن النقاء زمن النفاس يعتبر نفاسا تجلس فيه بيد أن ذلك مقيد بالشروط التالية :

✱ أحدها : أن لا يبلغ أقل الطهر خمسة عشر يوما فصاعدا . (٢)
✱ الشرط الثاني : أن يحيط الدم بالنقاء في مدة النفاس ، فان رأت الدم بعد

مضي زمن النفاس : ردت المعتادة عند الحنفية الى عاداتها ، وجلست المبتدأة أكثر مدة النفاس . (٣)

(١) انظر : شرح منتهى الارادات ، ج ١ ، ص ١١٦ ، كشف القناع ، ج ١ ، ص ٢١٩ .

(٢) وذلك لأن الطهر هو المتخلل بين الدمين اذا بلغ خمسة عشر يوما كان طهرا فاصلا يقطع حكم النفاس ، انظر : البنائية ، ج ١ ، ص ٦٩٦ ، حاشية الطحطاوى ، ص ٩٣ ، شرح روض الطالب ، ج ١ ، ص ١١٤ .

(٣) وذلك مفاد قولهم في الحيض كما تقدم ، وأخذا من قولهم فيمن عادت في كل (=)

وعدّ الشافعية : زمن الانقطاع طهرا والحالة هذه ، والدم الآتي بعده

حيض . (١)

ويرى فقهاء المالكية والحنابلة : أن النقاء زمن النفاس طهر تغتسل

معه وتصلّي . (٢)

✓ فان عاد اليها الدم بعد ذلك النقاء في مدة النفاس : فهل يعد ذلك نفاسا

تجلس فيه . ؟ موطن خلاف :

فمذهب جمهور الحنفية والمالكية والشافعية : أن ذلك نفاس الا أن يبلغ

زمن النقاء أقل الطهر ، فان بلغ : فالعائد حيض يأخذ أحكامه .

ويرى الحنابلة : أن الدم العائد بعد النقاء مشكوك فيه فلا تجلس فيه ،

بل تأخذ حكم الطاهرات ولا أثر لعوده . (٤)

✳ المسألة الخامسة : فان أتت المرأة بولدين من بطن واحد فهل للثانـي

نفاس يوجب ما أوجبه الأول . ؟ مسألة بحث مبناها دم النفاس : هل يبدأ

بنزول الولد الأول أو بفراغ الرحم من الثاني . ؟ للفقهاء في ذلك قولان :

(==) نفاس ثلاثين ثم رأت مرة احدى وثلاثين ثم طهرت أربعة عشر يوما ثم رأت الحيض :

فانها ترد الى عادتها وهي الثلاثون . حاشية ابن عابدين ، ج ١ ، ص ٣٠١ ، وانظر :

العناية ، ج ١ ، ص ١٧٣ .

(١) انظر : شرح روض الطالب ، ج ١ ، ص ٩٩ ، مغني المحتاج ، ج ١ ، ص ١١٩ ، حاشية

الشرواني وابن قاسم على التحفة ، ج ١ ، ص ٣٨٥ - ٣٨٦ .

(٢) انظر : شرح أبي الحسن على الرسالة ، ج ١ ، ص ١٣٥ ، مختصر الخرقى ، ص ٢١ .

(٣) انظر : البحر الرائق ، ج ١ ، ص ٢٠٥ ، القوانين الفقهية ، ص ٣١ ، فتح العزيز ،

ج ٢ ، ص ٥٩٩ - ٦٠٠ .

(٤) انظر : زاد المستقنع ، ص ١٠ ، الانصاف ، ج ١ ، ص ٣٨٥ .

فالمعتمد من مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد : أن دم النفاس يبدأ من نزول الولد الأول ، وما نزل من الدم عقب الثاني ان كان في مدة النفاس : فمن نفاس الأول .

وان كان نزوله بعد مضي أكثر النفاس : قدم فساد لا تجلسه عند الحنفية والحنابلة^(١) ، ولدى المالكية : أنها تستأنف للثاني نفاسا مستقلا والحالـة هذه . (٢)

ويرى الشافعية : أن دم النفاس يبتدىء من فراغ الرحم بوضع الثاني منهما ، والدم الخارج بينهما دم حيض يأخذ أحكامه . (٣)
بقي أن نشير الى أن اعتبار البطن الواحد للتوأمين عند الفقهاء مقيـد : بما اذا كان بينهما أقل من ستة أشهر ، والا فهما حملان من بطنين لكل منهما نفاس مستقل اتفاقا . (٤)

* المناف الخامس : رؤية المستيقظ بللا في فحذه أو ثوبه :

وضابط ما يوجب البطلان من هذا المناف : يقع برؤية المستيقظ شيئا علم أنه منيا ، أو شك في أنه مني أو مذى أو في أنه مني أو ودى أو في أنه مني أو مذى أو ودى سواء تذكر احتملا في الكل أم لا ، وكذا ان علم أنه مذى أو شك

(١) انظر : اللباب ، ج ١ ، ص ٤٩ ، الروض الندي ، ص ٥٨ .

(٢) انظر : شرح الزرقاني ، ج ١ ، ص ١٣٩ ، شرح الخرخشي ، ج ١ ، ص ٢١٠ ، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ، ج ١ ، ص ١٧٤ .

(٣) انظر : المجموع ، ج ١ ، ص ٥٢٦-٥٢٧ ، شرح روض الطالب ، ج ١ ، ص ١١٤ .

(٤) انظر : تبیین الحقائق ، ج ١ ، ص ٦٩ ، شرح الزرقاني ، ج ١ ، ص ١٣٩ ، المجموع ،

في أنه مذى أو ودى^{معد} وتذكر احتلاما فيهما .

- وسواء في الإبطال : كانت الرؤية للبلل في فخذيه أو ثوبه ، رجلا كان الرائي أو امرأة .

- وكونه مستيقظا : قيد أخرج رؤية السكران والمغمي عليه اذا أفاقا فوجدا بللا فلا بطلان والحال هذه .

- والعلم بما ذكر أو الشك : قيد خرج به علم المستيقظ أنه ودى مطلقا تذكر احتلاما أم لا ، وكذا اذا علم أنه مذى أو شك في أنه مذى أو ودى ولم يتذكر احتلاما في الصورتين : فلانقض . هذا هو المشهور من مذهب أبي حنيفة في هذا المناف . (١)

ويرى جمهور المالكية والشافعية والحنابلة : أن المستيقظ ان رأى بللا ثم تحقق أنه مني وجب عليه الغسل ، وان كان مذيّا : لم يجب . (٢)

فان اشتبه عليه فلم يدر أهو مني أو مذى فعلى قولين :

* أحدهما : النظر ، فان دار الشك بين أمرين ليس أحدهما منيا ، أو دار بين أن يكون منيا أو مذيّا أو وديا لم يوجب ذلك نقضا ولا غسلا ،

(١) انظر في المذهب عند الحنفية : الدر المختار وحاشية ابن عابدين

عليه ، ج ١ ، ص ١٦٣ ، البحر الرائق ، ج ١ ، ص ٥٦ .

(٢) انظر : الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ، ج ١ ، ص ١٣١ ، روضة

الطالبين ، ج ١ ، ص ٨٥ ، غاية المنتهى ، ج ١ ، ص ٤٧ .

وهذا هو المشهور من مذهب مالك . (١)

❖ **والقول الآخر :** أن من اشتبه عليه الأمر فلم يدر أمني هو أو مــــــذى فقد وجب عليه الغسل ان لم يتقدم نومه سبب من نظر أو فكر أو ملاعبة أو انتشار ، والا فان تقدمه شيء من ذلك لم يجب ، قال الرحيباني : " لرجحان كونه مذيا بقيام سبيه ، اقامة للظن مقام اليقين " . (٢)

❖ ❖ ❖

(١) انظر: الشرح الصغير وحاشية الصاوي عليه ، ج ١ ، ص ٢٤٢ - ٢٤٣ ، سراج السالك ،

ج ١ ، ص ٨١ ، حاشية الدسوقي ، ج ١ ، ص ١٣٢ .

(٢) مطالب أولي النهى ، ج ١ ، ص ١٦٣ ، وانظر : نيل المآرب ، ج ١ ، ص ٧٢ .

الفرع الثالث

البطلان لحدوث مناف من منافيات التيمم

ويشتمل على مطلبين :

- * المطلب الأول : في المنافيات المتفق عليها والمختلف فيها .
- * المطلب الثاني : في ضابط ما يحمل به الفساد من كل مناف .

المطلب الأول

في المنافيات المتفق عليها والمختلف فيها

ويتفق قول الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة على جملة منافيات للتيمم.

✳ أحدهما : ما أبطل الطهارة من حدث ونحوه .

✳ المناف الثاني : وجود الماء .

✳ المناف الثالث : زوال العذر المبيح للتيمم ، كمرض عوفي منه وبرد زال . (١)

بيد أن محل البطلان عند المالكية في المنافيين الأخيرين : أن اتسع الوقت

لادراك ركعة بعد استعماله ، والا لم يبطل .

مخالف .

✳ ثم انفرد الحنابلة (٢) بنقض هو : خروج الوقت .

قالوا: الا اذا كان في صلاة جمعة وخرج الوقت وهو فيها ، أو نوى جمع

التأخير من يباح له مع تيممه للأولى في وقتها أو لفائتة فان ذلك لايقع به النقض .

قال البهوتي : لأن فيه الجمع صيرت الوقتين كالوقت الواحد . (٣)

ويرى الحنفية والشافعية : أن خروج الوقت غير مبطل لتيمم ، بل يصلح

بتيممه في الوقت وبعده . (٤)

ولم يعده المالكية من المنافيات ، بل الشرط عندهم لصحة التيمم : أن

يقع بعد دخول الوقت متصلاً بما فعل له من صلاة ونحوها . (٥)

(١) انظر في هذا الاتفاق : تنوير الأبصار ، ج ١ ، ص ٢٥٤-٢٥٦ ، شرح منح الجليل ،

ج ١ ، ص ٩٢ ، تحفة الطلاب ، ج ١ ، ص ١٠٩-١١١ ، الاقناع للحجاوي ، ج ١ ، ص ٥٦-٥٧ .

(٢) انظر : زاد المستقنع ، ص ٩ ، منار السبيل ، ج ١ ، ص ٤٨ .

(٣) شرح منتهى الارادات ، ج ١ ، ص ٩٤ .

(٤) انظر : نور الايضاح ، ص ١٤ ، المجموع ، ج ٢ ، ص ٢٢٤ ، ٢٩٩ .

(٥) انظر : سراج السالك ، ج ١ ، ص ٨٧ ، مواهب الجليل ، ج ١ ، ص ٣٥٥ .

المطلب الثاني

في ضابط ما يحصل به الفساد من كل مناف

✳ **وأول تلك المنافيات : ما أبطل الطهارة من حدث ونحوه .**

وضابط ما يحصل بتمامه بطلان التيمم : يقع بحدوث مناف من منافيات الوضوء ان كان تيممه عن حدث أصغر ، أو مناف من منافيات الغسل ان كان تيممه عن حدث أكبر ، وعلى هذا يتفق قول الحنفية والشافعية والحنابلة . (١)

بيد أن الحنابلة قد استثنوا من ذلك التيمم عند الحيض والنفاس : فلا يبطل تيممه عنهما بمناف للطهارة ، بل يعودهما ثانية . قال في الانصاف : "فلو تيممت بعد طهرها من الحيض له ثم أجنبت جاز وطؤها ، لبقاء حكم تيمم الحيض ، والوطء إنما يوجب حدث الجنابة" (٢)

ويرى المالكية : أن التيمم يبطل بكل مناف للوضوء ، وان كان تيممه عن حدث أكبر كجنابة ، فيمتنع عن نحو ما يمتنع منه الجنب من قراءة قرآن وغيرها . (٣)

✳ **المناف الثاني : وجود الماء .**

ويتفق قول الفقهاء على أن وجود الماء للقدر على استعماله يبطل للتيمم ان لم يكن شرع في الصلاة ، قال المالكية : واتسع الوقت المختار لادراك ركعة

(١) انظر: الدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه ، ج ١ ، ص ٢٥٤ ، شرح ابن قاسم

وحاشية البيجوري عليه ، ج ١ ، ص ٩٨ ، نيل المآرب ، ج ١ ، ص ٩٢ .

(٢) الانصاف ، ج ١ ، ص ٢٩٨ ، انظر: المرجع المتقدم للحنابلة .

(٣) انظر: شرح الخرشي وحاشية العدو ، عليه ، ج ١ ، ص ١٩٥ ، الشرح الكبير

وحاشية الدسوقي عليه ، ج ١ ، ص ١٥٨ .

بعد استعماله . (١)

ثم اختلفوا - بعد - في المسائل الآتية :

أحداها : في رؤية ما يتوهم أو يشك معه بوجود الماء كسراب ونحوه

غمامة مطبقة أو ركب طلع هل يقع به بطلان التيمم ؟ موطن خلاف :

فالمعتمد من مذهب الشافعي وأحمد : القول بالبطلان والحالة هذه . قال

الرحيبياني : لزوال يقين عدم الماء بطرو الشك . (٢)

وظاهر قول الحنفية والمالكية : صحة تيممه . (٣)

المسألة الثانية : في وجود الماء أثناء الصلاة هل يأخذ حكم ما قبل الشروع

فيها . ؟ للمالكية مع الجمهور في ذلك خلاف :

أذ يرى جمهور الحنفية والشافعية والحنابلة : أن ذلك مبطل للصلاة

والتيمم كقبل شروعه . (٤)

غير أن محل البطلان عند الشافعية : إذا كانت صلاته لا تسقط بالتيمم

كصلاة المقيم ونحوه (٥) ، والا لم يبطل تيممه إلا بتسليمه . (٦)

(١) انظر : الهداية ، ج ١ ، ص ١٣٣ ، شرح الخرشي ، ج ١ ، ص ١٩٥ ، الغاية القموي ،

ج ١ ، ص ٢٤٥ ، الشرح الكبير لابن قدامة ، ج ١ ، ص ٢٦٨ .

(٢) مطالب أولي النهى ، ج ١ ، ص ٢١٨ ، وانظر للشافعية : فتح الجواد ، ج ١ ، ص

٧٥ .

(٣) لتعليقهم البطلان بالوجود كما تقدم ، والشك والوهم لا يدخل في حكمه .

(٤) انظر : ملتنقى الأبحر ، ج ١ ، ص ٣٢ ، فتح الوهاب ، ج ١ ، ص ٢٤ ، التنقيح ،

ص ٤٨ .

(٥) مما ذكره الشافعية في باب التيمم .

(٦) انظر المرجع المتقدم للشافعية ، وكفاية الأخيار ، ج ١ ، ص ٦٠ .

وذهب المالكية : الى أن وجود الماء في أثناء الصلاة غير مبطل ، الا لم يتم
 نسي الماء في رحله ، ثم ذكره فيها : فان ذلك مبطل للتيمم والصلاة ان اتسع
 الوقت لادراك ركعة بعد استعمال الماء والا فلا . (١)

المسألة الثالثة : في اعتبار كفاية الماء لبطلان التيمم ، وللفقهاء فـي
 ذلك قولان :

قال مشهور من مذهب أبي حنيفة ومالك : اشتراط كفاية الماء لجميع
 أعضاء طهارته . فان لم يكن الا بعض أعضائه : لم يلزمه استعماله ابتداء ولا ينقض . (٢)
 ويرى الشافعية والحنابلة : بطلان التيمم بروية الماء الناقص عن تكميل
 الطهر . ولزمه التيمم للباقي بعد استعماله . (٣)

والله تعالى أعلم .

-
- (١) انظر : الدر الثمين ، ص ١٥٨ ، الشرح الكبير ، ج ١ ، ص ١٥٩ .
 (٢) انظر : رد المحتار ، ج ١ ، ص ٢٥٥ ، ميسر الجليل ، ج ١ ، ص ١٠٤ .
 (٣) انظر : شرح روض الطالب ، ج ١ ، ص ٧٥ ، الانصاف ، ج ١ ، ص ٢٧٣ ، ٢٧٤ ،
 مطالب أولي النهى ، ج ١ ، ص ١٩٩ .

المبحث الثاني

البطلان لحدوث مناف من منافيات الصلة

ويشتمل على مطلبين :

- المطلب الأول : في المنافيات المتفق عليها والمختلف فيها *
- المطلب الثاني : في ضابط ما يتحقق به الفساد من كل مناف *

المبحث الأول

في المنافيات المتفق عليها والمختلف فيها

ويمكن أن نبرز الكلام في المنافيات المتفق عليها والمختلف فيها ، ليتسنى

لنا بعد الوقوف على ضابط ما يتحقق به البطلان من كل مناف .

✳ فأولها : كل موجب لوضوء أو غسل .

✳ المناف الثاني : ترك فرض من فرائض الصلاة . (١)

✳ المناف الثالث : الكـ_____لام .

✳ المناف الرابع : القهقهة_____ة .

✳ المناف الخامس : الأكل والشـ_____رب .

✳ المناف السادس : الأفعال الصادرة من غير جنس الصلاة .

ويتفق قول الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة على ذكر هذه الجملة

من المنافيات الموجبة لبطلان الصلاة . (٢)

بيد أنه يحسن التنبيه إلى أن الشافعية قد قيدوا البطلان في القهقهة :

بما إذا كانت حالة كونه ذاكرة للصلاة عالما بالتحريم ، والافان وقعت مـ_____ن

(١) وقد تقدم تفصيل القول في فرائض المتفق عليها والمختلف فيها وضابط ما يوجب

اختلاله بطلان الصلاة في فصل الفرائض .

(٢) بيد أن ذكر القهقهة عند الحنفية داخل تحت قولهم " وكل موجب لوضوء أو غسل "

وهي من نواقض الوضوء كما تقدم .

وللاطلاع على مذاهب الفقهاء في جملة تلك المنافيات انظر: الدر المختار (==)

ناس أو جاهل ، أو عن غلبة من غير اختيار ولم تطل ، لم تبطل صلاته . (١)

✽ **المناف المابع :** ترك شرط من شرائط الصلاة .

وبه قال الحنفية والمالكية والحنابلة من المنافيات المبطلّة للصلاة . (٢)

وفقهاء الشافعية وإن لم يذكروه من المنافيات إلا أنهم يتفقون وما ذهب إليه الجمهور من أن الإخلال بشرط الصلاة أو تركه موجب لبطلان الصلاة ، كما تقدم تفصيله . (٣)

✽ **المناف الثامن :** زيادة ركن فعلي عمدا ، كركوع وسجود .

والى ذكره من المنافيات التي يقع بها بطلان الصلاة ذهب المالكية والشافعية والحنابلة (٤) ، قالوا : فإن وقع سهوا سجد له . (٥)

١٦٤

(==) وحاشية ابن عابدين عليه^{١٦٤} ، ص ١٤٥ ، ٦١٣ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٩ ، أقرب المسالك ،

ص ١٩ - ٢٠ ، اعانة الطالبين ، ج ٢ ، ص ٢١٣ - ٢٢٧ ، غاية المنتهى ، ج ١ ، ص ١٦٢ .

(١) انظر : المجموع ، ج ٤ ، ص ٧٧ - ٧٨ ، ٨٠ ، الاقناع وحاشية البجيرمي عليه ،

ج ١ ، ص ٧٣ ، ٧٩ .

(٢) انظر : البحر الرائق ، ج ١ ، ص ١٤ ، سراج السالك ، ج ١ ، ص ١١٩ ، الهداية ،

للكلوذاني ، ج ١ ، ص ٣٨ .

(٣) وبيان ضابطه في باب شروط الصلاة .

(٤) انظر : مختصر الدر الثمين ، ص ١٥٦ ، المهذب ، ج ١ ، ص ٩٥ ، منار

السييل ، ج ١ ، ص ٩٩ .

(٥) انظر : الفواكه الدواني ، ج ١ ، ص ٢٥٢ ، فتح الوهاب ، ج ١ ، ص ٥٣ ، المعني

لابن قدامة ، ج ١ ، ص ٦٨٢ .

ويرى الحنفية : أن زيادة الركن الفعلي ، كتكرير الركوع وتثليث السجود لا يبطل الصلاة بل يوجب سجود السهو . (١)

* المناف التاسع : الردة :

* المناف العاشر : الجنون والاعماء .

وبعدهما من المنافيات نص فقهاء الحنفية (٢) ولا يعني ذلك أن الجمهور يرون صحة الصلاة بالردة في أثنائها أو الاعماء أو الجنون ، لما تقدم (٣) من عدمه كلا من الاسلام والعقل شرطاً يقع باختلاله بطلان الصلاة .

* المناف الحادي عشر : الانتقال من صلاة الى أخرى مغايرة للأولى .

وقد انفرد فقهاء الحنفية بذكره من المنافيات المبطلّة للصلاة . (٤)
ونذهب الجمهور : الى أن رفض النية مبطل للصلاة مطلقاً ، سواء شرع في غيرها أم لم يشرع . (٥)

(١) وذلك لأن المذهب عند الحنفية أن ترك تكرير الركوع وتثليث السجود واجب من واجبات الصلاة يأثم بتركه عمداً ويسجد له سهواً .

انظر : الدر المنتقى ، ج ١ ، ص ٨٩ ، ١٤٨ ، ودرر الحكام ، ج ١ ، ص ٧٩ .

(٢) انظر : البحر الرائق ، ج ٢ ، ص ١٤ ، الدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه ، ج ١ ، ص ٦٢٩ .

(٣) في باب الشروط ، وفي المناف السابع من منافيات الصلاة .

(٤) انظر : الهداية ، ج ١ ، ص ٤٠٢ ، البحر الرائق ، ج ٢ ، ص ٩ .

(٥) انظر : ميسر الجليل ، ج ١ ، ص ١٧٧ ، شرح روض الطالب ، ج ١ ، ص ١٤١ ، مطالب

أولي النهي ، ج ١ ، ص ٣٩٨ ، ٤٠٢ .

✽ المناف الثاني عشر : تعتمد السلام قبل تمام الصلاة .

وقد نص المالكية على ذكره من المنافيات التي يقع بها بطلان الصلاة .
 قالوا : سواء بان له ^{بغير ذكره} اكمال الصلاة أم لا ، سلم وهو شاك أو وهو يعلم أو يظن
 عدم الاكمال . (١)

والى اعتبار البطلان - والحالة هذه - ذهب الحنفية والشافعية

والحنابلة (٢) ، وان لم يذكروها في باب المنافيات .

فان سلم سهوا : لم تبطل صلاته وسجد للسهو قولاً واحداً بين أهـ

العلم . (٣)

✽ المناف الثالث عشر : المانع عن فرض من فرائض الصلاة ، كشدة احتقان

أو نحو غثيان أو وضع شيء في فمه يمنع قراءته .

وقد انفرد بذكره من المنافيات فقهاء المالكية ، بيد أن محل البطلان

- عندهم - بالمانع عن الفرض : فيما اذا كان لا يقدر على الاتيان معه بالفرض

أصلاً أو يأتي معه به لكن بمشقة اذا دام ذلك المشغل . (٤)

ولا يختلف قول الجمهور في اعتبار البطلان بالخلل في أداء الفرض مالم

يكن ثم عذر كالعجز ونحوه كما تقدم . (٥)

(١) انظر : الشرح الصغير ، ج ١ ، ص ٤٧٣ ، الكواكب الدرية ، ج ١ ، ص ٨٨ .

(٢) انظر : الدر المختار ، ج ١ ، ص ٦١٥ ، مغني المحتاج ، ج ١ ، ص ٢٠٧ ، أخصر

المختصرات ، ج ١ ، ص ٨٠ .

(٣) انظر : مجمع الأنهر ، ج ١ ، ص ١٥٣ ، الشرح الصغير ، ج ١ ، ص ٥١٧ ، اعانة الطالبين ،

ج ١ ، ص ٢٠٣ ، التوضيح ، ص ٤٤ .

(٤) انظر : مختصر الدر الثمين ، ص ١٥٥ ، بلغة السالك ، ج ١ ، ص ١١٩ ، الكواكب

الدرية ، ج ١ ، ص ٨٩ ، ٩٠ .

(٥) في ضابط كل فرض من فرائض الصلاة .

✳️ المناف الرابع عشر : القِيء •

وقد نص المالكية على ذكره من المنافيات المبطلّة للصلاة ^(١) دون الوضوء ^(٢) والقِيء - كما تقدم - ^(٣) من منافيات صحة الوضوء عند الجمهور ، فأولئك أن يكون منافيا للصلاة ، لأن الطهارة شرط صحتها •

✳️ المناف الخامس عشر : الموت :

وقد انفرد الحنفية بذكره من المنافيات المبطلّة للصلاة • ^(٤)
قال المحقق ابن عابدين في رد المحتار : " وتظهر ثمرته : في الامام لو مات بعد القعدة الأخيرة بطلت صلاة المقتدين به ، فيلزمهم استئنافها • ^(٥)

✳️ المناف السادس عشر : متابعة المسبوق امامه في سجود السهو بعد تأكد انفراده بالقيام الى ما فاتته بعد سلام امامه ، أو قبله بعد أن قعد قدر التشهد • وبهذا المناف قال فقهاء الحنفية • ^(٦)

ويرى المالكية : أن سجود المسبوق عمدا مع امامه للسهو يبطل للصلاة اذا كان السجود بعديا ، وكذا ان كان قبليا ^(٧) ولم يلحق مع الامام ركعة

(١) انظر : مختصر خليل ، ص ٢٧ ، سراج السالك ، ج ١ ، ص ١١٨ •

(٢) في باب نواقض الوضوء •

(٣) في نواقض الوضوء •

(٤) انظر : بدائع الصنائع ، ج ١ ، ص ٢٤١ ، البحر الرائق ، ج ٢ ، ص ١٤ •

(٥) رد المحتار ، ج ١ ، ص ٦٢٩ •

(٦) انظر : الدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه ، ج ١ ، ص ٦٣٠ ، مراقي الفلاح ، ص ٦٣ •

(٧) والسجود البهري ، ما كان شرعية السجود فيه للسهو بعد الصلاة ، وذلك في مواضع

أشار اليها المالكية في باب سجود السهو ، وعكسه القبلي •

بسجديتها (١) .

وذهب الشافعية : الى أن القياس في قيام المسبوق ليأتي بما عليه بعد سلام امامه هو لزوم العود لمتابعة امامه . (٢)

والمعتمد من مذهب أحمد : أن المسبوق لا يخلو اما أن يستتم قائمًا ويشرع في القراءة فيحرم رجوعه وتبطل به صلاته كما لو نهض من التشهد الأول ، أو لا يشرع في القراءة بعد استتمامه قائمًا : فيكره رجوعه ، أو لا يستتم قائمًا : فيلزمه المتابعة والحالة هذه . (٣)

*** المناف السابع عشر :** قراءة المصلي من كل ما فيه قرآن .

والى عده من المنافيات ذهب الحنفية ، سواء كانت القراءة من محصف أو محراب أو نحوهما . (٤)

وذهب المالكية والشافعية والحنابلة : الى صحة صلاته والحالة هـذه قال المالكية : مع الكراهة . (٥)

*** المناف الثامن عشر :** زيادة أربع ركعات سهوا في الثلاثية والرباعية ،
وركعتين في الثنائية .

وقد انفرد فقهاء المالكية بذكره من المنافيات التي يقع بها بطلان

(١) انظر: شرح منح الجليل، ج ١، ص ١٨٨ ، أسهل المدارك ، ج ١، ص ٢٨٢ .

(٢) انظر: فتح الجواد ، ج ١، ص ١٥٨ ، شرح روض الطالب ، ج ١، ص ١٩٤ .

(٣) انظر: كشف القناع ، ج ١، ص ٤٠٨ ، الروض المربع ، ج ١، ص ٩٧-٩٨ .

(٤) انظر: متن الوقاية ، ج ١، ص ٦٠ ، المختار للفتوى ، ج ١، ص ٦٠ .

(٥) انظر: شرح الزرقاني، ج ١، ص ٢٨٦ ، المجموع ، ج ٤، ص ٩٥ ، المبدع ،

الصلاة . (١)

والتقييد بالزيادة سهوا - والحالة هذه - لأن الزيادة عمدا مبطلــــــــــــــــة
ولو كانت أقل من ركعة . (٢)

وظاهر قول الجمهور : أن الزيادة سهوا من جنس الصلاة لا تبطلها ، بل
توجب سجود السهو . (٣)

✽ المناف التاسع عشر : تذكر أولى الصلاتين الحاضرتين في الصلاة الأخرى .

ومثال ذلك : أن يتذكر في صلاة العصر قبل الغروب أن عليه الظهر ، أو يتذكر
وهو في العشاء قبل الفجر أن عليه المغرب ، فتبطل التي هو فيها . (٤)

والى عده من المنافيات ذهب بعض المحققين من فقهاء المالكية . (٥)

(٦)

قلت : وهو مذهب الحنفية والحنابلة في تذكر كل صلاة فائتة في حاضرة ،

سواء كانت الفائتة مجموعة للحاضرة أم لا .

بيد أن محل البطلان لدى الفريقين (٧) : إذا لم يضق الوقت عن فعل الفائتة

ثم الحاضرة ، والا سقط الترتيب وصح أداء الحاضرة . (٨)

(١) انظر : متن العشماوية ، ص ١٠ ، سراج السالك ، ج ١ ، ص ١١٩ .

(٢) انظر : المراجع المتقدمة ، وحاشية الدسوقي ، ج ١ ، ص ٢٨٨ .

(٣) انظر : اللباب ، ج ١ ، ص ٩٥ ، الوسيط ، ج ٢ ، ص ٦٦٩ ، الروض المربع ، ج ١ ، ص ٩٤ .

(٤) الشرح الصغير ، ج ١ ، ص ٤٧٨ .

(٥) انظر : شرح الزرقاني ، ج ١ ، ص ٢٢٧ ، ٢٥٠ ، شرح الخرخشي ، ج ١ ، ص ٣٢٨ ، ،

الشرح الصغير ، ج ١ ، ص ٤٧٨ .

(٦) انظر : الفتاوى الهندية ، ج ١ ، ص ١٢٢ ، كشف القناع ، ج ١ ، ص ٢٦٢ .

(٧) أي الحنفية والحنابلة .

(٨) انظر : الدر المختار ، ج ٢ ، ص ٦٦ ، التنقيح ، ص ٥٩ .

زاد الحنفية : ولم تكثر الفوائت كثرة حقيقية أو حكمية (١) ، والا فان

كثرت سقط الترتيب بين الفائتة والوقتية ، وبين الفوائت بعضها مع بعض .

ونذهب الفريق الآخر من المالكية : الى النظر بين أن يذكر أولى الحاضرتين

في أثناء الأخرى فتصح المؤداة والحالة هذه ، أو قبل الشروع فيها فتبطل . (٢)

والمعتمد من مذهب الشافعية : أن الترتيب سنة لا شرط ، قال في شرح

المنهج : " ولو تذكر فائتة بعد شروعه في حاضرة : أتمها ضاق الوقت

أو اتسع " . (٣)

✽ المناف العشرون : رجوعه عمدا لواجب بعد شروعه في ركن بعده :

وقد انفرد الحنابلة بذكره من المنافيات الموجبة لبطلان الصلاة .

ومثلوا له : برجوع المصلي - عمدا عالما بالتحريم - للتشهد الأول بعد

(١) ومثال الحكمية : اذا ترك فرضا ثم صلى بعده صلوات وقتية ذاكرا للمتروكة ،

فان الوقتيات في حكم الفوائت وفسادها موقوف الى أن تظهر صحتها بكثرة

الفوائت قبل فعل المتروكة .

وهل كثرة الفوائت بأداء ست صلوات بعد المتروكة ؟ وهو ما مشى عليه عامة

كتب الحنفية كما قال ابن عابدين ، أو المعتبر خروج وقت الخامسة حتى يصير

مع المتروكة ستا ؟ وبه قال الحصكفي وغيره من فقهاء الحنفية .

انظر : الدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه ، ج ٢ ، ص ٧١ - ٧٢ ، مراقي الفلاح ،

ص ٨٩ ، الهداية ، ج ١ ، ص ٤٩٠ - ٤٩١ ، متن الوقاية ، ج ١ ، ص ٧١ ، غرر الاحكام ،

ج ١ ، ص ١٢٤ - ١٢٥ .

(٢) انظر : شرح منح الجليل ، ج ١ ، ص ١٨٥ - ١٨٦ ، حاشية الدسوقي ، ج ١ ، ص ٢٨٧ ،

حاشية البناني ، ج ١ ، ص ٢٢٧ .

(٣) فتح الوهاب ، ج ١ ، ص ٣١ .

شروعه في القراءة ، وكذا رجوعه لتسبيح الركوع أو السجود بعد اعتداله منهما .^(١)

وذهب الشافعية : الى أن رجوع المصلي عمدا الى التشهد الأول بعد

انتصابه موجب لبطلان صلاته^(٢) ، وكذا نحو رجوعه الى القنوت بعد تمام

سجوده .^(٣)

ويرى الحنفية والمالكية : أن رجوع المصلي عمدا الى التشهد الأول بعد

قيامه^(٤) غير موجب للبطلان . قال ابن الهمام : " لأن غاية الأمر في الرجوع

الى القعدة الأولى أن يكون زيادة قيام في الصلاة ، وهو وإن كان لا يحل لكن

بالصحة لا يخل " .^(٥)

(١) انظر : مطالب أولي النهى ، ج ١ ، ص ٥٣٧ ، منار السبيل ، ج ١ ، ص ٩٩ .

(٢) انظر : تحفة المحتاج ، ج ٢ ، ص ١٧٨ ، ١٨٤ ، ترشيح المستفيدين ، ص ٧٧ .

(٣) وإن كانوا يرون سنية كلا من التشهد والقنوت ، لأن الصلاة مشتملة عندهم كما تقدم على فرض وسنة . انظر : الغاية القصوى ، ج ١ ، ص ٣٠٣ ، مواهب المصم ، ج ١ ، ص ١٨٩ - ١٩٠ .

(٤) بيد أن القيام المعتبر لحرمة الرجوع عند الحنفية : هو انتصابه قائما ، ولدى المالكية : أن يفارق الأرض بيديه وركبتيه جميعا ، انظر : نور الايضاح ، ص ٤٩ ، الرسالة ، ص ٢٩ .

(٥) شرح فتح القدير ، ج ١ ، ص ٥٠٩ ، وانظر : البحر الرائق ، ج ١ ، ص ١٠١ ، وانظر للمالكية : شرح الزرقاني ، ج ١ ، ص ٢٦٠ - ٢٦١ ، سراج السالك ، ج ١ ، ص ١٢٤ .

✽ المناف الحادى والعشرون : مرور الكلب الأسود البهيم .

وبه قال الحنابلة من المنافيات المبطله للصلاة . (١)

والمشهور من قول الحنفية : والمالكية والشافعية : أن مرور الكلب

الأسود غير مبطل مطلقا . (٢)

✽ المناف الثانى والعشرون : ترك الواجب عمدا .

وبعدّه من المنافيات انفرد فقهاء الحنابلة . (٣)

ويرى الحنفية : أن ترك الواجب لا يفسد الصلاة ، بل يوجب الاثم

في العمد ، وسجود السهو حال النسيان . (٤)

✽ ✽ ✽

(١) انظر : الهداية ، ج ١ ، ص ٣٩ ، الروض المربع ، ج ١ ، ص ٩٠ .

(٢) انظر : مراقى الفلاح ، ص ٦٢ ، بداية المجتهد ، ج ١ ، ص ١٢٠ ، مغنى المحتاج ،

ج ١ ، ص ٢٠١ .

(٣) انظر : مطالب أولي النهى ، ج ١ ، ص ٥٣٦ ، الهداية للكلوذاني ، ج ١ ، ص ٣٧ .

(٤) انظر : الدر المنتقى ، ج ١ ، ص ٨٨ ، مجمع الأنهر ، ج ١ ، ص ٨٨ .

ولم يذكر المالكية والشافعية للصلاة واجبات ، بل هي مشتملة - عندهم - على فرائض

وسنن لا يقع بتركها عمدا أو سهوا بطلان الصلاة ، بل يجبر بسجود السهو . انظر :

القوانين ، ص ٢٨ ، الاقناع للخطيب ، ج ٢ ، ص ٤٩ .

المطلب الثاني

في ضابط ما يتحقق به الفساد من كل مناف

ويمكن أن نجلي القول في ضابط ما يقع به الفساد من كل مناف حسب ما قدمناه من الترتيب •

* فأول تلك المنافيات : كل موجب لوضوء أو غسل •

وقد تقدم لنا القول في بيان ضابط كل مناف يقع به بطلان الطهارة عند الفقهاء ^(١) ، بيد أنه يحسن التنبيه إلى أن بطلان الصلاة بالحدث عند الحنفية مقيد بما إذا لم يجز للمملي البناء ، فإن جاز له البناء بأن توافرت شروطه لم تبطل به الصلاة ، بل يتوضأ ويبني على ما مضى من صلاته •

وشروط صحة البناء اثني عشر :

أحدها : أن يكون الحدث مما لا اختيار للعبد فيه ، ولا في سببه ^(٢) ، فلو أحدث عمدا أو كان بسبب شجة أو عضة ونحوها لم يصح البناء •

الشرط الثاني : أن يكون الحدث موجبا للوضوء فحسب ، فلا يبني من نام فاحتلم في الصلاة ، أو أنزل بتفكير ونحوه ، أو أصابته نجاسة مانعة من الصلاة من غير سبق حدث سواء كانت من بدنه أو من خارج •

الشرط الثالث : أن لا يكون الحدث مما يندر وجوده ، فيستأنف مع اغماء

وقهقهة •

(١) لدى وقوفنا على كل من منافيات الوضوء والغسل المتقدمين في المبحث السابق •

(٢) وهذا النوع من الأحداث يطلق عليه الحنفية حدثا سماويا ، لوقوعه بغير

اختيار المتطهر كسبق الحث ونحوه •

الشرط الرابع : أن لا يفعل فعلا له منه بد ، كما لو وحد ماء للوضوء .

فذهب الى ماء أبعد منه بلا عذر .

الشرط الخامس : أن لا يأتي بمناف للصلاة ، فلو تكلم بكلام من كلام

الناس بعد الحدث فسدت .

الشرط السادس : أن ينصرف من ساعته فلا يتراخ عنه قدر أداء ركن

بلا عذر كزحمة ، والافان مكث قدر أداء ركن بلا عذر فسدت .

الشرط السابع : أن لا يؤد ركننا مع الحدث ، فلو سبقه الحدث في سجوده فرفع

رأسه قاصدا الأداء فانه يستأنف .

الشرط الثامن : أن لا يؤد ركننا مع المشي في حالة الرجوع ، فلو قرأ

بعد الوضوء حالة اياه استأنف .

الشرط التاسع : أن لا يظهر حدثه السابق بعد الحدث السماوي ، فلو

سبقه حدث فذهب فانقضت مدة مسحه أو رأى الماء وكان متيمما : فانه يستأنف .

الشرط العاشر : أن لا يتذكر فائتة عليه بعد الحدث وهو صاحب ترتيب ، فلو

تذكرها لم يضح بناؤه حتما .

الشرط الحادي عشر : أن يعود ويتم صلاته خلف امامه اذا كان مقتديا

حتى لو أتم في مكان وضوءه فسدت ، بخلاف المنفرد فيخير بين العود وعدمه .

الشرط الثاني عشر : أن لا يستخلف الامام غير صالح لها كأبي وصبي وامرأة ،

فلو استخلف أحدهم فسدت صلاته وصلاة القوم . (١)

(١) انظر في هذه الشروط : البحر الرائق ، ج ١ ، ص ٣٦٧ - ٣٦٩ ، الدر المختار

وحاشية ابن عابدين عليه ، ج ١ ، ص ٥٩٩ - ٦٠٠ .

✽ المناف الثاني : ترك ركن من أركان الصلاة .

وضابط ما يوجب بطلان الصلاة من هذا المناف : يقع بترك المصلي الركن عمدا ، أو سهوا ولم يذكره الا بعد الخروج من المسجد أو فعل مناف للصلاة من كلام أو حدث ، وهذا محل اتفاق بين الحنفية والمالكية ^(١) ، زاد المالكية : أو طال الفصل عرفا .

قلت : وهو مذهب الشافعية والحنابلة ^(٢) ، الا أنهم أدخلوا في الضابط : ترك المصلي الركن سهوا ، ثم شروعه - بعد تذكر الركن المتروك - في فعل مثل المتروك من الركعة الثانية - عند الشافعية ^(٣) ، أو في قراءة الثانية لــــذي الحنابلة . ^(٤)

كما قيدوا الموجب للبطلان في السهو : بما اذا وقع بعد طول فصل ، أو نحو الحدث دون الخروج من المسجد ، قال الشافعية : الا اذا كان المتروك سلاما فانه يأتي به طال الفصل أم لم يطل حيث لم يأت بمبطل .

(١) انظر: الدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه ، ج ٢ ، ص ٩١ ، الشرح الكبير

وحاشية الدسوقي عليه ، ج ١ ، ص ٢٩٣ .

(٢) انظر: نهاية المحتاج وحاشية الشبراملسي عليه ، ج ١ ، ص ٥١٩ - ٥٢١ ، كشف

القناع ، ج ١ ، ص ٣٩٩ - ٤٠٠ ، ٤٠٣ .

(٣) حيث نصوا على أن تذكر المتروك قبل بلوغ فعل مثله من ركعة أخرى موجب

لفعله فورا بعد تذكره ، والا فان تأخر بطلت صلاته .

(٤) أي : أو شروعه بعد تذكر الركن المتروك في قراءة الركعة الثانية ، فان ذلك

مبطل لصلاته ، اذ يلزمه العود والحالة هذه الى الركن المتروك ، والا فان

لم يتذكر المتروك الا بعد شروعه في قراءة الثانية صحت ركعته الثانية

أولى .

* المناف الثالث : الكلام .

وضابط ما يفسد الملاة من الكلام : يقع بالنطق - عمدا - بحرفيـــــــــــــــــن
أو حرف مفهم . (١) *هذه هي النقط*

بقينا من هذا الضابط في النقاط التالية :

أحداها : في وقوع النطق سهوا أو اكراها أو جهلا هل يأخذ حكم العمد ؟

موطن خلاف بين أهل العلم .

فالمشهور من مذهب أبي حنيفة وأحمد : اعتبار البطلان بالنطق ولو سهوا

أو جهلا أو باكره . (٢)

ونهب المالكية والشافعية (٣) : الى النظر بين أن يتكلم المصلي عمدا

أو بكره فتبطل به صلاته ، أو يقع ذلك سهوا : فيعذر في يسيره دون كثيره .

وألحق المالكية بحكم العمد : الكلام جهلا بالتحريم ، وهو لدى الشافعية

ملحق بالسهو فيعفى عن يسيره دون كثيره .

الثانية : فيمن تكلم مغلوبا على الكلام بأن خرجت منه الحروف بغير

اختياره ، هل يوجب ذلك بطلان صلاته ؟ يختلف القول بين الفقهاء في هذه

المسألة حسب اختلاف صورها :

أ - فمن نام يسيرا في صلاته على هيئة غير موجبة لبطلان صلاته (٤)

(١) انظر : البحر الرائق ، ج ٢ ، ص ٢ ، شرح الخرشي ، ج ١ ، ص ٣٣٠ ، مواهب الصمد ،

ج ١ ، ص ٢١٢ ، مطالب أولي النهى ، ج ١ ، ص ٥٢٠ - ٥٢١ .

(٢) انظر : الدر المنقى ، ج ١ ، ص ١١٧ ، نيل المآرب ، ج ١ ، ص ١٧١ .

(٣) انظر : شرح أبي الحسن ، ج ١ ، ص ٢٨٦ ، فتح الجواد ، ج ١ ، ص ١٤٧ ، ١٤٩ .

(٤) التي تقدمت لدى وقفنا على ضابط النوم الموجب لبطلان الطهارة ومذاهب

العلماء في ذلك .

فتكلم : بطلت صلاته في المشهور من مذهب أبي حنيفة . (١)

ويرى الحنابلة : صحة صلاته والحالة هذه ، قال الامام البهوتي : لأنه مغلوب على الكلام أشبه ما لو غلط في القرآن فأتى بكلمة من غيره ، ولأن النائم مرفوع عنه القلم (٢) .

ب - من غلبه عطاس ونحوه كسعال وتثاؤب فبان منه حرفان أو أكثر : لم يضره ذلك ، وبه قال الحنفية والشافعية والحنابلة ، وهو ظاهر مذهب مالك (٣) .
بيد أن اعتبار ذلك عند الشافعية مقيد : بما اذا قل ، فان كثر بطلت به صلاته . (٤)

ج - من سبق على لسانه حال قراءته كلمة ليست من القرآن : فان صلاته تصح والحالة هذه ، وعلى ذلك يتفق قول الشافعية والحنابلة . (٥)
الثالثة : في النطق بصوت لا هجاء له (٦) ، هل يقع به البطلان ؟ للمالكية مع الجمهور في هذه المسألة خلاف :

-
- (١) انظر: الدر المختار ، ج ١ ، ص ٦١٤ ، مراقي الفلاح ، ص ٦١ .
 - (٢) شرح المنتهى ، ج ١ ، ص ٢١٣ ، وانظر : الفروع ، ج ١ ، ص ٤٩٠ .
 - (٣) انظر: الدر المنقى ، ج ١ ، ص ١١٩ ، الشرح الصغير ، ج ١ ، ص ٤٨٣ ، الاقناع للخطيب وحاشية البجيرمي عليه ، ج ٢ ، ص ٧٣ ، كشف المخدرات ، ج ١ ، ص ٨١ .
 - (٤) انظر: نهاية المحتاج ، ج ٢ ، ص ٣٦ .
 - (٥) انظر: تحفة المحتاج ، ج ٢ ، ص ١٤٠ ، المبدع ، ج ١ ، ص ٥١٤ .
 - (٦) كالأصوات المادرة من بعض الطير أو الحيوانات ، وكذا ما تستعطف به .

فيرى المالكية : البطلان بمطلق الصوت ولو خلا من الحروف ، قال

الساوى : لكونه - أى التصويت - من معنى الكلام . (١)

وذهب جمهور الحنفية والشافعية والحنابلة : الى تقييد البطلان بما كان

بحرفين أو حرف مفهم ، دون ماكان بصوت لا حروف له أو بحرف غير مفهم
فتصح معه الصلاة والحالة هذه . (٢)

الرابعة : في التنحنح والبكاء ونحوه كالأنين والتأوه اذا بان منه حرفان

هل يتحقق به البطلان ؟ موطن نظر وتفصيل :

١ - فالتنحنح يختلف فيه الفقهاء على قولين :

فالمشهور من مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد (٣) : البطلان اذا بان منه

حرفان ، بيد أنهم اختلفوا - بعد ذلك - في محل البطلان .

فالمحل عند الحنفية : ان لم يكن تنحنحه بعذر أو غرض صحيح (٤) ، وهو

ظاهر قول الحنابلة (٥) ، ولدى الشافعية : ان كان كثيرا مطلقا ، أو قليلا

(١) بلغة السالك ، ج ١ ، ص ١١٧ ، وانظر : المذهب : شرح الزرقاني ، ج ١ ، ص ٢٥١ .

(٢) انظر : الدر المختار ، ج ١ ، ص ٦١٤ ، حاشية الجمل ، ج ١ ، ص ٤٢٥ ، كشف
القناع ، ج ١ ، ص ٤٠٢ .

(٣) انظر : البحر الرائق ، ج ٢ ، ص ٤-٥ ، مغني المحتاج ، ج ١ ، ص ١٩٥ ، شرح
المنتهى ، ج ١ ، ص ٢١٣ .

(٤) كمن نشأ من طبعه ، أو لتحسين صوته ، أو ليهتدى امامه ، أو للاعلام أنه
في الصلاة .

(٥) حيث نصوا على تقييد البطلان بتنحنحه لغير حاجة ، ومثلوا له بما وقع
للمروذى مع الامام أحمد . قال : كنت آتي أبا عبد الله فيتحنح في صلاته لأعلم
أنه يصلي . انظر المرجع المتقدم للحنابلة .

لم يغلبه أو يتعذر معه ركن قولي من أركان الصلاة ، كالقراءة الواجبة .
ويرى فقهاء المالكية : صحة صلاته ولو بان في تنحنحه حرفان أو كان
بغير حاجة مالم يكثر . (١)

٢ - وأما البكاء ونحوه كالأنين والتأوه : فيتفق قول الفقهاء على وقوع البطلان بها .

بيد أن محل البطلان عند الحنفية والحنابلة : إذا لم يغلبه ذلك ، أو كان
لغير ذكرجنة أو نار . (٢)

ويرى المالكية : تقييد البطلان في الأنين بما إذا لم يغلبه ، وفي البكاء :
بما إذا لم يغلبه وكان لغير تخشع (٣) ، والا فان غلبه الأنين أو كان بكاء
غلبه من خشية الله فحكمه كالكلام يفرق بين عمدته وسهوه كما تقدم .
ونذهب الشافعية : الى التقييد بما إذا لم يغلبه وكان كثيرا ، والا فـان

(١) وهذا قول الامام مالك ، وبه أخذ ابن القاسم واختاره الأبهري والبخاري وخليل
في مختصره ، وفي المذهب قول آخر : بأن التنحنح ان كان لغير حاجة أخذ
حكم الكلام فيفرق فيه بين عمدته وسهوه ، كما تقدم . انظر : الشرح الكبير
وحاشية الدسوقي عليه ، ج ١ ، ص ٢٨١ - ٢٨٢ ، شرح منح الجليل ، ج ١ ، ص ١٨٢ ،
الكواكب الدرية ، ج ١ ، ص ٨٩ .

(٢) انظر في المذاهب عند الفريقين : الدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه ،
ج ١ ، ص ٦١٩ ، المغني لابن قدامة ، ج ١ ، ص ٧٠٦ ، شرح المنتهى ، ج ١ ، ص ٢١٣ ،
الروض المربع ، ج ١ ، ص ٩٦ .

(٣) انظر : شرح الخرشي وحاشية العدوى عليه ، ج ١ ، ص ٣٢٥ ، الشرح الكبير وحاشية
الدسوقي عليه ، ج ١ ، ص ٢٨٤ .

غلبه وكان يسيرا لم تبطل به صلاته . (١)

الخامسة : في النطق بآي القرآن قاصدا الجواب ، كقوله لمن طلب عليه

الاذن بالدخول : ﴿ ادخلوها بسلام آمين ﴾ (٢) أو ﴿ ادخلوا الجنة أنتم وأزواجكم ﴾ (٣) ونحو ذلك .

وللحنفية في هذه المسألة خلاف مع الجمهور :

فالمعتمد من مذهب أبي حنيفة : فساد صلاته والحالة هذه . (٤)

ونذهب الجمهور (٥) : الى القول بصحة صلاته ، غير أن الشرط عند

المالكية : أن يكون الذكر في محله - كقوله بعد قراءة الفاتحة لمن طلب

الاذن بالدخول الآية المتقدمة - والا فان لم يكن الذكر في محله بأن كان في

أثناء الفاتحة أو آية الكرسي فاستأذن عليه شخص فانتقل الى قوله ﴿ ادخلوها

بسلام ﴾ فانها تبطل . قال الدردير : لأنه صار بانتقاله مما فيه الى ما ذكر

في معنى المكالمة . (٦)

والشرط لدى الشافعية : أن يقدم مع الجواب قراءة ، والا فان لم يقدم معه

قراءة بطلت صلاته . (٧)

(١) انظر : فتح الجواد ، ج ١ ، ص ١٤٧ ، حاشية البجيرمي ، ج ١ ، ص ١٨٣ .

(٢) سورة الحجر ، آية ٤٦ .

(٣) سورة الزخرف ، آية ٧٠ .

(٤) انظر : مراقي الفلاح ، ص ٦١ - ٦٢ ، شرح فتح القدير ، ج ١ ، ص ٣٩٩ .

(٥) انظر : الشرح الصغير ، ج ١ ، ص ٤٨٦ - ٤٨٧ ، الوسيط ، ج ٢ ، ص ٦٥٦ ، كشاف

القناع ، ج ١ ، ص ٣٨١ .

(٦) الشرح الصغير ، ج ١ ، ص ٤٨٧ .

(٧) انظر : الوسيط ، ج ٢ ، ص ٦٥٦ ، اعانة الطالبين ، ج ١ ، ص ٢١٧ .

السادسة : في فتحه بالقرآن على غير امامه ، وتختلف مذاهب العلماء

في صحة صلاة الفاتح وفسادها على قولين :

فالمشهور من مذهب أبي حنيفة ومالك : أن فتحه على غير امامه مفسد الا

إذا أراد التلاوة . قال الزيلعي : لأنه تعليم وتعلم من غير ضرورة فكان ممن
كلام الناس . (١)

ويرى فقهاء الحنابلة : صحة صلاته والحالة هذه مع الكراهة ، قال

الشمسي ابن قدامة : لأنه قرآن انما قصد قراءته دون خطاب الآدمي ، أشبهه
مالو ردّ على امامه . (٢)

* المناف الرابع : القهقهة :

وللفقهاء في ضابط ما يوجب البطلان من هذا المناف قولان :

أحدهما : ضبطه بما كان مسموعا له ولجيرانه أو مسموعا له فحسب ،

ولولم تبدو أسنانه أو تظهر القاف والهاء في لسانه . وهذا هو المشهور ممن
مذهب أبي حنيفة (٣) ، وهو ظاهر قول المالكية (٤) ،

(١) تبیین الحقائق ، ج ١ ، ص ١٥٦ ، وانظر : شرح متن الوقاية ، ج ١ ، ص ٥٩ ، أقرب
المسالك ، ص ١٩ .

(٢) الشرح الكبير ، ج ١ ، ص ٦١٧ ، وانظر : غاية المنتهى ، ج ١ ، ص ١٤٧ .

(٣) الا أنهم يرون الأول - وهو ما كان مسموعا له ولجيرانه - قهقهة توجب بطلان
الطهارة والصلاة معا ، دون ما كان مسموعا له فقط ، فهذا ضحك يوجب بطلان
الصلاة فحسب . انظر : رد المحتار ، ج ١ ، ص ١٤٤ - ١٤٥ ، الفتاوى الهندية ،
ج ١ ، ص ١٢ .

(٤) حيث حدوا القهقهة بمطلق الضحك بصوت . انظر : شرح منح الجليل ،
ج ١ ، ص ١٨٤ ، الثمر الداني ، ص ١٨٦ .

والحنابلة (١).

والقول الآخر : تقييد البطلان بما بان منه حرفان أو حرف مفهم ضحكا
كان أو قهقهة ، والا فان بان عنده حرف واحد غير مفهم أو لم يبين منه
شيء لم تبطل . والى هذا القول ذهب فقهاء الشافعية . (٢) .

* المناف الخامس : الأكل والشرب *

وضابط مايقع به البطلان من هذا المناف : يقع بالأكل أو الشرب الكثيرين
مطلقا ، أو بتعمد الأكل ولو قل ، وهذا قدر متفق عليه بين أهل العلم .

ثم اختلفوا - بعد - في الأكل أو الشرب سهوا على قولين :

أحدهما : القول بالبطلان مطلقا ، قل المأكول أو أكثر ، واليه ذهب الحنفية
قالوا : الا أن يبتلع ما بين أسنانه من مأكول دون الحمصة أو شيء يسير مما يبتلع
ذوبه كسكر بقي طعم حلاوته . (٣)

والقول الآخر : اغتفار اليسير منه دون الكثير فيبطل ، وهو مذهب جمهور
الفقهاء ، قال المالكية : ويجبره بسجود السهو .

(١) وذلك لاعتبارهم البطلان بمطلق القهقهة بان منه حرفان أم لم يبين ، ولاريب
أن في القهقهة اسماع للغير أو للنفس على أقل تقدير ، قالوا :
دون الضحك فتبطل به الصلاة ان بان منه حرفان ، والا لم تبطل ، انظر :
كشف القناع ، ج ١ ، ص ٤٠١ - ٤٠٢ ، مطالب أولي النهى ، ج ١ ، ص ٥٢٠ -
٥٢١ .

(٢) انظر : الاقناع للخطيب وحاشية البجيرمي عليه ، ج ٢ ، ص ٧٢ ، ٧٩ ، تحفة
الطلاب وحاشية الشرقاوى عليه ، ج ١ ، ص ٢٢٢ .

(٣) انظر في المذهب عند الحنفية : الدر المنقى ، ج ١ ، ص ١٢٠ ، الدر المختار
وحاشية ابن عابدين عليه ، ٦٢٣ .

وهل يدخل في ذلك بلع مابين أسنانه ونحو ذوب سكر في فيه ؟ موطن

خلاف :

فالمعتمد من مذهب مالك (١) وأحمد (٢) : اغتفار بلع مابين أسنانه ، دون

ذوب السكر فيبطل عمده دون سهوه .

ويرى الشافعية : بطلان صلاته بهما ، الا أن يجرى به الريق من غير

اختياره (٣) .

بقي لنا من ذلك أن نشير : الى أن الحنابلة قد نصوا على اغتفار

اليسير من الشرب في النفل خاصة ، قال في المبدع : لأن مدّ النفل وإطالته

مستحبة مطلوبة ، فيحتاج معه كثيرا الى جرعة ماء لدفع العطش ، كما سُمح

به جالسا وعلى الراحلة . (٤)

* المناف السادس : الأفعال الصادرة من غير جنس الصلاة .

وضابط المبطل للصلاة من هذا المناف : يقع بالعمل الكثير ، المتوال ،

(١) انظر في المذهب عند المالكية : الشرح الصغير ، ج ١ ، ص ٤٧٠ ، ٤٧٦ - ٤٧٧ ،

٤٨٧ ، الكواكب الدرية ، ج ١ ، ص ٨٩ .

(٢) انظر في المذهب عند الحنابلة : شرح منتهى الإرادات ، ج ١ ، ص ٢١٢ ، الروض

المربع ، ج ١ ، ص ٩٤ - ٩٥ .

(٣) انظر في المذهب لدى الشافعية : روضة الطالبين ، ج ١ ، ص ٢٩٦ ، فيض

الاله المالک ، ج ١ ، ص ١٣٤ .

(٤) المبدع ، ج ١ ، ص ٥٠٧ .

من غير جنس الصلاة ، وهذا قدر متفق على القول به بين الفقهاء . (١)

نبقى من هذا الضابط في أطراف هي محل نزاع بين أهل العلم :

أحداها : في حد الكثرة لدى كل فريق . وللعلماء في ذلك قولان :

فالمشهور من مذهب أبي حنيفة ومالك : أن الكثير هو ما يعتقد الناظر

لفاعلها أنه ليس في صلاة . (٢)

ومذهب الشافعية والحنابلة : إلى أن حد الكثرة معتبرة بالعرف والعادة (٣).

الطرف الثاني : في وقوع الفعل ضرورة أو سهوا أو جهلا هل يوجب

البطلان . ؟ محل تفصيل ونظر :

١ - قصور الفعل ضرورة ، كالصلاة حال اشتداد الخوف وهرب من عدو

ونحوهما : لا يوجب البطلان ، وعلى ذلك نص جمهور المالكية والشافعية والحنابلة (٤).

(١) انظر: الدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه ، ج ١ ، ص ٦٢٤ ، ٦٢٧ ، الشرح

الصغير ، ج ١ ، ص ٤٧٦ - ٤٨٥ ، فتح المعين ، ج ١ ، ص ٢١٣ ، الكافي

لابن قدامة ، ج ١ ، ص ١٦٤ .

بيد أن اعتبار التوالي عند المالكية مستفاد من ظاهر تحديدهم الكثرة

بأنها ما يظن مشاهدتها أنه ليس في صلاة ، وعليه فالعمل الكثير إذا تفرق

في أجزاء الصلاة لم يصح ظن مشاهدتها أنه ليس في صلاة . انظر

المرجع المتقدم .

(٢) انظر: البدائع ، ج ١ ، ص ٢٤١ ، الشرح الصغير ، ج ١ ، ص ٤٨١ ، ٤٨٥ .

(٣) انظر: منهاج الطالبين ، ص ١٤ ، منار السبيل ، ج ١ ، ص ٩٨ .

(٤) انظر: شرح منح الجليل ، ج ١ ، ص ٢٧٤ ، شرح المحلي عليه ، ج ١ ، ص

٣٠٠ - ٣٠١ ، شرح المنتهى ، ج ١ ، ص ٢١١ ، ٢٨٩ .

وألحق الشافعية بهذا الحكم : صدور الأفعال الكثيرة في صلاة النفل فلا يبطلها . (١)

ونذهب فقهاء الحنفية : الى بطلان صلاته بالمشي^(٢) ونحوه كالركوب والقتال الكثير ، لا بقليل كرمية سهم . (٣)

٢- ووقوع الفعل سهوا : مبطل للصلاة قولا واحدا بين المالكية والشافعية والحنابلة . (٤)

٣- والجهل كالعلم في الحكم . وعلى ذلك يتفق قول الشافعية والحنابلة^(٥).

✽ المناف السابع : انتقاله من صلاة الى أخرى مغايرة للأولى .

وضابط ما يحصل به البطلان من هذا المناف : يقع بانتقال المصلي من صلاته التي فيها الى أخرى تغايرها - ولو من وجه - بنية وتكبير . قال ابن نجيم : " وصورتها : صلى ركعة من الظهر ثم افتتح العصر أو التطوع بتكبيره فقد أفسد الظهر " . (٦)

والتقييد بالمغايرة خرج به : ما لو صلى ركعة من الظهر فكبر ينشأ عن الاستئناف للظهر بعينها فلا يفسد ما أداه ، بل يحتسب بتلك الركعة إلا أن يتلفظ

(١) انظر : تحفة المحتاج ، ج ٢ ، ص ١٥٢ .

(٢) قالوا : إلا أن يكون المشي لاصطفاف نحو العدو ، أو رجوع لاصطفاف خلف الإمام فلا تبطل به الصلاة .

(٣) انظر : الدر المنقذ ، ج ١ ، ص ١٧٧-١٧٨ ، الدر المختار ، ج ٢ ، ص ١٨٨ .

(٤) انظر : الشرح الصغير ، ج ١ ، ص ٤٧٦-٤٧٧ ، مواهب الصمد ، ج ١ ، ص ٢١٥ ، التنقيح ، ص ٧٢ .

(٥) انظر : مغني المحتاج ، ج ١ ، ص ٢٠٠ ، الروض المربع ، ج ١ ، ص ٩٤ .

(٦) البحر الرائق ، ج ٢ ، ص ٩ .

بالنية فيصير مستأنفا ، لأن التلفظ بالنية كلام مفسد للصلاة الأولى

فصح الشروع الثاني •

واعتبار المغيرة ولو من وجه : ليدخل في ذلك ما لو كان منفردا

في فرض فكبر ينوي الاقتداء أو عكسه فانه يفسد ما أدى قبله ويصير شارعا في الثاني (١) •

* المناف الثامن : القيء •

وضابط المبطل من هذا المناف : يقع بتعمد القيء مطلقا قل أم كثر

طاهرا أم نجسا ، وكذا بغلبته مع ابتلاع شيء منه ، أو خروجه نجسا بتغيره من حالته ، أو كثر الفعل منه بأن طال في معالجة خروجه •

فان خرج منه القيء غلبة طاهرا لم يتغير ولم يبتلع منه شيئا أو يكثر منه الفعل : لم تبطل صلاته والحالة هذه • (٢)

* المناف التاسع : مرور الكلب الأسود البهيم :

والبهيم : ما لولون فيه سوى السواد •

وضابط ما يتحقق به البطلان من هذا المناف : يقع بمرور الكلب بين المملي

وسترته ، أو دون ثلاثة أذرع ان لم يكن سترة ، في حق الامام والمنفرد فحسب •

فان مر بين يدي المأمومين : لم تبطل ، لأن سترة الامام سترة لمن خلفه ،

الا أن تبطل صلاة امامهم بمروره فتبطل صلاتهم تبعا • (٣)

وتمت •

(١) انظر في المذهب عند الحنفية : الدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه ، ج ١ ، ص

٦٢٣ ، الدر المنتقى ، ج ١ ، ص ١٢١ •

(٢) انظر : الشرح الصغير ، ج ١ ، ص ٤٧٣ ، سراج السالك ، ج ١ ، ص ١١٨ •

(٣) انظر : كشاف القناع ، ج ١ ، ص ٣٨٣ - ٣٨٤ ، الروض المربع ، ج ١ ، ص ٩٠ - ٩١ •

المبحث الثالث

=====

البطالان لحدوث مناف من منافيات الموم

=====

المبحث الثالث

البطلان لحدوث منافع من منافيات الصوم

وبيان القول في ضابط ما يقع به بطلان الصوم من تلك المنافيات أو المفطرات يتجلى في الوقوف على الأطراف التالية :

✽ أحدها : فيما يوجب القضاء منها فحسب :

ويشمل هذا الطرف أنواعا عدة من المفطرات • منها ما يقع البطلان بدخوله لبدن الصائم ، ومنها ما يفطر بخروجه منه •
 أ - فضايط ما يوجب القضاء مما يقع الفطر بدخوله للبدن موضع خـلاف بين أهل العلم :

فالذى عليه الحنفية ^(١) أن الضابط فيما يوجب القضاء : اذا وقع الفطر فيه من الصائم صورة لا معنى ، أو معنى لا صورة •

فمثال الأول : ابتلاع حصاة أو حديد ونحوهما مما ليس فيه صلاح البدن من غذاء أو دواء ، ولم يرغب الناس في أكله •

ومثال الثاني : الواصل الى جوفه أو دماغه بنحو حقنة أو استعاط أو تقطير في اذنه أو مداوة جائفة أو آمة • ^(٢)

(١) انظر : الدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه ، ج ٢ ، ص ٤٠٢ - ٤٠٤ ، ٤١٠ ، البحر

الرائق ، ج ٢ ، ص ٢٧٦ ، ٢٧٨ ، حاشية الطحطاوى ، ص ٤٤٤ •

(٢) الحقنة : صب الدواء في الدبر ، والاستعاط الدواء الذى يصب في الأنف •

والجائفة : الطعنة التي بلغت الجوف أو نفذته ، والآمة : مأخوذة من أممته

بالعصا اذا ضربت أم رأسه ، وهي الجلدة التي تجمع الدماغ •

انظر : المراجع المتقدمة •

فان أفطر المائم خطأ فظن أنه أفطر ، فأكل أو جامع عمدا : فعليه القضاء

فحسب .

والمشهور من مذهب مالك^(١) : أن موجب القضاء بالايصال للجوف من غير

طريق الفم كأنف وعين وأذن ولو بحقنة في دبر أو قبل لا احليل ، وكذا ايصال

متحلل للحلق - لا جامد - ثم رده ولو من طريق الفم .^(٢)

بيد أن قيد الاقطار بالجامد عند المالكية : أن يكون من منفذ عال فحسب ،

بخلاف المائع : فيفطر من منفذ عال وسافل .

والمذهب عند الشافعية : أن المدار على مسمى الجوف ، فيبطل المصوم

بوصول العين - وان قلت - لباطن الدماغ ، أو البطن ، أو المثانة ، ولو باطن

اذن أو احليل وان لم يصل الى الدماغ والمثانة .

قال في المغني : " وخرج بالعين : الأثر ، كالريح بالشم ، وحرارة الماء

وبرودته بالذوق ، وبالجوف : عما لو داوى جرحه الذي على لحم الساق أو الفخذ

فوصل^{الدواء} الى داخل المخ أو اللحم فانه لا يفطر ، لأنه ليس بجوف " ^(٣)

وشرط الواصل : أن يكون في منفذ مفتوح ، فلا يضر الاكتحال وان وجد

طعمه في حلقه .^(٤)

(١) انظر : الفواكه الدواني ، ج ١ ، ص ٣٦٥ ، شرح الزرقاني ، ج ٢ ، ص ٢٠٣ - ٢٠٤ ، ٢٠٧ .

٢٠٨ ، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ، ج ١ ، ص ٥٢٧ - ٥٢٨ ، شرح منـح

الجليل ، ج ١ ، ص ٤٠٢ .

(٢) وان ذهب بعض المالكية الى أن الواصل للحلق من طريق الفم يأخذ حكم الجوف

في وجوب الكفارة ، انظر : حاشية البناني ، ج ٢ ، ص ٢٠٧ ، سراج السالك ، ج ١ ، ص ١٩٧ .

(٣) مغني المحتاج ، ج ١ ، ص ٤٢٨ ، وانظر : عمدة السالك وشرح الفيض عليه ، ج ١ ، ص ٢٧٦ - ٢٧٨ .

(٤) انظر : المراجع المتقدمة .

والضابط عند الحنايلة : الادخال الى الجوف ، أو مجوف في جسده -

كدماغ وحلق وباطن فرج ودبر لا احليل - ونحو ذلك مما ينفذ الى معدته .

فدخل فيه : كل واصل من نحو تراب وحمى ، ونحو احتقان واستعساظ

وتقطير في أذن ، وكحل في عين ان تحقق معه وصوله الى حلقه ، ومدواة جائفة

ومأمومة بما يصل الى دماغه أو جوفه . (١)

ب - وضابط ما يوجب القضاء بخروجه من بدن المائم : أن يقع باستدعاء قسيء

أو انزال ، وعلى ذلك يتفق قول أهل العلم .

وجعل الحنايلة الى ذلك : ظهور الدم بالحجامة بالنسبة للحاجم والمحجوم

بيد أن الإشارة تحسن الى أن الاستقاء لدى الحنفية ان كانت ملء الفم

فسد صومه اجماعاً ، وان كانت أقل لم يفسد عند أبي يوسف وصححه غير واحد (٢) ،

وقول محمد : أنه يفسد ، وهو ظاهر الرواية .

كما أن الانزال الموجب للقضاء عندهم يشمل : كل مالم يحصل به كمال

شهوة الفرج ، كالانزال بوطء ميتة أو صغيرة لا تشتهى ، أو بهيمة ، أو بمفاخذة

أو تقبيل أو لمس أو استمناء ، ونحو ذلك . (٣)

والمشهور من مذهب مالك (٤) أن الانزال الموجب للقضاء ~~يقتضي~~ ^{يشمل ما} يقع

(١) انظر : كشف القناع ، ج ٢ ، ص ٣١٨ ، كشف المخدرات ، ج ١ ، ص ١٥٩ .

(٢) انظر : تبیین الحقائق ، ج ١ ، ص ٣٢٦ ، البحر الرائق ، ج ٢ ، ص ٢٧٤ ، الدر المختار ،

ج ٢ ، ص ٤١٥ .

(٣) انظر : مراقبي الفلاح وحاشية الطحطاوى عليه ، ص ٤٤٤ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، الدر المختار ،

وحاشية ابن عابدين عليه ، ج ٢ ، ص ٢٠٤ ، ٤١٤ - ٤١٥ .

(٤) انظر : شرح منح الجليل ، ج ١ ، ص ٣٩٨ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٨ ، الفواكه الدواني (==)

بجماع غير موجب للغسل ولم ينزل - كجماع البالغ غير مطيقة ونحوه (١) أو بفكر
ونظر غير مستدام ، وكذا ان أمذى بلذة معتادة .

وعلى ذلك : فان أنزل بنحو لمس وتقبيل أو نظر أو فكر مستدامين فعليهما
القضاء والكفارة .

ونذهب الشافعية : الى أن الانزال الموجب للقضاء ما وقع باستمنا ، أو لمس
بشرة كقبلة ومباشرة ونحوهما .

وعليه : فان أنزل باحتلام أو تكرار نظر أو لمس بحائل لم يفطر (٢)
والمعتمد من مذهب أحمد : شموله لكل ما وقع بفعل يلتذ به الصائم ويمكن
التحرز منه ، كاستمنا ولمس وتكرار نظر ، ومثله المذى في غير الأخيرة .
وعليه : فان أنزل الصائم بفكر أو احتلام أو بنظرة واحدة ، أو أمذى
بتكرار نظر : لم يفطر في الكل . (٣)

✽ الطرف الثاني : فيما يوجب القضاء والكفارة :

ويتفق قول الفقهاء على اعتبار وجوبهما بالجماع في نهار رمضان .
زاد الحنفية : أو بوقوع الفطر منه صورة ومعنى كشرب ماء وأكل طعام

(==) ج ١ ، ٣٥٩ ، ٣٦٥ ، شرح أبي الحسن وحاشية العدوى عليه ، ج ١ ، ص ٣٩٣ ، ٤٠٠ ، ٤٠٥ .

(١) مما تقدم لنا في موجبات الغسل .

(٢) انظر : شرح المحلي ، ج ٢ ، ص ٥٥ ، ٥٨ ، تحفة الطلاب وحاشية الشرقاوى عليه ،

ج ١ ، ص ٤٣٥ ، ٤٣٦ .

(٣) انظر : الشرح الكبير ، ج ٣ ، ص ٣٩ - ٤١ ، كشاف القناع ، ج ٢ ، ص ٣١٩ -

ونحوه ، أو فعل ما لا يظن الفطر به كلمس وكحل فظن فطره به فأكل عمدا .

والحق المالكية بالجماع : اخراج مني بنحو لمس وتقبيل ولو بادامة فـ

أو نظر ، أو تعمد ايصال متحلل أو غيره للجوف أو بلع أو شرب بفم فحسب ،
أو رفض نية الصوم نهرا .

واعتبر الحنابلة الكفارة - أيضا - : بالانزال بمساحقة مجبوب أو امرأة ،

كالجماع .

بيد أن الضابط في الجماع الموجب للقضاء والكفارة عند الحنفية : أن يكون

لأدمي مشتهي ، فلا كفارة في جماع نحو بهيمة أو صغيرة أو ميتة . (١)

ولدى المالكية : أن يكون موجبا للغسل ، فلا كفارة على بالغ بوط ، غير

مطيق ، أو كبيرة بوط ، مبي ولم ينزلا . (٢)

والقيد عند الشافعية : أن يكون المجمع قد أثم به بسبب الصوم ، ولو

كان الجماع لبهيمة أو ميت ، **قال في الاقناع :** " وخرج بالاثم : مالو وطئ

المريض أو المسافر ولو بغير نية الترخس لم تلزمه كفارة ، ولا على مسافر

أفطر بالزنا مترخما ، لأن الفطر جائز له واثمه بسبب الزنا لا بالصوم " (٣)

ونذهب الحنابلة : الى اعتبار الكفارة بمطلق ايلاج حشفة أصلية في فـ

(١) انظر في المذهب عند الحنفية : الدر المنقى ، ج ١ ، ص ٢٤٠ ، الدر المختار

وحاشية ابن عابدين عليه ، ج ٢ ، ص ٤٠٩ - ٤١٢ .

(٢) أي البالغ والكبيرة . انظر في المذهب عند المالكية : الفواكه الدواني ، ج ١ ،

ص ٣٦٥ ، سراج السالك ، ج ١ ، ص ١٩٦ ، ١٩٧ .

(٣) الاقناع ، ج ٢ ، ص ٣٣٩ ، وانظر : ص ٣٣٧ - ٣٣٨ ، فتح الوهاب ، ج ١ ، ص

لعل من
المنقول
في
صحيح
الحاكم

أصلى ، ولو من بهيمة أو ميتة ، قبل أن كان أو دبيرا . (١)

بقي لنا من هذا الطرف أن نشير الى المسائل الآتية :

* أحدهما : الواجب في الكفارة ، ويتفق قول العلماء على أنها عتق رقبة ،

• أو صيام شهرين متتابعين ، أو اطعام ستين مسكينا .

وهل هي على الترتيب ٠ ؟ وهو المشهور من مذهب أبي حنيفة والشافعي

• وأحمد

أو على التخيير ؟ • وهو المعتمد من مذهب المالكية •

✽ **المسألة الثانية :** في وجوب الكفارة على المرأة ، وللعلماء في هذه

المسألة قولان :

✻ أحدهما : الوحوب ان لم يكن ثمّ عذر ، وبه قال جمهور الحنفية والمالكية

- والحنابلة

✻ القول الآخر : أن الكفارة تجب عليه دونها ، وهو المعتمد من مذهب الشافعية

قال في الإقناع : " لنقمان صومها بتعرضه للبطلان بعروض الحيض أو نحوهِ ،

فلم تكمل حرمة حتى تتعلق بها الكفارة فتختص بالرجل الواطي ، ولأنه

غرم مالي يتعلق بالجماع كالمهر ، فلا يجب على الموطوءة . (٢)

المسألة الثالثة^(٣): لو جامع في يومين ولم يكفر فهل يلزمه لكل يوم كفارة؟

(١) انظر في المذهب عند الحنابلة : شرح منتهى الارادات ، ج ١ ، ص ٤٥١ ، التنقيح ،

ص ۱۲۷.

(٢) الاقناع للشربيني ، ج ٢ ، ص ٣٣٩ .

(٣) انظر للفقهاء في هذه المسائل الثلاث : مراقي الفلاح، ص ١٣١، ١٣٢، أسهل

المدارك، ج ١، ص ٤٢٢، ٤٢٤، مواهب الصمد، ج ١، ص ٣٢٤، زاد المستقنع، ص ٢٧.

موطن خلاف :

فالذى عليه جمهور المالكية والشافعية والحنابلة : أن لكل يوم كفارة تخصه ، قال الموفق ابن قدامة : " لأنه أفسد صوم يومين بجماع ، فوجبت كفارتان ، كما لو كانا في رمضانين " (١)

ومذهب الحنفية : الى أن عليه كفارة واحدة ، قال في البحر الرائق : " لأنها شرعت للزجر ، وهو يحصل بواحدة " (٢)

* الطرف الثالث : وهل يلزم القضاء أو القضاء والكفارة - بما تقدم من المفطرات -

مطلقا ؟ • موضع نظر وتفصيل يختلف باختلاف الواجب بتلك المفطرات :

أ - فالمحل فيما أوجب القضاء فحسب موطن خلاف بين أهل العلم .
فالمشهور من مذهب أبي حنيفة : تقييده بما اذا كان ذاكرا لصومه ، فلا عذر بالاكراه أو الخطأ . (٣)

ومذهب المالكية : الى القول بوجوب القضاء مطلقا ، عمدا كان الفعل ، أو خطأ ، أو نسيانا ، أو جهلا ، أو غلبته ، أو اكراها . (٤)

ويرى الشافعية والحنابلة : أن محل الوجوب اذا فعله المائم عامدا ، ذاكرا لصومه ، مختارا ، زاد الشافعية : عالما بالتحريم . (٥)

(١) الكافي ، ج ١ ، ص ٣٥٧ .

(٢) البحر الرائق ، ج ٢ ، ص ٢٧٧ .

(٣) انظر : درر الحكام ، ج ١ ، ص ٢٠١ - ٢٠٣ ، مجمع الأنهر ، ج ١ ، ص ٢٤١ ، ٢٤٤ .

(٤) انظر : مختصر الدر الثمين ، ص ٢١٥ - ٢١٦ ، أسهل المدارك ، ج ١ ، ص ٤١٨ .

(٥) انظر : فتح الوهاب ، ج ١ ، ص ١٢٠ ، شرح روض الطالب ، ج ١ ، ص ٤١٧ ، الاقناع

للشربيني ، ج ٢ ، ص ٣٢٨ ، الكافي لابن قدامة ، ج ١ ، ص ٣٥٥ ، غاية المنتهى ، ج ١ ، ص ٣٥١

ب - والمحل فيما أوجب القضاء والكفارة مقيد : بما إذا فعله المائم عامدا ،
ذاكرا مختارا ، وهذا محل اتفاق بين الحنفية والمالكية والشافعية . (١)

زاد الشافعية : عالما بالتحريم ، قال في شرح غاية الاختصار : " وخـرج
بعلمه التحريم : جهله لقرب عهده بالاسلام ، أو نشئه بمكان بعيد عن العلماء ،
فلا كفارة عليه لعدم فطره به " (٢)

وجعل المالكية الى العلم بالحرمة : أن يكون منتهكا لحرمة الشهر ،
قال الدردير : " أي غير مبال بها ، بأن تعمدتها اختيارا بلا تأويل قريب (٣) . .
كمن سافر دون مسافة القصر فظن اباحة الفطر فأفطر " (٤)

والمعتمد من مذهب أحمد : أن محل وجوب الكفارة حيث لا عذر من نحو
شبق أو مرض ينتفع بالوطء فيه ، سواء كان جاهلا أو مكرها أو نائما أو مخطئا .
وهذا في حق الرجل ، وأما المرأة : فتعذر بنحو نوم أو اكراء أو نسيان أو جهل (٥) .
والله تعالى أعلم .

-
- (١) انظر : مجمع الأنهر ، ج ١ ، ص ٢٤٠ ، شرح أبي الحسن وحاشية العدوى عليه ، ج ١ ،
ص ٤٠٠ ، الشرح الصغير وحاشية الصاوي عليه ، ج ٢ ، ص ٢٤٩-٢٥٥ ، الاقناعات
للشربيني ، ج ٢ ، ص ٣٣٧-٣٣٨ .
(٢) الاقناعات ، ج ٢ ، ص ٣٣٩ .
(٣) الشرح الصغير ، ج ٢ ، ص ٢٤٩ .
(٤) الشرح الصغير ، ج ٢ ، ص ٢٥٥ .
(٥) انظر في المذهب : كشف المخدرات ، ج ١ ، ص ١٦٠ ، نيل المآرب ، ج ٢ ، ص ٢٥١-٢٥٢ .

المبحث الرابع

البطلان لحدوث مناف من منافيات الاعتكاف

ويشتمل على مطلبين :

- المطلب الأول : في المنافيات المتفق عليها والمختلف فيها ❖
- المطلب الثاني : في ضابط ما يقع به البطلان من كل مناف منها ❖

المطلب الأول

في المنافيات المتفق عليها والمختلف فيها

ويمكن أن نأتي على عرض مايقع به البطلان من منافيات الاعتكاف بدءاً بما
اتفق عليه الفقهاء ، ثم ما اتفق عليه جمهورهم ثم ما انفرد بالقول به بعضهم ،

✳ فأولها : الخروج بلا عذر .

✳ المناف الثاني : الوطء ومقدماته .

وعلى ذكرهما من المنافيات المبطلّة للاعتكاف يتفق قول الحنفيّة
والمالكية ، والشافعية والحنابلة . (١)

✳ المناف الثالث : الرّدة .

وبه قال الفقهاء من المنافيات المبطلّة للاعتكاف . (٢)

وإذا بطل اعتكافه بالردة : فهل يجب عليه القضاء ؟ موطن خلاف :

قال المشهور من مذهب أبي حنيفة ومالك : سقوط القضاء . قال الكاساني (٣) :

الا أن سقوط القضاء في الردة عرف بالنص وهو قول الله تعالى ﴿ قل للنبي —
كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ﴾ (٤) وقول النبي صلى الله عليه

(١) المختار للفتوى ، ج ١ ، ص ١٣٧ ، القوانين الفقهية ، ص ٨٥ ، مواهب الصمد ،

ج ١ ، ص ٣٣١ ، منار السبيل ، ج ١ ، ص ٢٣٤ .

(٢) انظر : بدائع الصنائع ، ج ٢ ، ص ١١٦ ، القوانين الفقهية ، ص ٨٥ ، تحفة الطلاب ،

ج ١ ، ص ٤٥٣ ، الانصاف ، ج ٢ ، ص ٣٨٣ .

(٣) بدائع الصنائع ، ج ٢ ، ص ١١٧ ، وانظر للمالكية : شرح الزرقاني ، ج ٢ ، ص ٢٢١ .

(٤) سورة الأنفال ، آية : ٣٨ .

وسلم (الاسلام يجب ما قبله) . (١)

ويرى الشافعية والحنابلة : بطلان اعتكافه زمن الردة ولا يبني اذا عاد الى

الاسلام بل يستأنف . (٢)

✱ المناف الرابع : السكر .

ويتفق قول جمهور المالكية والشافعية والحنابلة على عده من المنافيات

المبطللة للاعتكاف والموجبة للقضاء في النذر فلا يبني . (٣)

ويرى الحنفية : أن السكر لا يعد ناقضا ان حمل ليلا ، فان وقع نهـارا

حال صومه فسد اعتكافه لفساد صومه . (٤)

✱ المناف الخامس : الاغماء والجنون

والى عده من المنافيات ذهب فقهاء الحنفية ، بيد أن الشرط عندهم

لبطلان الاعتكاف : أن يدوما أياما .

قال المحقق ابن عابدين : " والمراد بالأيام أن يفوته صوم بسبب عدم امكان

النية " (٥) .

ويتفق قول المالكية والشافعية والحنابلة : على عدم البطلان بالجنون

والاغماء ، ثم اختلفوا - بعد ذلك - في قضاء زمنهما :

(١) مسند الامام أحمد ، ج ٤ ، ص ١٩٩ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ .

(٢) انظر : نهاية المحتاج ، ج ٣ ، ص ٢١٨ ، مطالب أولي النهى ، ج ٢ ، ص ٢٤٨ .

(٣) انظر : الشرح الصغير ، ج ٢ ، ص ٢٧٥ ، ٢٧٨ ، روضة الطالبين ، ج ٢ ، ص ٣٩٧ ،

متن دليل الطالب ، ص ٣٨ .

(٤) انظر : بدائع الصنائع ، ج ٢ ، ص ١١٦ ، الدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه ،

ج ٢ ، ص ٤٥٠ .

(٥) رد المحتار ، ج ٢ ، ص ٤٥٠ ، وانظر : الدر المختار ، ج ٢ ، ص ٤٥٠ ، الفتاوى

الهندية ، ج ١ ، ص ٢١٣ .

فذهب المالكية : الى عدم احتساب زمن الجنون والاعماء من الاعتكاف ،
بل يبني فوراً بزواله . (١)

ويرى الشافعية : الفرق بين الجنون فلا يحسب زمنه من الاعتكاف ، والاعماء
فيحسب ولو خرج من المسجد . (٢)

والمعتمد من مذهب أحمد : عدم قضاء زمنهما مطلقاً . (٣)

* المناف السادس : الحيض والنفاس *

وعلى ذكره من المنافيات المفسدة للاعتكاف المشهور من مذهب أبي حنيفة .
قالوا : وتقضي قدر مافسد ان كان نذراً شهراً بعينه والا استأنفت ، فان كان
تطوعاً فليس عليها قضاؤه . (٤)

ويرى المالكية والشافعية والحنابلة : عدم البطلان ، بل هو عذر مانع
يوجب الخروج من المسجد الى أن تطهر ثم تعود لتبني فوراً بزواله . قال
الشافعية : الا أن يكون الاعتكاف نذراً متتابعاً واقعاً في مدة يمكن حفظها من
الحيض أو النفاس كعشرة أيام مثلاً فان التتابع ينقطع والحالة هذه . (٥)

(١) انظر : الشرح الصغير وحاشية الصاوي ، ج ٢ ، ص ٢٩٠ - ٢٩١ ، شرح

الزرقاني ، ج ٢ ، ٢٢٨ .

(٢) انظر : المجموع ، ج ٦ ، ص ٥١٧ .

(٣) انظر : مطالب أولي النهى ، ج ٢ ، ص ٢٥٠ .

(٤) انظر : رد المحتار ، ج ٢ ، ص ٤٤٧ ، الفتاوى الهندية ، ج ١ ، ص ٢١٣ .

(٥) انظر : شرح منح الجليل ، ج ١ ، ص ٤٣٠ - ٤٣١ ، شرح أبي الحسن وحاشيته

العدوى عليه ، ج ١ ، ص ٤١١ - ٤١٢ ، المجموع ، ج ٦ ، ص ٥١٩ ، مغني المحتاج ،

ج ١ ، ص ٤٥٥ - ٤٥٨ ، شرح منتهى الارادات ، ج ١ ، ص ٤٦٩ ، المبدع ، ج ٣ ، ص ٧٥ .

✱ المناف السابع : تعمد الفطر .

وقد انفرد المالكية بذكره من المنافيات المفسدة للاعتكاف . (١)

وظاهر الرواية عند الحنفية : على عدّ تعمد الفطر بنحو أكل أو شرب

موجباً لبطلان الاعتكاف في النذر لأن الصوم شرط لصحته ، دون التطـوع

فيصح الاعتكاف فيه مع الفطر . (٢)

والمعتمد من مذهب الشافعي وأحمد : أن ذلك لا يضر ، لأنهم لا يرون

شرطية الصوم لصحة الاعتكاف ، بل هو مسنون . (٣)

وتمت .

✱ ✱ ✱

(١) انظر : أقرب المسالك ، ص ٤٧ ، تنوير المقالة ، ج ٣ ، ص ٢٢٠ .

(٢) انظر : بدائع الصنائع ، ج ٢ ، ص ١٠٩ - ١١٠ ، ١١٦ ، درر الحكام وحاشيته

الشرنبلا لي عليه ، ج ١ ، ص ٢١٣ ، ٢١٥ .

(٣) انظر : الاقناع للشربيني ، ج ٢ ، ص ٣٦٢ ، الانصاف ، ج ٣ ، ص ٣٥٨ ، ٣٥٩ .

المطلب الثاني

في ضابط ما يقع به البطلان من كل مناف منها

ونقف من هذا المطلب على بيان ضابط ما يقع به البطلان في كل مناف

من منافيات الاعتكاف وأثر ذلك ما أمكن .

✽ فأول تلك المنافيات : الخروج بلا عذر .

وضابط ما يحصل به البطلان من هذا المناف : يقع بخروج المعتكف من

المسجد عامدا مختارا بلا عذر . وهذا محل اتفاق بين الفقهاء . (١)

ثم اختلفوا بعد في :

أ - حكم المكره والناسي . وللعلماء في ذلك قولان :

فالمشهور من مذهب أبي حنيفة : الحاق حكمهما بالعامد المختار فيبطل

اعتكافه بخروجه والحالة هذه . (٢)

ويرى الشافعية والحنابلة : تقييد البطلان بالخروج عامدا مختارا ، وإلا فإن

وقع حال الإكراه أو النسيان لم يبطل اعتكافه . (٣)

ب - فيمن خرج لواجب تعين عليه ، كجمعة وعيد وعدة وفاة وشهادة

تعينت واطفاء حريق ونحوه : فهل يبطل به الاعتكاف ؟ موطن خلاف :

(١) انظر: المختار للفتوى ، ج ١ ، ص ١٣٧ ، الشرح الصغير ، ج ٢ ، ص ٢٧٧ ، مواهب

السمد ، ج ١ ، ص ٢٣١ ، المذهب ، ج ١ ، ص ٢٠٠ ، منار السبيل ، ج ١ ، ص ٤٣٤ ،

المبدع ، ج ٣ ، ص ٧٦ .

(٢) انظر: الفتاوى الهندية ، ج ١ ، ص ٢١٢ .

(٣) انظر: المذهب ، ج ١ ، ص ٢٠٠ ، المبدع ، ج ٣ ، ص ٧٦ .

فالمذهب عند الحنفية : صحة الاعتكاف بالخروج الى الجمعة ونحوها —
كعيد ، دون الخروج لعذر لا يكثر وقوعه من صلاة جنازة تعينت وشهادة وانجاء
غريق ونحو ذلك . (١)

ومذهب المالكية : الى القول بالبطلان في الجميع ، اذ المذهب أن الخروج
لغير حاجة من الحوائج الأصلية التي لا انفكاك للمعتكف عنها مبطل للاعتكاف . (٢)
ويرى الشافعية : أن الخروج للجمعة مبطل للاعتكاف ان كان تطوعا أو نذرا
ممتاعا ، دون الخروج لنحو شهادة وعدة وفاة فيصح . (٣)

والمعتمد من مذهب أحمد : عدم البطلان في الجميع . (٤)

جـ - في الخروج لعذر لا يمكن المقام معه من مرض أو خوف من لص أو حريق ،
ونحوه كحيض : هل يقع به بطلان الاعتكاف . ؟ للفقهاء في ذلك ثلاثة أقوال :
أحدها : البطلان في هذه الصورة ونحوها من الأعذار التي لا يغلب وقوعها ،
وعلى ذلك نص الحنفية . (٥)

والقول الثاني : على النظر بين أن يخرج المعتكف لحيض أو مرض لا يمكن
المقام معه ، فلا يبطل الاعتكاف ، أو يكون خروجه لنحو خوف من لص أو حريق

(١) انظر : مجمع الأنهر ، ج ١ ، ص ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، شرح فتح القدير ، ج ٢ ، ص ٣٩٦ .

(٢) انظر : الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ، ج ١ ، ص ٥٤٢ - ٥٤٣ ، سراج

السالك ، ج ١ ، ص ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

(٣) انظر : المجموع ، ج ٦ ، ص ٥١٣ ، نهاية المحتاج ، ج ٣ ، ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .

(٤) انظر : غاية المنتهى ، ج ١ ، ص ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، كشف المخدرات ، ج ١ ، ص ١٦٦ .

(٥) انظر : رد المحتار ، ج ١ ، ص ٤٤٧ - ٤٤٨ ، الفتاوى الهندية ، ج ١ ، ص ٢١٢ .

فالظاهر بطلان الاعتكاف ، وبه قال المالكية . (١)

والقول الثالث: عدم البطلان في هذه الاعذار ونحوها مما لا يمكن مقام

المعتكف معه ، واليه ذهب الشافعية والحنابلة . (٢)

* المناف الثاني : الوطء ومقدماته .

وضابط ما اتفق الفقهاء على تحقق البطلان به من هذا المناف : يقع

بالوطء ، أو بالانزال بمباشرة بشهوة من لمس أو تقبيل أو استمنا ، عامدا

مختارا عالما بالتحريم . (٣)

بقينا من ذلك في المسائل الآتية :

أحداها : في اشتراط الانزال لوقوع البطلان في المباشرة ، وللعلماء فـي

ذلك قولان :

قالمشهور من مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد : اعتبار ذلك ، والافان

لم ينزل بالمباشرة لم يبطل اعتكافه . (٤)

ومذهب المالكية : الى وقوع البطلان بالمباشرة مطلقا أنزل أم لا . (٥)

(١) قياسا على قولهم بالبطلان بخروج المعتكف باكره ونحوه . انظر : القوانين

الفقهية ، ص ٨٥ ، الفواكه الدواني ، ج ١ ، ص ٣٧٤ - ٣٧٥ .

(٢) انظر : الاقناع للخطيب ، ج ٢ ، ص ٣٥٩ - ٣٦٠ ، الكافي لابن قدامة ، ج ١ ، ص ٣٧٢ .

(٣) انظر : اللباب ، ج ١ ، ص ١٧٧ ، الدر الثمين ، ص ٣٥٣ ، منهاج الطالبين ،

ص ٣٨ ، مطالب أولي النهى ، ج ١ ، ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .

(٤) انظر : درر الحكام ، ج ١ ، ص ٢١٥ ، شرح ابن قاسم وحاشية البيجورى عليه ،

ج ١ ، ص ٣١٩ - ٣٢٠ ، التنقيح ، ص ١٣٢ .

(٥) انظر : المقدمات ، ج ١ ، ص ١٩١ ، شرح الخرشي ، ج ٢ ، ص ٢٦٩ - ٢٧٠ .

* المسألة الثانية : وهل تعتبر الشهوة لبطلان الاعتكاف بالمباشرة ؟ موطن

خلاف :

فظاهر قول الحنفية والحنابلة : البطلان بالانزال مطلقا . (١)

ويرى المالكية والشافعية : اشتراط الشهوة لوقوع البطلان . قال فـي

النهاية : " واحترز بالشهوة عما اذا قبل بقصد الاكرام ونحوه أو بلا قصد فلا يبطل

اذا أنزل جزما " . (٢)

المسألة الثالثة : في حكم المكره والناسي والجاهل بالتحريم هل يلحق

بالعالم العامد المختار ؟ محل خلاف :

قالمشهور من مذهب أبي حنيفة و مالك وأحمد : البطلان ناسيا كان المعتكف

أو عامدا . (٣)

ومذهب الشافعية : الى أن الشرط لبطلان الاعتكاف أن يكون المجامع

أو المباشر عالما ذاكرا مختارا ، والا فان اختل شيء من ذلك لم يبطل

اعتكافه . (٤)

(١) انظر : تبیین الحقائق ، ج ١ ، ص ٣٥٢ ، نیل المآرب ، ج ٢ ، ص ٣٦٦ .

(٢) نهاية المحتاج ، ج ٣ ، ص ٢١٤ ، وانظر : شرح المحلي ، ج ٢ ، ص ٧٧ ، الشرح

الكبير للدسوقي ، ج ١ ، ص ٥٤٤ .

(٣) انظر : ملتقى الأبحر ، ج ١ ، ص ٢٠٦ ، تنوير المقالة ، ج ٣ ، ص ٢٢١ ، الكافي

لابن قدامة ، ج ١ ، ص ٣٧٣ .

(٤) انظر : اعانة الطالبين ، ج ٢ ، ص ٢٦٢ ، كفاية الأخيار ، ج ١ ، ص ٢١٧ .

✱ المناف الثالث : تعتمد الفطر .

وضابط مايقع به البطلان من هذا المناقي عند المالكية : بتعمد الفطر

بغير وطء ودواعيه ، ولغير عذر من نسيان أو مرض أو حيض أو نفاس .

- فان كان الفطر بالوطء ودواعيه : فلا يختلف بطلان الاعتكاف فيه بـ

العمد والسهو ، كما تقدم . (١)

- وان كان الفطر لعذر من نسيان أو مرض أو حيض أو نفاس في صوم فرض أو نذر

أو تطوع : لم يبطل به الاعتكاف . (٢)

وتمت .

✱ ✱ ✱

(١) في المناقي الثاني .

(٢) انظر : شرح منح الجليل ، ج ١ ، ص ٤٢٠ ، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ،

ج ١ ، ص ٥٤٢ - ٥٤٤ .

المبحث الخامس

الفساد لحدوث مناف من منافيات التسلط

ويشتمل هذا المبحث على مطلبين :

- * المطلب الأول : في المنافيات المتفق عليها والمختلف فيها .
- * المطلب الثاني : في ضابط مايقع به الفساد من كل مناف .

المطلب الأول

في المنافيات المتفق عليها والمختلف فيها

وقد نص الفقهاء من منافيات الحج والعمرة على اثنين :

✽ أحدهما : الجماع :

ويتفق قول الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة على فساد النسك به

حجا كان أو عمرة . (١)

✽ المناف الثاني : استدعاء المنى :

وعلى عده من المنافيات للنسك المشهور من مذهب المالكية (٢) .

ونذهب جمهور الفقهاء (٣) : الى عدم فساد النسك به ، بل النسك صحيح ،

والواجب فدية .

✽ ✽ ✽

(١) انظر : المختار للفتوى ، ج ١ ، ص ١٦٣ ، شرح ابن ناجي على الرسالة ، ج ٢ ، ص ٣٦١ ،

مواهب المصم ، ج ١ ، ص ٣٦٤ ، العدة ، ص ١٧٤ .

(٢) انظر : أقرب المسالك ، ص ٥٥ ، سراج السالك ، ١ / ٢٢٢ .

(٣) انظر : المبسوط ، ج ٤ ، ص ١٢٠ ، الأم ، ج ٢ ، ص ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، كافي المبتدئ ،

ص ١٧٧ .

المطلب الثاني

في ضابط ما يقع به فساد الحج والعمرة

من كل مناف

* فأول تلك المنافيات : الجماع :

ويتفق قول الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة^(١) على أن ضابط

ما يفسد به النسك من هذا المناف : يقع بتغييب الحشفة أو قدرها من مقطوعها
في أحد السبيلين ، بالغاً أو لا .

ثم اختلفوا - بعد - في المسائل الآتية :

* أحداها : في محل فساد النسك بالوطء ، وهو في الحج غيره في العمرة .

أ - اذ المحل في الحج : أن يقع قبل الوقوف بعرفة ، وهذا قدر متفق عليه
بين الفقهاء .

فان وقع الجماع بعد الوقوف فمحل خلاف بين أهل العلم :

حيث يرى الحنفية : أن حجه صحيح ، وعليه بدنة .^(٢)

والمشهور من مذهب مالك : فساد نسكه ان وقع الجماع قبل طواف الإفاضة

(١) انظر في هذا الضابط : البحر الرائق ، ج ٣ ، ص ١٥ ، أسهل المدارك ، ج ١ ، ص ٥٠٧ ،

نهاية المحتاج ، ج ٣ ، ص ٣٢٩ - ٣٣٠ ، شرح المنتهى ، ج ٢ ، ص ٣١٠ .

وان صحح بعض أصحاب الحواشي من فقهاء المالكية : اعتبار البلوغ لفساد النسك

بالوطء . انظر : حاشية البناني ، ج ٢ ، ص ٣٠٦ ، حاشية الدسوقي ، ج ٢ ، ص ٦٨ .

(٢) انظر : تبیین الحقائق ، ج ٢ ، ص ٥٧ - ٥٨ ، ملتقى الأبحر ، ج ١ ، ص ٢٢٤ .

والرمي في يوم النحر ، أو قبله ، وصحته مع وجوب الهدى عليه ان وقع الوطء بعد الافاضة
أو الرمي في يوم النحر ، أو وقع قبلهما ^(١) وبعد يوم النحر . ^(٢) أي أودع الرط بجر يوم النحر ولا
قبل الافاضة بالرمي
ومذهب الشافعية والحنابلة ^(٣) : الى اعتبار الفساد اذا وقع قبل التحلل

الأول ، فان وقع بعده : صح وعليه دم .

ويقع التحلل الأول لدى الفريقين : بفعل اثنين من ثلاثة ، وهي :

رمي الجمار ، والحلق أو التقصير ، والطواف . قال الشافعية : المتبوع بالسعي .

ب- ومحل الفساد في العمرة يختلف الفقهاء فيه على ثلاثة أقوال :

✽ القول الأول : أن محل الفساد بوقوع الوطء فيها قبل اتمام أربعة أشواط

من الطواف ، فان وطئ المعتمر بعد الأربعة : لم تفسد عمرته ، وهذا هو
المشهور من مذهب أبي حنيفة . ^(٤)

✽ والقول الثاني : أن محله قبل الفراغ من السعي ولو بشوط ، فان وطئ

بعد تمام السعي ولو قبل الحلق : لم تفسد عمرته ، وهذا هو المشهور من
مذهب مالك وأحمد . ^(٥)

✽ والقول الثالث : أن الفساد يقع بالوطء قبل الفراغ من أعمال العمرة من طواف

وسعي وحلق أو تقصير ، واليه ذهب فقهاء الشافعية . ^(٦)

(١) أي قبل الافاضة والرمي .

(٢) انظر : تنوير المقالة ، ج ٣ ، ص ٥٠٠ ، شرح أبي الحسن وحاشية العدوى عليه ،
ج ١ ، ص ٤٨٥ - ٤٨٦ .

(٣) انظر في المذهب لدى الفريقين : الاقناع للخطيب ، ج ٢ ، ص ٣٩٤ - ٣٩٥ ،
الروض المربع ، ج ١ ، ص ٢١٣ ، ٢٢٦ .

(٤) انظر : متن القدوري ، ص ٣٠ ، المختار للفتوى ، ج ١ ، ص ١٦٣ - ١٦٤ .

(٥) انظر : الكافي لابن عبد البر ، ج ١ ، ص ٣٩٨ ، التنقيح ، ص ١٤١ .

(٦) انظر : الاقناع وحاشية البيجوري عليه ، ج ٢ ، ص ٣٩٥ ، ترشيح المستفيدين ، ص ١٩١ .

✳ **المسألة الثانية :** في اشتراط وقوع الوطء من آدمي لفساد النسك . وللعلماء فيه قولان :

✳ **أحدهما :** اعتبار ذلك في الموطوء دون الواطيء ، وعليه : فلا يفسد النسك بوطء آدمي بهيمة ، دون عكسه ، وهذا هو المذهب عند الحنفية . (١)

✳ **والقول الآخر :** الفساد بالوطء مطلقا ، كان الواطيء أو الموطوء آدميا أو غيره ، وبه قال جمهور المالكية والشافعية والحنابلة . (٢)

✳ **المسألة الثالثة :** وهل يقع الفساد بالوطء ولو من مكره أو ناس أو جاهل بالتحريم ؟ للشافعية في هذه المسألة مع الجمهور خلاف :

فالأصح من قول الشافعية (٣) : أن وقوع الوطء من مكره وناس وجاهل بالتحريم غير مفسد للنسك ، بل نسكه صحيح والحالة هذه .

ويرى الجمهور : فساد النسك بالجماع مطلقا . (٤)

بقي لنا من ذلك أن نشير الى الآثار المترتبة على الفساد بالوطء :

(١) انظر: البناية، ج ٣، ص ٦٩٣، شرح فتح القدير، ج ٣، ص ٤٤٠.

(٢) انظر: الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه، ج ١، ص ١٢٨، ج ٢، ص ٦٨، شرح منح الجليل، ج ١، ص ٥٢٠، نهاية المحتاج، ج ٣، ص ٣٢٩، مطالب أولي النهى، ج ١، ص ١٦٦، ١٦٧، ج ٢، ص ٣٤٨.

(٣) انظر: روضة الطالبين، ج ٣، ص ١٤٠، ١٤٣، شرح ابن قاسم وحاشية البيجوري عليه، ج ١، ص ٣٤٠.

(٤) انظر: الفتاوى الهندية، ج ١، ص ٢٤٤، الدر الثمين، ص ٣٨١، شرح المنتهى، ج ٢، ص ٣١.

ويتفق قول الفقهاء : على أن من أفسد نسكه فعليه المضي في فاسده

حجا كان أو عمرة ، والقضاء ، والهدى . (١)

بيد أنهم اختلفوا بعد ذلك في :

أ - نوع الهدى : حيث يرى الحنفية والمالكية (٢) أنه شاة ، وهو الواجب

في العمرة عند الحنابلة . (٣)

ونهب الشافعية (٤) : الى اعتبار البدنة فلا تجزى عنها شاة ، وهو الواجب

في الحج لدى فقهاء الحنابلة .

ب - وهل الهدى على الرجل دون المرأة ؟ موطن خلاف :

فالمذهب عند الحنفية : أن أحكام الجنایات يستوى فيها الذكر والانثى

حال الاكراه والاختيار . (٥)

ويتفق قول المالكية والحنابلة (٦) : على أن على المرأة الهدى ان طوعته ،

فان أكرهها : كان عليه أن يهدى عنها في المعتمد من مذهب مالك ، وسقـوط

(١) انظر : اللباب ، ج ١ ، ص ٢٠٦ ، التفريع ، ج ١ ، ص ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، منهاج الطالبين ،

ص ٤٣ ، ٤٤ ، أخصر المختصرات ، ج ١ ، ص ١٧٦ .

(٢) انظر : تبیین الحقائق ، ج ٢ ، ص ٥٧ ، ٥٨ ، مختصر الدر الثمين ، ص ٢٥٥ .

(٣) انظر : المحرر ، ج ١ ، ص ٢٣٧ ، المقنع ، ص ٧٤ .

(٤) انظر : الوجيز ، ج ١ ، ص ١٢٦ ، المقدمة الحضرمية ، ص ٧٩ .

(٥) انظر : البحر الرائق ، ج ٣ ، ص ١٥ ، ١٨ ، الفتاوى الهندية ، ج ١ ، ص ٢٤٤ ، ٢٤٥ .

(٦) انظر ، میسر الجلیل ، ج ٢ ، ص ١٩٦ ، شرح المنتهى ، ج ١ ص ٢٥٨ -

الهدى عنها والحالة هذه هو المذهب عند الحنابلة .

ويرى الشافعية : أن وجوب الهدى في الجميع على الرجل دون المرأة

فيجزى عنهما جزور يذبحه (١)

جـ- في حكم الكفارة على غير المكلف من صبي ومجنون ، ولأهل العلم فيه الأقوال الآتية :

* أحدها : سقوط القضاء والهدى عنهما ، لعدم تكليفهما ، وبه قال فقهاء الحنفية . (٢)

* والقول الثاني : اجراء حكم البالغ عليهما في لزوم الهدى والقضاء ، وهو ظاهر قول المالكية والحنابلة . (٣)

* والقول الثالث : وجوب القضاء على الصبي والمميز دون الفدية ففي مال

وليه ، وأما غير المميز والمجنون : فلا يفسد نسكهم بالوطء أصلاً . (٤)

هذا هو المذهب عند الشافعية

-
- (١) انظر: فتح الوهاب، ج ١، ص ١٥٢، شرح روض الطالب، ج ١، ص ٥١٢ .
- (٢) انظر: البحر الرائق، ج ٣، ص ١٥، الدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه، ج ٢، ص ٥٥٨ .
- (٣) انظر: أسهل المدارك، ج ١، ص ٥٠٧، ٥١١، شرح أبي الحسن وحاشية العدوى عليه، ج ١، ص ٤٨٥، كشف القناع، ج ٢، ص ٢٨٢، ٤٤٤ .
- (٤) انظر: نهاية المحتاج، ج ٣، ص ٢٣١، ٢٣٠-٢٣١، مغني المحتاج، ج ١، ص ٤٦١-٤٦٢، ٥٢٢، ٥٢٣ .

✱ المناف الثاني : استدعاء المني :

وضابط ما يتحقق به فساد النسك منه : أن يقع بنحو قبله أو لمــــــــــــــــس
أو مباشرة ، بل ولو بنظر أو فكر مستديمين . (١)

والاستدامة : قيد في الانزال بنظر أو فكر فحسب ، فان أنزل بفكــــــــــــــــر
أو نظر غير مستديمين : لم يفسد به النسك .

قال في شرح الرسالة : " وأما الخارج بمجرد النظر أو الفكر : فلا يحصل
به فساد ، وإنما يوجب الهدى " (٢)

والله تعالى أعلم .

✱ ✱ ✱

(١) انظر : الدر الثمين ، ص ٣٨١ ، الشرح الصغير ، ج ٢ ، ص ٤١٢ - ٤١٣ .

(٢) الفواكه الدواني ، ج ١ ، ص ٤٢٩ ، وانظر : شرح الأمير على مجموعة ،
ج ١ ، ص ٢٢٨ - ٢٢٩ .

الخاتمة

الخاتمة

وخاتمة المطاف في هذا البحث أحمدہ اللہ وأشکرہ علی ما منّ بہ ووفق من

اتمام هذا العمل ، الذي خرجت منه بنتائج يمكن أن أوجزها في النقاط التالية :

١- أن الصحة والبطلان معنيان متقابلان البحث في أحدهما بحث في عين

الآخرة .

٢- ان اختلاف الأصوليين في حد الصحة في العبادات لفظي لا حقيقي ، ويمكن

أن يجمع بينهما في حدّ واحد هو : ترتب أثر مطلوب من فعل عليه ، ويرجع الخلاف

بينهم الى الخلاف في تعيين الأثر .

• فالفقهاء فسروا الأثر المطلوب في العبادات باندفاع سقوط القضاء .

والمتكلمون فسروه : بموافقة الشارع .

٣- أن مرد اختلاف الأصوليين في تعريف الباطل والفساد هو نزاعهم في الباطل

والفاسد هل هما بمعنى . ؟ أم يفترقان . ؟

٤- أن التفريق بين الضابط والقاعدة أمر نراه بعض المتأخرين من الفقهاء

والافصلاح كثير ممن صنف في فن القواعد الفقهية عدم التفريق ، بل هما بمعنـى

واحد عرف بأنه : حكم كلي ينطبق على جزئيات كثيرة تفهم أحكامها منه .

٥- أن الراجح من أقوال الأصوليين أن الحكم بالصحة والفساد أمر عقلي، فلا يدخل

• تحت أفراد الحكم الوضعي

٦- أن النهي لعين الفعل يقتضي فساد المنهي عنه ، وكذا لوصفه الملازم

عند الجمهور ، دون الحنفية فيرون فساد وصفه ومشروعية أصله .

٧- ان الراجح من قول الأصوليين اقتضاء النهي الفساد المرادف للبطلان

إذا عاد النهي لوصف ملازم ، لافساد وصفه وشرعية أصله كما هو مذهب الحنفية .

٨- أن الجمهور قد ذكروا مسائل في الفروع فرقوا فيها بين الباطل والفساد من جهة الدليل ، لأعلى اصطلاح الحنفية في أن الباطل : ما لم يشرع بالكلية ، وإن الفساد مآشرع بأصله وامتنع بوصفه .

٩- أن المالكية وإن ذهبوا إلى عدم الفرق بين الفساد والباطل ، إلا أنهم قالوا في البيع الفاسد : يفيد شبهة فيما يقبل الملك ، فإذا لحق العين المعقود عليها تلفٌ أو حقٌّ فإن الملك يتقرر بالقيمة .

١٠- أن ضابط البطلان والفساد عند الجمهور : ما عاد النهي فيه إلى ذات الشيء أو وصفه الملازم ، زاد الحنابلة : أو وصفه المجاور .

وضابط البطلان عند الحنفية : ما عاد النهي فيه إلى ذات الشيء مطلقا عبادة كان أو معاملة ، أو وصفه الملازم في العبادات .

وضابط الفساد عندهم : ما عاد النهي فيه إلى وصفه الملازم في المعاملات .

١١- أن ذات العبادة تشمل شروطها وأركانها اتفاقا ، زاد الحنابلة : وواجباتها في بابي الطهارة والملاة فحسب .

١٢- أن بطلان العبادة يقع باختلال شرط أو فرض أو حدث مناف أو عود النهي لوصف ملازم ، زاد الحنابلة : أو اختلال واجب من واجبات الطهارة والملاة أو عود النهي لوصف مجاور .

١٣- أن اختلاف الأصوليين في الفرض والواجب هل هما مترادفان - كما هو مذهب الجمهور - أو لكل معنى يستقل به - كما هو مذهب الحنفية - إنما هو نزاع لفظي فيما يرجع إلى تفريع المسائل الفقهية وتطبيقاتها ، إذ لا يختلف قول الجمهور في

انقسام الواجب الى مقطوع أو مظنون ، ولا في تفاوت ماثبت بدليل قطعي وما ثبتت بدليل ظني .

وانما النزاع في أن الاسمين هل هما لمعنى واحد في ذاته تتفاوت أفرادها ففي بعض الأحكام بالنظر الى طريق ثبوته من غير أن يوجب ذلك تفاوتاً بين مدلولاته . ؟ أو كل منهما لفرد من ذلك المعنى باعتبار في طريق ثبوته . ؟ فذهب الجمهور الى الأول ، والحنفية الى الثاني .

١٤ - أن الجمهور وان نصوا على الترادف بين الفرض والواجب في كتبهم الأصول الا أن أحكام الفروع قد بنيت على الفرق بينهما ، بيد أن الأصل في التفريق - عندهم - بزيادة التأكيد ، لا على ما اصطلاح عليه الحنفية من أن الفرض ما ثبتت بدليل قطعي ، والواجب ما ثبت بدليل فيه شبهة .

١٥ - أن الفرض عند الحنفية أعم من الركن والشرط ، وقد يطلق على ما ليس واحداً منهما ، وقد يطلق على الفرض العملي .

١٦ - أن الركن عند الحنفية ينقسم الى أصلي وزائد ، وذلك باعتبار لزوم قيام الماهية به مطلقاً الا لضرورة أو قيام الماهية بدونه في حالة دون أخرى .

١٧ - أن اغفال بعض الفقهاء ذكر أمر من الشروط - مثلاً - لا يعني في المقابل عدم بطلان العبادة بفواته أو الإخلال به اذ قد يرون اعتباراً له آخر اما من الفروض أو الواجبات ، وقد يكون الاعراض عن ذكره من الشروط بناء على ما قدموه في باب سابق من أنه شرط لكل عبادة ، أو اعتماداً على ما قرروه في كتب الأصول .

١٨ - ان اتفاق الفقهاء على بطلان العبادة لفوات شرط أو غيره لا يعني في المقابل عدم اختلافهم في ضابط ما يقع باختلاله بطلان العبادة من هذا الشرط .

١٩ - أن منافيات العبادة ترجع في حقيقتها الى ذات العبادة ، لعودها الى

خلل في شرط العبادة أو فرضها أو واجبها ، كما تقدم .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، صلى الله وسلم على خاتم

النبيين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

الغزارة

وَيَشْتَمِلُ عَلَى قِسْمَيْنِ :

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ : قَائِمَةُ الْمُرَاجِعِ .

الْقِسْمُ الثَّانِي : كَشَافٌ لِمَوْضُوعَاتِ .

قَائِمَةُ الْمُرْتَبِعِ

قائمة المصادر والمراجع

- (١) **الابتهاج في شرح المنهاج على المنهاج الى علم الأصول**
السبكي ، علي بن عبد الكافي
الطبعة الاولى ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- (٢) **الاحكام في أصول الأحكام**
الآمدى ، علي بن أبي علي بن محمد
بيروت : دار الكتب العلمية
الاحكام في أصول الأحكام
- (٣) **الاحكام في أصول الأحكام**
ابن حزم ، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد
قدم له : الدكتور احسان عباس
الطبعة الاولى ، الناشر : دار الآفاق الجديدة ، بيروت
١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
- (٤) **أحكام القرآن**
الجماص ، أحمد بن علي الرازي .
مصر : مطبعة الأوقاف الاسلامية ، ١٣٣٥هـ .
- (٥) **الاخيار شرح المختار**
مودود ، عبد الله بن محمود .
الطبعة الاولى ، مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ،
١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م.
- (٦) **أخضر المختصرات (مع كشف المخدرات)**
البعلي ، شمس الدين محمد بن بدر الدين بن بلبان .
القاهرة ، مطابع الدجوى ، الناشر : المؤسسة السعيدية بالرياض .

(٧) ارشاد السالك الى أشرف المسالك •

ابن عسكر ، شهاب الدين عبد الرحمن بن محمد •

الشركة الاقريقية للطباعة والنشر •

(٨) ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الأصول •

الشوكاني ، محمد بن علي •

بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م •

(٩) الاستغناء في الفرق والاستثناء •

البكري ، محمد بن أبي سليمان •

تحقيق : الدكتور سعود بن مسعد بن مساعد الثبتي •

مكة المكرمة ، مركز البحث العلمي و احياء التراث الاسلامي ،

كلية الشريعة والدراسات الاسلامية ، جامعة أم القرى •

الطبعة الاولى ، مكة المكرمة : شركة مكة للطباعة والنشر ،

١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م •

(١٠) أسهل المدارك شرح ارشاد السالك في فقه امام الأئمة مالك •

الكشناوي ، أبو بكر بن حسن •

الطبعة الثانية ، بيروت : دار الفكر •

(١١) الأشباه والنظائر في الفروع •

ابن نجيم ، زين الدين بن ابراهيم •

تحقيق وتقديم : محمد مطيع الحافظ •

الطبعة الاولى ، دمشق ، دار الفكر ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م •

(١٢) الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية •

السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن •

الطبعة الأخيرة ، مصر : شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي

وأولاده ، ١٣٧٨هـ / ١٩٥٩م •

(١٣) الأشباه والنظائر في النحو —————

السيوطي ، جلال الدين •

الطبعة الثانية ، حيدر آباد : مطبعة دائرة المعارف العثمانية

• ١٣٦٠هـ

(١٤) أصول الباجي (وهو احكام الفصول في أحكام الأصول) •

الباجي ، أبو الوليد •

حققه : عبد المجيد تركي •

الطبعة الاولى ، بيروت : دار الغرب الاسلامي ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م •

(١٥) أصول البزدوى (مع كشف الاسرار) •

البزدوى ، أبو الحسن علي بن محمد

الناشر المصنف ببلشرز ، باكستان •

(١٦) أصول الجماص —————

الجماص ، أحمد بن علي الرازي •

دراسة وتحقيق : الدكتور عجيل جاسم النشمي •

الطبعة الاولى ، الكويت : التراث الاسلامي ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م •

(١٧) أصول السرخسي —————

السرخسي ، أبو بكر محمد بن أحمد

تحقيق : أبو الوفاء الأفغانسي

بيروت : الناشر : دار الفكر ، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م •

(١٨) الأصول في النحو —

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل .

تحقيق : الدكتور عبد الحسين الفتلي .

الطبعة الاولى : بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

(١٩) اعانة الطالبين —

الدمياطي ، أبو بكر بن محمد شطا

الطبعة الثانية ، مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي

وأولاده ، ١٢٥٦ هـ / ١٩٤٨ م .

(٢٠) أقرب المسالك لمذهب الامام مالك

الدردير ، أحمد بن محمد

القاهرة : مطبعة الاستقامة ، الناشر : المكتبة التجارية

الكبرى بمصر .

(٢١) الاقناع في حل ألفاظ أبي شجاع (مع حاشية البجيرمي) .

الخطيب ، محمد الشربيني

الطبعة الأخيرة ، بيروت : دار الفكر ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .

(٢٢) الاقناع في فقه الامام أحمد بن حنبل .

الحجاوي ، شرف الدين موسى .

تصحيح وتعليق : عبد اللطيف محمد موسى السبكي .

مصر : المطبعة المصرية بالازهر ، توزيع : المكتبة التجارية

الكبرى بمصر .

(٢٣) الأم

- الشافعي ، أبو عبد الله محمد بن إدريس .
- الطبعة الأولى ، بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .

(٢٤) المساعد على تسهيل الفوائد

- ابن عقيل ، بهاء الدين .
- تحقيق وتعليق : الدكتور محمد كامل بركات .
- دمشق : مطابع دار الفكر ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .

(٢٥) الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف .

- المرداوي ، علي بن سليمان .
- صححة وحققه : محمد حامد الفقي .
- الطبعة الثانية ، بيروت : مطبعة دار احياء التراث العربي ،
- ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

(٢٦) أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء .

- القونوي ، قاسم .
- تحقيق الدكتور أحمد بن عبد الرزاق الكبسي .
- الطبعة الأولى ، الناشر : دار الوفاء ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

(٢٧) ايضاح المبهم شرح معاني السلم في المنطق .

- الدمنهوري ، أحمد .
- مصر : مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .

(٢٨) ايضاح المسالك الى قواعد الامام مالك .

الونشريسي ، أبو العباس أحمد بن يحيى

تحقيق : أحمد بو طاهر الخطابي .

نشر اللجنة المشتركة لنشر التراث الاسلامي بين حكومة

المملكة المغربية ودولة الامارات العربية ، المحمدية :

مطبعة فضالة ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .

(٢٩) البحر الرائق .

ابن نجيم ، زين الدين الحنفي .

باكستان : المطبعة العربية ، الناشر : المكتبة المجدية ،

باكستان .

(٣٠) البحر المحيط في اصول الفقه

الزركشي ، بدر الدين محمد بن عبد الله

تحقيق وتقديم : محمد بن عبد الرزاق الدويش .

رسالة دكتوراة ، كلية الشريعة ، قسم الدراسات العليا

الشرعية ، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية .

(٣١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع .

الكاساني ، علاء الدين أبو بكر بن مسعود .

الطبعة الثانية ، الناشر : دار الكتاب العربي ، بيروت ،

١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

(٣٢) بداية المبتدى (انظر شرح فتح القدير) .

المرغيناني ، برهان الدين علي بن أبي بكر .

الطبعة الثانية ، بيروت : دار الفكر ، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م .

(٣٣) بداية المجتهد

ابن رشد ، أبو الوليد محمد بن أحمد

بيروت : دار الفكر

(٣٤) البرهان في أصول الفقه

الجويني ، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله

تحقيق : الدكتور عبد العظيم الديب

الطبعة الثانية ، توزيع : دار الانصار بالقاهرة ، ١٤٠٠هـ

(٣٥) البلبل في أصول الفقه

الطوفي الصرميري ، سليمان بن عبد القوي

الطبعة الثانية ، الرياض : مكتبة الامام الشافعي ، ١٤١٠هـ

(٣٦) بلغة السالك لأقرب المسالك

الماوي ، أحمد بن محمد

بيروت : دار الفكر

(٣٧) البناية في شرح الهداية

العيني ، أبو محمد محمود بن أحمد

الطبعة الاولى ، بيروت : دار الفكر للطباعة والنشر ،

١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م

(٣٨) بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب

الأصفهاني ، شمس الدين أبو الثناء محمود بن عبد الرحمن

تحقيق : الدكتور محمد مظهر بقا

مكة المكرمة ، مركز البحث العلمي و احياء التراث الاسلامي ، كلية

الشريعة والدراسات الاسلامية ، جامعة أم القرى

الطبعة الاولى ، جدة : دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع ١٤٠٦هـ /

١٩٨٦م

(٣٩) تاج العروس من جواهر القاموس •

الزبيدي ، محمد مرتضى •

الطبعة الاولى ، القاهرة ، المطبعة الخيرية ، ١٤٠٦هـ

الناشر : دار مكتبة الحياة •

(٤٠) التاج والاكلیل لمخمر خليل (مع مواهب الجليل) •

المواق ، أبو عبد الله محمد بن يوسف العبدري •

الطبعة الثانية ، بيروت : دار الفكر ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م •

(٤١) التبصرة في أصول الفقه •

الفيروز آبادي •

تحقيق : محمد حسن هيتو •

دمشق : دار الفكر ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م •

(٤٢) تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق •

الزيلعي ، فخر الدين عثمان بن علي •

الطبعة الثانية ، بيروت : دار المعرفة •

(٤٣) تجريد زوائد الغاية والشرح (مع مطالب أولي النهى)

الشطي ، حسن •

الطبعة الاولى ، الناشر : المكتب الاسلامي بدمشق ، ١٣٨٠هـ / ١٩٦١م •

(٤٤) تحرير تنقيح اللباب (مع حاشية الشرقاوى) •

الانصارى ، أبو يحيى زكريا •

بيروت : دار المعرفة •

(٤٥) التحرير في أصول الفقه

ابن الهمام ، محمد بن عبد الواحد •

مصر ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، ١٣٥١هـ •

(٤٦) تحفة الحبيب بشرح الخطيب (انظر : حاشية البجيرمي) .

(٤٧) تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب (مع حاشية الشرقاوى) .

الانصارى ، شيخ الاسلام أبو يحيى زكريا .

بيروت : دار المعرفة .

(٤٨) تحفة الفقهاء

السمرقندى ، علاء الدين محمد

الطبعة الاولى ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م .

الناشر : دار الباز .

(٤٩) تحفة المحتاج الى شرح المنهاج (مع حاشية الشرواني وابن قاسم) .

الهيثمي ، شهاب الدين أحمد بن حجر

الناشر : دار الفكر ، بيروت .

(٥٠) تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد .

العلائي ، حافظ صلاح الدين خليل .

قدم له وحققه ، ابراهيم محمد السلقيني .

دمشق : مطبعة زيد بن ثابت ، ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م .

(٥١) ترتيب القاموس المحيط .

الزاوى ، الطاهر أحمد

بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .

(٥٢) ترشيح المستفيدين

السقاف ، السيد علوى بن أحمد

بيروت : مؤسسة دار العلوم .

(٥٣) التعريفات الفقهية (مع قواعد الفقه) .

المجددى البركني ، محمد عميم الاحسان .

الطبعة الاولى ، باكستان مطبوعات لجنة النقابة والنشر

والتأليف ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م .

(٥٤) تعليقات الزاد في فقه الامام أحمد بن حنبل (مع الزوائد في فقه الامام أحمد بن حنبل)

آل حسن ، محمد بن عبد الله .

الطبعة الثانية ، القاهرة : مطبعة دار البيان .

(٥٥) التقرير ————— ع .

ابن الجلاب ، أبو القاسم عبيد الله بن الحسين بن الحسن .

دراسة وتحقيق : الدكتور حسين بن سالم الدهماني .

الطبعة الاولى ، بيروت : دار الغرب الاسلامي ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م .

(٥٦) تقارير عليشه على الشرح الكبير (مع حاشية الدسوقي) .

عليش ، محمد

بيروت : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

(٥٧) تقرير الشرقاوى على المقدمة الحضرية (مع المقدمة الحضرية) .

الشرقاوى ، هاشم محمد الشحات .

مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م .

(٥٨) التقرير والتحبير —————

ابن أمير الحاج ، محمد بن محمد .

الطبعة الثانية ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

(٥٩) التلويح ————— (مع شرح التلويح على التوضيح) .

التفتازاني ، سعد الدين مسعود بن عمر .

بيروت : دار الكتب العلمية

٦٠ التمهييد في أصول الفقه .

الكلوذاني ، محفوظ بن أحمد بن الحسن .
دراسة وتحقيق : الدكتور مفيد محمد أبو عمشه .
الطبعة الاولى ، مكة المكرمة ، مركز البحث العلمي واحياء
التراث الاسلامي ، كلية الشريعة والدراسات الاسلاميـة
جامعة أم القرى ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م .

٦١ التمهييد في تخريج الفروع على الأصول .

الأسنوى ، جمال الدين أبو محمد عبد الرحيم بن الحسن .
تحقيق : الدكتور محمد حسن هيتـو .
الطبعة الثانية ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤م .

٦٢ تنقيح الفصول (مع شرح تنقيح الفصول) .

القرافي ، شهاب الدين أحمد بن ادريس .
تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد .
الطبعة الاولى ، القاهرة : شركة الطباعة الفنية المتحدة
١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م ، الناشر : مكتبة الكليات الازهرية بمصر ،
القاهرة ، دار الفكر .

٦٣ التنقيح المشبع في تحرير أحكام المقنع .

المرداوى ، علاء الدين ابي الحسن علي بن سليمان .
القاهرة : مطابع الدجوى ، الناشر : المؤسسة السعيدية .

٦٤ تنوير الأبصار (مع الدر المختار)

التمرتاشي ، محمد بن عبد الله
الطبعة الثانية ، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م ، بيروت : دار الفكر ،
١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩م .

٦٥) تنوير المقالة في حل ألفاظ الرسالة .

- التتائي ، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن خليل .
دراسة وتحقيق : الدكتور محمد عايش عبد العال شبير .
الطبعة الأولى ، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م .

(٦٦) التوضيح في شرح التنقيح (مع شرح تنقيح الفصول).

- ابن حولو ، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن .
المطبعة التونسية ، ١٣٢٨هـ / ١٩١٠م .

(٦٧) التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه (مع التلويح) .

- لصدر الشريعة ، عبيد الله بن مسعود .
- بيروت ، مطبعة دار الكتب العلمية .

(٦٨) توضيح المقاصد والممالك ، بشرح ألفية ابن مالك .

- للمرادى ، أبو علي حسن بن قاسم .
- شرح وتحقيق الدكتور عبد الرحمن على سليمان .
- الطبعة الثانية ، الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية .

(٦٩) تيسير التحريـر

- أمير باد شاه ، محمد أمين .
- مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، ١٣٥٠ هـ .
- (٧٠) الثمر الوافي في تقريب المعاني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني .
الأبي ، صالح بن عبد السمیع .
بيروت : دار الكتب العلمية . توزيع : دار الباز للنشر والتوزيع .
- (٧١) جمع الجوامع (مع حاشية البناني) .
ابن السبكي ، تاج الدين عبد الوهاب .
بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .

(٧٢) جمع الجوامع (مع حاشية العطار) .

ابن السبكي ، تاج الدين عبد الوهاب .

بيروت : دار الكتب العلمية ، توزيع : دار الباز بمكة .

(٧٣) جواهر الاكليل شرح مختصر خليل .

الأبي ، صالح عبد السميع الأزهري .

الناشر : دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت .

(٧٤) الجواهر الزكية (انظر : شرح ابن تركي) .

(٧٥) حاشية البجيرمي على شرح الخطيب .

بجيرمي ، سليمان .

الطبعة الأولى خيرة ، بيروت : دار الفكر ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

(٧٦) حاشية البناني على شرح المحلى على جمع الجوامع .

البناني ، عبد الرحمن بن جاد الله .

بيروت : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

(٧٧) حاشية ابن حمدون .

ابن حمدون ، أبو عبد الله محمد الطالب .

مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده .

(٧٨) حاشية ابن قاسم على التحفة .

العبادي ، أحمد بن قاسم .

بيروت : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

(٧٩) حاشية ابن قاسم على الروض المربع .

ابن قاسم ، عبد الرحمن بن محمد .

الطبعة الأولى ، الرياض : المطابع الأهلية للأوفست .

(٨٠) حاشية البيجوري

البيجوري ، ابراهيم

دار الفكر : للطباعة والنشر والتوزيع .

(٨١) حاشية التفتازاني على شرح العضد

التفتازاني ، سعد الدين .

الطبعة الثانية ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٣ هـ /

١٩٨٣ م .

(٨٢) حاشية الجرجاني على شرح العضد

الجرجاني ، الشريف علي بن محمد

الطبعة الثانية : بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

(٨٣) حاشية الجمل على شرح المنهج

الجمل ، سليمان .

الطبعة الأولى ، مصر : المطبعة الميمنية ، ١٣٠٥ هـ .

(٨٤) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير

الدسوقي ، محمد عرفة .

بيروت ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

(٨٥) حاشية الدمياطي (انظر اعانة الطالبين)

(٨٦) حاشية الرشيدى على نهاية المحتاج (مع نهاية المحتاج) .

الرشيدى ، أحمد بن عبد الرزاق .

بيروت : دار احياء التراث العربي ، الناشر ، المكتبة

الاسلامية .

- (٨٧) حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج (مع نهاية المحتاج) ج
 الشبراملسي ، أبو الضياء نور الدين علي بن علي .
 بيروت : دار احياء التراث العربي ، الناشر : المكتب الاسلامي .
- (٨٨) حاشية الشرقاوى على تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب .
 الشرقاوى ، عبد الله بن حجازى .
 بيروت : دار المعرفة .
- (٨٩) حاشية الشرنبلالي على درر الحكام (انظر : غنية ذوى الأحكام) .
 (٩٠) حاشية الشرواني على تحفة المحتاج .
 الشرواني ، عبد الحميد .
 بيروت : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- (٩١) حاشية الشلبي (مع تبين الحقائق) .
 الشلبي ، شهاب الدين أحمد .
 الطبعة الأولى ، مصر : المطبعة الأميرية الكبرى ، ١٣١٣ هـ .
- (٩٢) حاشية الصفتي على شرح ابن تركي على العشماوية .
 الصفتي ، يوسف بن سعيّد .
 الطبعة الأخيرة ، مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي
 وأولاده ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٤٨ م .
- (٩٣) حاشية الطحطاوى على مراقي الفلاح شرح نور الايضاح .
 الطحطاوى ، أحمد بن محمد بن اسماعيل .
 الطبعة الثالثة ، مصر : المطبعة الاميرية الكبرى ، ١٣١٨ هـ .
- (٩٤) حاشية العدوى على شرح أبي الحسن لرسالة ابن أبي زيد .
 العدوى ، على المعين .
 بيروت : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

(٩٥) حاشية العدوى على شرح الخرشي (مع شرح الخرشي) •

العدوى ، علي بن أحمد •

بيروت : دار صادر •

(٩٦) حاشية العطار على جمع الجوامع

العطار ، حسن بن محمد

بيروت : دار الكتب العلمية ، توزيع دار الباز بمكة •

(٩٧) حاشية عميرة على شرح المحلي على المنهاج

عميرة •

مصر : مطبعة دار احياء الكتب العربية •

(٩٨) حاشية فتح الجواد بشرح الارشاد (مع فتح الجواد) •

ابن حجر الهيتمي ، أحمد بن حجر •

الطبعة الثانية ، مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ،

١٣٩١هـ / ١٩٧١م •

(٩٩) حاشية قليوبي على شرح المحلي على المنهاج •

قليوبي ، شهاب الدين •

مصر : مطبعة دار احياء الكتب العربية •

(١٠٠) حاشية المبارك على شرح الماوى (مع الشرح الصغير) •

المبارك ، محمد ابراهيم •

مصر : مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه •

(١٠١) حاشية النفحات على شرح الورقات •

الجاوى ، أحمد بن عبد اللطيف الخطيب •

مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٥٧هـ / ١٩٣٨م •

(١٠٢) درة الخواص في محاضرة الخواص .

ابن فرحون ، برهان الدين ابراهيم .

تحقيق : محمد أبو الاجفان ، عثمان بطيخ .

القاهرة : دار التراث ، تونس : المكتبة العتيقة .

(١٠٣) الدر الثمين شرح المرشد المعين (مع شرح المرشد المعين)

ميادة المالكي ، محمد بن أحمد .

الطبعة الثانية ، مصر : مطبعة حجازى بالقاهرة ، ١٣٦٧هـ / ١٩٤٨م .

(١٠٤) درر الحكام في شرح غرر الأحكام .

ملا خسرو ، محمد بن فراموز .

طبعة استانبول ، ١٩٧٩م .

(١٠٥) الدر المختار شرح تنوير الأبصار (مع حاشية رد المحتار) .

الحمكفي ، محمد علاء الدين بن علي .

الطبعة الثانية ، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م ، بيروت : دار الفكر ،

١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .

(١٠٦) الدر المنتقى في شرح الملتقى (مع مجمع الأنهر) .

الحمكفي ، محمد علاء الدين بن علي .

مصر : دار الطباعة العامرة ، ١٣١٦هـ ، الناشر : دار احياء

التراث العربي ، بيروت .

(١٠٧) دلالات النهي عند الأصوليين وأثرها في الفروع الفقهية (مجلة جامعة أم القرى -

العدد الأول) .

الحكمي ، الدكتور علي بن عباس .

الطبعة الثانية ، مكة المكرمة : مطابع جامعة أم القرى ، ١٤٠٩هـ .

١٠٨ الذخيرة

القرافي، شهاب الدين أحمد بن ادريس .

الطبعة الثانية ، الكويت : مطبعة الموسوعة الفقهية ، ١٤٠٢هـ /

١٩٨٢م . الناشر : وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت .

١٠٩ رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين) .

ابن عابدين ، محمد أمين .

الطبعة الثانية ، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م ، بيروت : دار الفكر :

١٣٩٩هـ / ١٩٤٩م .

١١٠ الرسائل

الشافعي ، محمد بن ادريس .

تحقيق : أحمد محمد شاكر .

١١١ روضة الطالبين وعمدة المفتين

النووي ، محيي الدين يحيى بن شرف .

الطبعة الثانية ، بيروت : المكتبة الإسلامية ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

١١٢ روضة الناظر وجنة المناظر

ابن قدامة ، موفق الدين عبد الله بن أحمد

بيروت : دار الندوة الجديدة .

١١٣ الروض المربع بشرح زاد المستفنع

البهوتي ، منصور بن يونس .

تحقيق وتعليق : محمد عبد الرحمن عوض .

الطبعة الثانية : الناشر : دار الكتاب العربي ، بيروت ،

١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

(١١٤) الروض الندى شرح كافي المبتدى •

البعلي ، أحمد بن عبد الله •

الثاهرة : مطابع الدجوى ، الناشر : المؤسسة السعيدية ،

الرياض •

(١١٥) زاد المستقنع في اختصار المقنع

الحجاوى ، شرف الدين أبو النجا موسى بن أحمد

الطبعة الثامنة ، القاهرة : المطبعة السلفية ، ١٣٩٨هـ ،

الناشر : دار القلم بيروت •

(١١٦) سراج المالك شرح أسهل المسالك

الجعلي ، عثمان بن حسين برى

الطبعة الأخيرة ، مصر : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى

البابى الحلبي وأولاده •

(١١٧) السراج الوهاج •

الغمرأوى ، محمد الزهرى •

مصر : مصبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده ، ١٣٥٢هـ / ١٩٢٣م •

(١١٨) سفينة النجا في أصول الدين والفقه (مع شرح كاشفة السجا)

الحضرى ، سالم بن سميـر

مصر : مطبعة البابى الحلبي وأولاده ، ١٣٤٣هـ •

(١١٩) سنن الترمذى

الترمذى ، أبو عيسى محمد بن عيسى •

تركيا ، دار الدعوة ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م •

(١٢٠) سنن سعيد بن منصور

- الخراساني ، سعيد بن منصور بن شعبة .
- حققه وعلق عليه : حبيب الرحمن الأعظمي .
- الطبعة الأولى ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

(١٢١) السنن الكبرى

- البيهقي ، أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي
- بيروت : دار الفكر .

(١٢٢) شرح أبي الحسن على الرسالة (مع حاشية العدوى)

- المالكي ، علي أبو الحسن .
- بيروت : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

(١٢٣) شرح الأبي على صحيح مسلم (مع صحيح مسلم) .

- الأبي ، أبو عبد الله محمد خلفه .
- بيروت : دار الكتب العلمية .

(١٢٤) شرح الأشوني على ألفية ابن مالك (انظر حاشية الصبان) .

- الأشموني ، نور الدين أبي الحسن علي بن محمد .
- مصر : الطبع والنشر ، دار احياء الكتب العربية عيسى
- البابي الحلبي وشركاه .

(١٢٥) شرح الأفغاني على كنز الدقائق (انظر : كشف الحقائق) .

(١٢٦) شرح الأمير على مجموعه الفقهي .

- الأمير ، محمد بن محمد
- مصر ، مطبعة محمد شاهين ، ١٣٨١هـ .

(١٢٧) شرح البدخشي على منهاج الوصول في علم الأصول .

البدخشي ، محمد بن الحسن .

مصر : مطبعة محمد علي صبيح وأولاده .

(١٢٨) شرح ابن تركي على متن العشماوية (مع حاشية المفتي) .

ابن تركي ، أحمد

الطبعة الأخيرة ، مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي

وأولاده ، ١٣٦٧هـ / ١٩٤٨م .

(١٢٩) شرح ابن سعدى على منظمة القواعد الفقهية

ابن سعدى ، عبد الرحمن بن ناصر

القاهرة : مطابع الدجوى .

(١٣٠) شرح ابن قاسم على متن الغاية

الغزى ، محمد بن قاسم .

مصر : مطبعة دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي

وشركاه ، ١٣٨٠هـ / ١٩٦٠م .

(١٣١) شرح ابن الملك على المنار

ابن الملك ، عز الدين عبد اللطيف بن عبد العزيز .

المطبعة العثمانية ، ١٣١٥هـ .

(١٣٢) شرح ابن ناجي على الرسائل

ابن ناجي ، قاسم بن عيسى التنوخي

بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

(١٣٣) شرح التفتازاني على مقدمة ابن رشد (انظر شرح خطط السداد) .

(١٣٤) شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في اصول الفقه .

• التفتازاني ، سعد الدين

بيروت : دار الكتب العلمية .

(١٣٥) شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول

• القرافي ، شهاب الدين أحمد بن ادريس

تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد .

الطبعة الأولى ، القاهرة : شركة الطباعة الفنية المتحدة ،

١٩٧٣م الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية بمصر ، دار الفكر

• بالقاهرة

(١٣٦) شرح الخرشي على مختصر خليل

الخرشي ، محمد

بيروت : دار صادر .

(١٣٧) شرح خطط السداد .

• التتائي ، محمد بن ابراهيم

الطبعة الثانية ، مصر : مطبعة حجازي ، بالقاهرة ، ١٣٦٧هـ / ١٩٤٨م

(١٣٨) شرح روض الطالب .

• الانصاري ، شيخ الاسلام أبو يحيى زكريا

الناشر : المكتبة الاسلامية .

(١٣٩) شرح الزرقاني على مختصر خليل

الزرقاني ، عبد الباقي بن يوسف .

بيروت : دار الفكر ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .

(١٤٠) شرح الزرقاني على موطأ مالك .

الزرقاني ، محمد

بيروت : دار الفكر للطباعة والنشر ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

(١٤١) شرح زروق على الرسالة

زروق ، أحمد بن محمد البرنسي

بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

(١٤٢) شرح السنوسي على صحيح مسلم (مع صحيح مسلم) .

السنوسي ، أبو عبد الله محمد بن محمد

بيروت : دار الكتب العلمية .

(١٤٣) الشرح المغير

الدردير ، أبو البركات أحمد بن محمد بن أحمد

القاهرة ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .

(١٤٤) شرح عبد الله دراز على الموافقات (مع الموافقات) .

دراز ، عبد الله .

توزيع : عباس أحمد الباز ، بمكة المكرمة .

(١٤٥) شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي (مع حاشية الجرجاني والتفتازاني) .

عضد الملة والدين ، عبد الرحمن بن أحمد

الطبعة الثانية ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

(١٤٦) شرح العناية على الهداية (مع شرح فتح القدير) .

البابرتي ، محمد بن محمد

الطبعة الثانية ، بيروت : دار الفكر ، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م .

(١٤٧) شرح فتح القدير

- ابن الهمام ، كمال الدين محمد عبد الواحد
- الطبعة الثانية ، بيروت : دار الفكر ، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م.

(١٤٨) شرح كاشفة السجاء

- الجاوي ، أبو عبد المعطي محمد ندوي
- مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، ١٣٤٣هـ .

(١٤٩) شرح الكافية الشافية

- ابن مالك ، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله
- تحقيق : الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي
- مكة المكرمة ، مركز البحث العلمي وأحياء التراث الاسلامي ،
- كلية الشريعة والدراسات الاسلامية ، جامعة أم القرى
- الطبعة الاولى ، طبع : دار المأمون للتراث ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

(١٥٠) الشرح الكبير على متن المقتنع (مع المغني) .

- ابن قدامة ، شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن محمد
- بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م.

(١٥١) الشرح الكبير على مختصر خليل (مع حاشية الدسوقي) .

- الدردير ، أبو البركات أحمد
- بيروت : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ،

(١٥٢) شرح الكوكب المنير

ابن النجار ، محمد بن أحمد

- تحقيق : الدكتور محمد الزحيلي ، الدكتور نزيه كمال حماد .
- مكة المكرمة ، مركز البحث العلمي و احياء التراث الاسلامي
- كلية الشريعة والدراسات الاسلامة ، جامعة الملك عبد العزيز .
- دمشق : دار الفكر ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .

(١٥٣) شرح اللامع

الشيرازي ، أبو اسحاق ابراهيم .

حققه : عبد المجيد تركي .

الطبعة الاولى ، بيروت : دار الغرب الاسلامي ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .

(١٥٤) شرح متن الوقايعة (مع كشف الحقائق) .

صدر الشريعة ، عبيد الله بن مسعود .

الطبعة الاولى ، مصر : المطبعة الأدبية ، ١٣١٨ هـ .

(١٥٥) شرح المحلي على جمع الجوامع (مع حاشية البناني) .

السبكي ، تاج الدين عبد الوهاب .

بيروت : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .

(١٥٦) شرح المحلي على جمع الجوامع (مع حاشية العطار) .

المحلي ، جلال الدين

بيروت ، دار الكتب العلمية ، توزيع : دار الباز بمكة .

(١٥٧) شرح المحلي على المنهاج (مع حاشية قليوبي وعميرة) .

المحلي ، جلال الدين

مصر : مطبعة دار احياء الكتب العربية .

(١٥٨) شرح مختصر الروضة في أصول الفقه .

الطوفي ، سليمان بن عبد القوي

دراسة وتحقيق الدكتور ابراهيم بن عبد الله بن محمد آل ابراهيم.

الطبعة الأولى ، مطابع الشرق الأوسط ، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م .

(۱۵۹) شرح منتهی الارادات

البهوتي ، منصور بن يونس *

بيروت : دار الفكر .

(١٦٠) شرح منح الجليل على مختصر العلامة خليل .

عليش ، أبو عبد الله أحمد بن أحمد .

بيروت : دار صادر .

(١٦١) شرح نور الأنوار (مع كشف الاسرار شرح المصنف على المنار) .

الميهوى ، أحمد بن أبي سعيد بن عبد الله الحنفى المدينى .

الطبعة الاولى، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

(١٦٢) المصحح

الجوهري ، اسماعيل بن حماد

تحقيق ، أحمد عبد الغفور عطار

الطبعة الثالثة ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

(۱۶۳) صحیح البخاری

البخارى ، محمد بن اسماعيل

تركيا ، دار الدعوة ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

(١٦٤) صحيح سنن أبي داود •

الألباني ، محمد ناصر الدين •

الطبعة الاولى ، بيروت : توزيع المكتب الاسلامي ،

الناشر : مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م •

(١٦٥) صحيح سنن ابن ماجه •

الألباني ، محمد ناصر الدين •

الطبعة الثالثة ، بيروت ، توزيع المكتب الاسلامي •

الناشر : مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م •

(١٦٦) صحيح سنن النسائي •

الألباني ، محمد ناصر الدين •

الطبعة الاولى ، بيروت ، توزيع المكتب الاسلامي •

الناشر : مكتب التربية العربي الخليجي لدول الخليج ، ١٤٠٩هـ /

١٩٨٨م •

(١٦٧) صحيح مسلم

مسلم بن الحجاج القشيري

تركيا : دار الدعوة ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م •

(١٦٨) طبعة الطلبة

النسفي ، نجم الدين أبو حفص عمر بن محمد

القاهرة ، دار الطباعة العامة ، ١٣١١ هـ •

(١٦٩) العدة شرح العمدة

المقدسي ، عبد الرحمن بن ابراهيم •

الطبعة الثانية ، مصر : المطبعة السلفية ، ١٣٨٢هـ •

(١٧٠) عمدة الفرائد

ابن معمر ، عبد العزيز بن حمد بن ناصر
الطبعة الثانية ، الناشر : دار ثقيف للنشر والتأليف ،
١٣٩٧ هـ .

(١٧١) عمدة البيان في معرفة فروع الأعيان .

المرداسي ، أبو محمد عبد اللطيف بن المسبح .
بيروت : دار الفكر .

(١٧٢) عمدة الحازم في المسائل الزوائد على مختصر أبي القاسم .

ابن قدامة ، موفق الدين عبد الله بن أحمد .
بيروت : مطابع دار العبادة

(١٧٣) عمدة السالك وعدة الناسك (مع فيض الاله المالك) .

ابن النقيب ، شهاب الدين أبو العباس أحمد .
مطبعة الاستقامة بالقاهرة ، ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م .

(١٧٤) عمدة الفقهاء

ابن قدامة ، موفق الدين عبد الله .
دمشق : المطبعة الهاشمية ، ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ .
الناشر : مكتبة التوفيق بالرياض .

(١٧٥) غاية الاختصار (انظر : متن الغاية والتقريب) .

(١٧٦) الغاية القصوى في دراية الفتوى

البيضاوي ، عبد الله بن عمر .
تحقيق : علي محي الدين علي القره داغي .
الدمام : دار الاصلاح للطباعة والنشر والتوزيع .

(١٧٧) غاية المنتهى في الجمع بين الاقناع والمنتهى

الحنبلي ، مرعي بن يوسف .

الطبعة الثانية ، القاهرة : مطبعة الكيلاني ،

الناشر : المؤسسة السعيدية بالرياض .

(١٧٨) غرر المقالة شرح غريب الرسالة (مع الرسالة الفقهية) .

المغراوي ، أبو عبد الله محمد بن منصور بن حمامه .

تحقيق الدكتور الهادي حمو ، الدكتور محمد أبو الجفان .

الطبعة الاولى ، بيروت : دار الغرب الاسلامي ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

(١٧٩) غمز عيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر

الحموي ، أحمد بن محمد

الطبعة الاولى ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ودار احياء

التراث الاسلامي ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

(١٨٠) غنية ذوى الاحكام في بغية درر الاحكام (مع درر الاحكام) .

الشرنبلالي ، حسن بن عماد

طبعة استانبول ، ١٩٧٩م .

(١٨١) الغنية في الأصول .

فخر الأمة ، أبو صالح منصور بن اسحاق .

تحقيق : الدكتور محمد صدقي بن أحمد البورنو

الطبعة الاولى ، الرياض : مطابع شركة المصنفات الذهبية ،

١٤١٠هـ / ١٩٨٩م .

(١٨٢) الفتاوى البزازية (مع الفتاوى الهندية) .

ابن البزاز ، محمد بن محمد

الطبعة الثالثة ، بيروت : دار احياء التراث العربي ، ١٤٠٠هـ /

١٩٨١م .

(١٨٣) الفتاوى الخانيّة (مع الفتاوى الهندية) .

قاضي خان ، فخر الدين حسن بن منصور .

الطبعة الثالثة ، بيروت : دار احياء التراث العربي للنشر

والتوزيع ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .

(١٨٤) الفتاوى الهندية

تأليف : جماعة من علماء الهند برئاسة الشيخ نظام .

الطبعة الثالثة : بيروت ، دار احياء التراث العربي ،

١٤٠٠هـ / ١٩٨١م .

(١٨٥) فتح الجواد بشرح الارشاد

الهيتمي ، أبو العباس أحمد شهاب الدين بن حجر .

الطبعة الثانية ، مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي

وأولاده ، ١٣٩١هـ / ١٩٧١م .

(١٨٦) فتح العزيز شرح الوجيز (مع المجموع) .

الرافعي ، أبو القاسم عبد الكريم بن محمد

بيروت : دار الفكر

(١٨٧) فتح الغفار بشرح المنار

ابن نجيم ، زين الدين بن ابراهيم .

الطبعة الاولى ، مصر ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، ١٣٥٥هـ /

١٩٣٦م .

- ١٨٨ فتح القريب المجيب شرح التقريب (انظر : شرح ابن قاسم على متن الغاية)

- (١٨٩) فتح المعين بشرح قرة العين (مع اعانة الطالبين).

المليبارى ، زين الدين بن عبد العزيز •

الطبعة الثانية ، مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ،

٠١٩٣٨ / ٥١٣٥٦

- (١٩٠) فتح الودود شرح مراقبي السعود

الداودي ، محمد يحيى بن محمد المختار

الطبعة الاولى . فاس ، المطبعة المولوية ، ١٣٢٧هـ .

- (١٩١) فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب.

الانصارى ، أبو يحيى زكريا

الناشر : دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت •

توزيع : دار الباز للنشر والتوزيع •

- الف (١٩٢) روع

ابن مفلح ، شمس الدين أبو عبد الله محمد

الطبعة الثانية ، دار مصر للطباعة ، ١٣٧٩هـ / ١٩٦٠م .

- (١٩٣) فواتح الرحموت (مع المستصفى) .

الانصارى ، عبد العلي محمد بن نظام الدين •

بيروت : مكتب المثنى ، دار احياء التراث الاسلامي .

- (١٩٤) الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني •

النفراوی ، أحمد بن غنیم •

بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر •

توزيع : دار الباز للنشر والتوزيع بمكة •

(١٩٥) فيض الاله المالك في حل ألفاظ عمدة السالك وعدة الناسك .

البقاعي ، عمر بركات بن محمد

القاهرة ، مطبعة الاستقامة ، ١٣٧٤هـ / ١٩٥٥م .

الناشر : المكتبة التجارية الكبرى بمصر .

(١٩٦) فيض القدير

الشوكاني ، محمد بن علي

بيروت : دار الفكر .

(١٩٧) القواعد

المقري ، أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد

تحقيق ودراسة : أحمد بن عبد الله بن حميد

مكة المكرمة ، معهد البحوث العلمية واهياء التراث

الاسلامي ، مركز احياء التراث الاسلامي ، جامعة أم القرى ،

مكة المكرمة ، شركة مكة للطباعة والنشر .

(١٩٨) قواعد الأصول ومعاهد الفصول .

البغدادي ، صفي الدين عبد المؤمن بن كمال الدين عبد الحق .

تحقيق وتعليق : الدكتور علي بن عباس الحكمي .

مكة المكرمة ، معهد البحوث العلمية واهياء التراث

الاسلامي ، مركز احياء التراث الاسلامي ، جامعة أم القرى ،

مكة المكرمة ، شركة مكة للطباعة والنشر .

(١٩٩) القواعد في الفقه الاسلامي

ابن رجب ، أبو الفرج عبد الرحمن .

الناشر : دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت .

توزيع : دار الباز للنشر والتوزيع .

٢٠٠ القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام الفرعية .

ابن اللحام ، أبو الحسن علاء الدين .

تحقيق : محمد حامد الفقي

الطبعة الاولى ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م

توزيع دار الباز بمكة .

٢٠١ القوانين الفقهية

ابن جزى ، محمد بن محمد

الناشر : مكتبة الباز .

٢٠٢ قسوت الحبيب الغريب

الجاوى ، محمد نووى بن عمر

مصر: دار احياء الكتب العربية

٢٠٣ كافيّة ابن مالك (مع شرح الكافية الشافية)

ابن مالك ، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله .

حققه وقدم له ، الدكتور عبد المنعم أحمد هريدى .

مكة المكرمة ، مركز البحث العلمي واهياء التراث الاسلامي

كلية الشريعة والدراسات الاسلامية ، جامعة أم القرى ، ١٤٠٢ هـ /

١٩٨٢ م .

٢٠٤ الكافي في فقه الامام أحمد بن حنبل

ابن قدامة ، أبو محمد موفق الدين عبد الله .

الطبعة الرابعة ، بيروت ، المكتب الاسلامي ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

٢٠٥ الكافي في فقه أهل المدينة

ابن عبد البر ، أبو عمر يوسف بن عبد الله

تحقيق : الدكتور محمد محمد الموريتاني .

الطبعة الأولى ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .

الناشر : مكتبة الرياض الحديثة بالرياض .

٢٠٦ كافي المبتدى (مع الروض الندى) .

البعلي ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن بدر الدين

القاهرة : مطابع الدجوى .

الناشر : المؤسسة السعيدية بالرياض .

٢٠٧ كشف القناع عن متن الاقناع .

البهوتي ، منصور بن يونس .

راجعته وعلق عليه : هلال مصيلحي .

الناشر : مكتبة النصر الحديثة بالرياض .

٢٠٨ كشف الاسرار شرح المصنف على المنار

النسفي ، أبو البركات عبد الله بن أحمد .

الطبعة الأولى ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

٢٠٩ كشف الأسرار على أصول فخر الاسلام البزدوى

البخارى ، عبد العزيز .

الناشر : الصدف ببلشرز . باكستان .

٢١٠ كشف الحقائق شرح كنز الحقائق

الأفغانى ، عبد الحكيم .

الطبعة الاولى ، مصر : المطبعة الادبية ، ١٣١٨هـ .

(٢١١) كشف المخدرات والرياح المزهرات شرح أخصر المختصرات .

البعلي ، زين الدين عبد الرحمن بن عبد الله .

القاهرة ، مطابع الدجوى ، الناشر : المؤسسة السعيدية بالرياض .

(٢١٢) كفاية الخيار في حل غاية الاختصار

الحصيني ، تقي الدين أبو بكر بن محمد الحسيني .

مصر : دار احياء الكتب العربية ، عيسى الحلبي .

(٢١٣) الكليات

الكفوى ، أيوب بن موسى

تحقيق : الدكتور عدنان درويش ، محمد المصرى .

الطبعة الثانية .

دمشق : مطابع وزارة الثقافة ، ١٩٨١م ،

الناشر : وزارة الثقافة والارشاد القومي بدمشق .

(٢١٤) كنز الحقائق (مع كشف الحقائق) .

النسفي ، حافظ الدين .

الطبعة الأولى ، مصر : المطبعة الأدبية ، ١٣١٨هـ .

(٢١٥) الكواكب الحرية في فقه المالكية .

محمد جمعه عبد الله

الطبعة الخامسة ، الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٤٠١هـ /

١٩٨١م

(٢١٦) الكوكب المنير (مع شرح الكوكب المنير) .

ابن النجار ، محمد بن أحمد

تحقيق : الدكتور محمد الزحيلي ، الدكتور نزيه حماد .

مكة المكرمة ، مركز البحث العلمي و احياء التراث الاسلامي

كلية الشريعة والدراسات الاسلامية ، جامعة الملك عبد العزيز ،

دمشق : دار الفكر ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .

(٢١٧) لباب اللباب

ابن راشد ، محمد بن عبد الله

تونس ، المطبعة التونسية ، ١٣٤٦هـ .

(٢١٨) لسان العرب

ابن منظور ، محمد بن مكرم

بيروت : دار صادر .

(٢١٩) اللباب في شرح الكتاب .

الميداني ، عبد الغني الغنيمي الدمشقي .

بيروت . دار الكتب العلمية ، دار الباز للنشر والتوزيع

١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .

(٢٢٠) المبدع في شرح المقنع

ابن مفلح ، برهان الدين ابراهيم بن محمد

بيروت : المكتب الاسلامي للطباعة والنشر ، ١٤٠٠هـ /

١٩٨٠م .

(٢٢١) الميسر ————— ووط

السرخسي ، شمس الدين .

الطبعة الثالثة ، بيروت : دار المعرفة ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .

(٢٢٢) متن الأخضرى (مع هداية المتعبد السالك) .

الأبي ، صالح عبد السميع .

مصر : مكتبة القاهرة .

(٢٢٣) متن دليل الطالب لنيل المطالب في الفقه

المقدسي ، مرعي بن يوسف

الطبعة الاولى ، مصر : المطبعة الخيرية ، ١٣٤٠هـ .

(٢٢٤) متن الزبد في الفقه

الشافعي ، أحمد بن رسلان .

مصر : مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .

(٢٢٥) متن العشماوية في مذهب السادة المالكية

الرفاعي ، عبد الباري العشماوى .

مصر : مكتبة القاهرة .

(٢٢٦) متن الغاية والتقريب

الأصفهاني ، أبو شجاع الحسين بن أحمد

الطبعة الثالثة ، مصر : مطبعة البابي الحلبي وأولاده ،

١٣٧٤هـ / ١٩٥٥م .

(٢٢٧) متن مختصر القدورى في الفقه على مذهب الامام أبي حنيفة .

القدورى ، أبو الحسين أحمد بن محمد البغدادى .

الطبعة الثالثة . مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ،

١٣٧٧هـ / ١٩٥٧م .

(٢٢٨) متن الوقاية

تاج الشريعة

الطبعة الأولى ، مصر : المطبعة الأدبية ، ١٣١٨هـ .

(٢٢٩) مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر

داماد أفندي، عبد الله بن محمد

مصر : دار الطباعة العامرة ، ١٤١٩هـ ، الناشر : دار احياء

التراث العربي للنشر والتوزيع •

(۲۳۰) المجموع شرح المذهب

النووی ، ابن زکریا محیی الدین بن شرف

بيروت ، دار الفكر

(٢٣١) المحرر في الفقه

المجد ابن تيمية ، أبو البركات عبد السلام بن عبد الله

مصر ، مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٩٩هـ / ١٩٥٠م.

(٢٣٢) المحصول في علم أصول الفقه

الرازی ، فخر الدین محمد بن عمر بن الحسین •

دراسة وتحقيق : الدكتور طه جابر فياض العلواني •

الرياض ، لجنة البحوث والتأليف والترجمة والنشر ، جامعة

الامام محمد بن سعود الاسلامية ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م

(٢٣٣) المختار للفتوى (مع الاختيار شرح المختار)

ابن مودود ، عبد الله بن محمود

الطبعة الأولى ، مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ،

١٣٥٥ هـ / ١٩٣٦ م

(٢٣٤) مختصر ابن اللحام

ابن اللحام ، علي بن محمد

تحقيق الدكتور محمد مظهر بقا

مكة المكرمة ، مركز البحث العلمي و احياء التراث الاسلامي

كلية الشريعة والدراسات الاسلامية ، جامعة الملك عبد العزيز

دار الفكر ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م

(٢٣٥) مختصر الخرق

الخرقي ، أبو القاسم عمر بن الحسين

تحقيق : زهير الشاويش

الطبعة الثالثة ، بيروت ، المكتب الاسلامي ، ١٤٠٣هـ /

(٢٣٦) مختصر خليل

خليل بن اسحاق الجندى

مصر ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، ١٣٤١هـ / ١٩٢٣م

(٢٣٧) مختصر الدر الثمين والمورد المعين

ميارة ، محمد بن أحمد بن محمد

المحمدية ، مطبعة فضالة

(٢٣٨) مختصر من قواعد العلائي وكلام السنوي

ابن خطيب الدهشة محمود بن أحمد الحموي

دراسة وتحقيق : الدكتور مصطفى البنجويني

الموصل : مطبعة الجمهور ، ١٩٨٤م

(٢٣٩) المدخل الى مذهب الامام أحمد

ابن بدران ، عبد القادر الدمشقي

تصحيح وتعليق الدكتور عبد الله التركي

الطبعة الثامنة ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

(٢٤٠) المدخل الفقهي العام

الزرقا ، مصطفى أحمد

دمشق ، مطابع ألف باء ، الأديب ، ١٩٦٧-١٩٦٨م.

(٢٤١) المدونة الكبرى

سحنون ، عبد السلام بن سعيد التنوخي

الطبعة الأولى ، مصر : مطبعة السعادة .

(٢٤٢) مراتب الاجماع

ابن حزم ، علي بن أحمد

الطبعة الثانية ، الناشر : دار الآفاق الجديدة ، بيروت

١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.

(٢٤٣) مراقي السعود (مع نشر البنود)

الشنقيطي ، عبد الله بن ابراهيم العلوي

اشراف : اللجنة المشتركة لنشر التراث الاسلامي بين حكومة

المملكة المغربية - حكومة الامارات العربية المتحدة .

(٢٤٤) مراقي الفلاح شرح نور الايضاح

الشرنبلالي ، حسن بن عمار بن علي

الطبعة الأخيرة ، مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده

١٣٦٦هـ / ١٩٤٧م.

(٢٤٥) المستدرك على الصحيحين

• الحاكم ، أبو عبد الله محمد النيسابوري

• بيروت ، دار الفكر ، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م

(٢٤٦) المستمقى من علم الأصول

الغزالي ، محمد بن محمد

• بيروت : مكتبة المثنى ، دار احياء التراث العربي

(٢٤٧) مسلم الثبوت في أصول الفقه (مع فواتح الرحموت)

• عبد الشكور ، محب الله

• بيروت : مكتبة المثنى ، دار احياء التراث الاسلامي

(٢٤٨) المسودة في أصول الفقه

• جمعها : شهاب الدين أبو العباس الحنبلي

• تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد

• الناشر : دار الكتاب العربي ، بيروت

(٢٤٩) مشكاة المصابيح

• التبريزي ، محمد بن عبد الله الخطيب

• تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني

• الطبعة الثالثة : بيروت : المكتب الاسلامي ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م

(٢٥٠) المشوف المعلم في ترتيب الاصلاح على حروف المعجم

• العكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين

• تحقيق : ياسين محمد السواس

• مكة المكرمة ، مركز البحث العلمي و احياء التراث الاسلامي ،

• كلية الشريعة والدراسات الاسلامية ، جامعة أم القرى

• دمشق : مطبعة دار الفكر ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م

(٢٥١) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير

الفيومي ، أحمد بن محمد

لبنان : مطابع أوفست كوتر وغرافير • الناشر : المكتبة

العلمية ، بيروت •

(٢٥٢) المصنف

الصنعاني ، عبد الرزاق بن همام

تحقيق وتخريج و تعليق : الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي •

الطبعة الأولى ، بيروت : مطابع دار القلم ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م •

(٢٥٣) مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى

الرحيباني ، مصطفى السيوطي

الطبعة الأولى ، دمشق ، المكتب الاسلامي ، ١٣٨٠هـ / ١٩٦١م •

(٢٥٤) المطلع على أبواب المقنع

البعلي ، شمس الدين محمد بن أبي الفتح •

الطبعة الأولى ، بيروت ، المكتب الاسلامي للطباعة والنشر ،

١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م •

(٢٥٥) المعتمد في أصول الفقه

البصري ، محمد بن علي

تحقيق : محمد بكر ، حسن حنفي •

دمشق : المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، ١٣٨٤هـ /

١٩٦٤م •

(٢٥٦) معجم مقاييس اللغة

ابن فارس ، أبو الحسين أحمد

تحقيق : عبد السلام هارون .

ايران : دار الكتب العلمية .

(٢٥٧) المصقول في علم الأصول

الكوبي ، الملا محمد جلي زاده .

تحقيق : عبد الرزاق بمبار

الطبعة الأولى . بيروت : مؤسسة المطبوعات العربية للطباعة

والنشر والتوزيع ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

(٢٥٨) المغنـرب

المطرزي ، أبو الفتح ناصر الدين .

تحقيق : محمود فاخوري ، عبد الحميد مختار

الطبعة الأولى، الناشر : مكتبة أسامة بن زيد بحلب ،

١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .

(٢٥٩) المغنـي

ابن قدامة ، موفق الدين عبد الله بن أحمد .

بيروت : دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م .

(٢٦٠) مغني المحتاج الى معرفة معاني ألفاظ المنهاج .

الخطيب ، محمد الشربيني

بيروت : دار الفكر

(٢٦١) مفردات الامام أحمد (مع المنح الشافيات) .

المالحي ، محمد بن علي

تحقيق ودراسة : الدكتور عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن

قطر : ادارة احياء التراث الاسلامي .

(٢٦٢) المفردات في غريب القرآن

الراغب الأصفهاني ، حسين بن محمد

تحقيق : محمد سيد كيلاني .

بيروت : دار المعرفة .

(٢٦٣) المقدمات الممهدة لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الاحكام الشرعية

والتحصيلات المحكمات الشرعية لامهات مسائل المشكلات .

ابن رشد ، محمد بن أحمد (الجد) .

الطبعة الاولى ، مصر : مطبعة السعادة ، بيروت : دار صادر .

(٢٦٤) المقدمة الحضرمية

الحضرمي ، عبد الله بن عبد الرحمن .

مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م .

(٢٦٥) المقنع

ابن قدامة ، موفق الدين عبد الله بن أحمد .

الطبعة الأولى ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .

الناشر : دار الباز بمكة .

(٢٦٦) ملتنقى الأبحر

الحلبى ، ابراهيم .

تحقيق ودراسة : وهى سليمان الألبانى .

الطبعة الأولى ، بيروت : مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر

والتوزيع ، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م .

(٢٦٧) منار السبيل فى شرح الدليل .

ابن ضويان ، ابراهيم بن محمد .

تحقيق : زهير الشاويش .

الطبعة الخامسة ، بيروت .

(٢٦٨) المناهل العذبة الفقهية لشرح العشماوية

الأسنوى ، عبد الله محمود .

الطبعة الثالثة . مصر : مكتبة القاهرة .

(٢٦٩) المنهج المنتخب الى قواعد المذهب (مع اعداد المنهج) .

الدقاق ، علي بن قاسم التجيبي

الناشر : ادارة احياء التراث الاسلامي بقطر ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

(٢٧٠) منتهى الارادات فى جمع المقنع مع التنقيح وزياداته .

ابن النجار ، تقى الدين محمد بن أحمد

تحقيق : عبد الغنى عبد الخالق .

القاهرة : عالم الكتب .

(٢٧١) منتهى الوصول والأمل فى علمي الأصول والجدل .

ابن الحاجب ، جمال الدين أبو عمر وعثمان بن عمرو .

الطبعة الأولى . بيروت : دار الكتب العلمية . توزيع : دار الباز

للنشر والتوزيع ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

(٢٧٢) منحة الخالق على البحر الرائق

ابن عابدين ، محمد أمين .

باكستان : المطبعة العربية ، الناشر : المكتبة الماجدية

بباكستان .

(٢٧٣) المنح الشافيات بشرح مفردات الامام أحمد

البهوتي ، منصور بن يونس بن صلاح الدين .

تحقيق ودراسة : الدكتور عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن

قطر : ادارة احياء التراث الاسلامي .

(٢٧٤) المنحول من تعليقات الأصول

الغزالي ، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد

حققه وعلق عليه الدكتور : محمد حسن هيتو .

الطبعة الثانية ، دار الفكر بدمشق ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .

(٢٧٥) منظومة ابن عاشر (المسمى المرشد المضيء على الضروري من علوم الدين) .

ابن عاشر ، أبو محمد عبد الواحد أحمد بن علي .

مصر : مطبعة غنيم ، ١٣٧٣هـ / ١٩٥٣م .

(٢٧٦) منهاج الطالبين وعمدة المفتين

النووي ، أبو زكريا يحيى بن شرف .

بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر .

(٢٧٧) منهاج الوصول في علم الأصول (مع شرح البدخشي)

البيضاوي ، عبد الله بن علي .

مصر : مطبعة محمد علي صبيح وأولاده .

(٢٧٨) منهج الطلاب (مع منهاج الطالبين) .

• الانصارى ، شيخ الاسلام زكريا

• بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر .

(٢٧٩) المهذب

الشيرازى ، أبو اسحاق ابراهيم بن علي

• الطبعة الثانية ، بيروت : دار المعرفة ، ١٣٧٩هـ / ١٩٥٩م .

• الناشر : دار الباز بمكة المكرمة .

(٢٨٠) الموافقات

الشاطبي ، ابراهيم بن موسى

• توزيع : عباس أحمد الباز بمكة المكرمة .

(٢٨١) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل

الخطاب ، أبو عبد الله محمد بن محمد

• الطبعة الثانية ، بيروت : دار الفكر ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .

(٢٨٢) المواهب السنية (مع الأشباه والنظائر في الفروع)

الجرهزي ، عبد الله بن سليمان

• بيروت : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

(٢٨٣) مواهب الممد في حل ألفاظ الزيد .

الفشني ، أحمد بن حجازي

• تعليق : عبد الله بن ابراهيم الانصارى

• الدوحة : مطابع علي بن علي .

(٢٨٤) ميزان الأصول في نتائج العقول

السمرقندى ، علاء الدين أبو بكر محمد بن أحمد

تحقيق : الدكتور محمد تركي عبد البر •

الطبعة الاولى • قطر : مطابع الدوحة الحديثة ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م •

(٢٨٥) ميزان العقول

النجار ، محمد حسين •

القاهرة ، المطبعة المحمودية ، ١٣٥٧هـ / ١٩٣٨م •

(٢٨٦) ميسر الجليل الكبير على مختصر خليل

الديمانى ، محض باب بن عبيد •

تصحيح وتعليق : سيد الأمين بن المامى الجكنى الشنقيطي •

الطبعة الاولى ، بيروت : دار العربية للطباعة والنشر

والتوزيع ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م •

(٢٨٧) نزهة خاطر العاطر شرح كتاب روضة الناظر

ابن بدران ، عبد القادر بن مصطفى

بيروت : دار الكتب العلمية •

الناشر: دار الباز للنشر والتوزيع •

(٢٨٨) نزهة المشتاق شرح اللمع

أمان ، محمد يحيى •

القاهرة ، مطبعة حجازى ، ١٣٧٠هـ / ١٩٥١م ، الناشر :

المكتبة العلمية بمكة •

(٢٨٩) نشر البنود على مراقى السعود

الشنقيطي ، عبد الله بن ابراهيم •

المحمدية : مطبعة فضالة •

(٢٩٠) نهاية السؤل على منهاج الوصول في علم الأصول ، أو شرح الأسنوى (مع
شرح البدخششي) .

• الأسنوى ، جمال الدين عبد الرحيم .

• مصر : مطبعة محمد علي صبيح وأولاده .

(٢٩١) نهاية المحتاج الى شرح المنهاج .

• الرملي ، شمس الدين محمد بن أبي العياش

• بيروت : دار احياء التراث العربي ، الناشر : المكتبة الاسلامية .

(٢٩٢) نور الايضاح

• الشرنبلالي ، أبو البركات حسن بن عماد .

• الطبعة الأخيرة ، مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي

• وشركاه ، ١٣٦٧هـ / ١٩٤٨م .

(٢٩٣) نيل المآرب في شرح عمدة الطالب .

• آل بسام ، عبد الله بن عبد الرحمن .

• القاهرة : مطبعة المدني .

(٢٩٤) الهداية

• الكلوزاني ، محفوظ بن أحمد

• تحقيق : الشيخ اسماعيل الانصاري ، الشيخ صالح العمري .

• الطبعة الأولى ، الرياض : مطابع القصيم ، ١٣٩٠هـ .

(٢٩٥) الهداية شرح بداية المبتدى (مع شرح فتح القدير) .

• المرغيناني ، برهان الدين علي بن أبي بكر .

• الطبعة الثانية ، بيروت : دار الفكر ، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م .

(٢٩٦) هداية المتعبد السالك

الأبي الأزهرى ، صالح عبد السميع .

مصر : مكتبة القاهرة .

(٢٩٧) الوجيز في ايضاح قواعد الفقه الكلية

البورنو ، محمد صدقي بن أحمد .

الطبعة الثانية ، الناشر : مكتبة المعارف بالرياض ، ١٤١٠هـ /

١٩٩٠م .

(٢٩٨) الوجيز في فقه مذهب الامام الشافعي

الغزالي ، أبو حامد محمد بن محمد .

الناشر : دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .

(٢٩٩) الوسيط في الفقه

الغزالي ، أبو حامد محمد بن محمد .

تحقيق : علي محيي الدين علي القرعة داغلي .

الطبعة الاولى . مصر : دار النصر للطباعة الاسلامية .

فهرست اسامی مؤلفان

فهرس الموضوعات

=====

الصفحة	الموضوع
٤	ملخص الرسالة
٥	شكر واعتراف
٦	المقدمة
١٥	✳ الباب الأول : في ضابط البطلان والفساد عند الأصوليين
	✳ الفصل الأول : في التعريف بمصطلح الباطل والفساد والضابط
١٦	وما تعلق بها .
١٧	المبحث الأول : في التعريف بمصطلح الصحة
٢٣	المبحث الثاني : في التعريف بمصطلح الباطل والفساد
٢٨	المبحث الثالث : في التعريف بمصطلح الضابط
	المبحث الرابع : في دخول الصحة والبطلان تحت أفراد الحكم
٣٢	الوضعي .
٣٧	✳ الفصل الثاني : في ضابط الباطل والفساد عند الأصوليين
٤٢	المبحث الأول : " بين الفساد والبطلان " دراسة اصولية حول
	الفساد والباطل والفرق بينهما .
٥٨	المبحث الثاني : في ضابط الباطل والفساد عند الأصوليين
٦٥	المبحث الثالث : في التعريف بما يندرج تحت هذا الضابط
	من مصطلحات .
	✳ الباب الثاني : في تطبيقات البطلان لاختلال شرط أو فرض
	✳ الفصل الأول : البطلان لاختلال شرط من شروط العبادة .
٨٢	المبحث الأول : البطلان لاختلال شرط من شروط الطهارة
٨٣	الفرع الأول : البطلان لاختلال شرط من شروط الطهارتين

فهرس الموضوعات

=====

الموضوع	الصفحة
المطلب الأول : في بيان حقيقة كل من الوضوء والغسل	٨٤
المطلب الثاني : في الشروط المتفق عليها والمختلف فيها	٨٦
المطلب الثالث : في ضابط مايقع باختلاله البطلان من كل شرط	١٠٥
الفرع الثاني : البطلان لاختلال شرط من شروط التيمم	١٢٨
المطلب الأول : في بيان حقيقة التيمم	١٢٩
المطلب الثاني : في الشروط المتفق عليها والمختلف فيها	١٣٠
المطلب الثالث : في ضابط مايقع باختلاله البطلان من كل شرط	١٣٨
المبحث الثاني : البطلان لاختلال شرط من شروط الصلاة	١٦٥
المطلب الأول : في بيان حقيقة الصلاة	١٦٦
المطلب الثاني : في الشروط المتفق عليها والمختلف فيها	١٦٨
المطلب الثالث : في ضابط مايقع باختلاله البطلان من كل شرط	١٧٢
المبحث الثالث : البطلان لاختلال شرط من شروط الزكاة	٢٠٨
المطلب الأول : في بيان حقيقة الزكاة	٢٠٩
المطلب الثاني : في الشروط المتفق عليها والمختلف فيها	٢١١
المطلب الثالث : في ضابط مايقع باختلاله البطلان من كل شرط	٢١٤
المبحث الرابع : البطلان لاختلال شرط من شروط الصوم	٢٣٥
المطلب الأول : في بيان حقيقة الصوم	٢٣٦
المطلب الثاني : في الشروط المتفق عليها والمختلف فيها	٢٣٧
المطلب الثالث : في ضابط مايقع باختلاله البطلان من كل شرط	٢٤١
المبحث الخامس : البطلان لاختلال شرط من شروط الاعتكاف	٢٤٨
المطلب الأول : في بيان حقيقة الاعتكاف	٢٤٩
المطلب الثاني : في الشروط المتفق عليها والمختلف فيها	٢٥٠

فهرس الموضوعات

=====

الموضوع	المصفحة
المطلب الثالث : في ضابط مايقع باختلاله البطلان من كل شرط	٢٥٤
المبحث السادس : البطلان لاختلال شرط من شروط النسك	٢٥٧
المطلب الأول : في بيان حقيقة كل من الحج والعمرة	٢٥٨
المطلب الثاني : في ضابط مايقع باختلاله بطلان النسك من شرط	
الحج والعمرة ...	٢٦٠
❖ الفصل الثاني : البطلان لاختلال فرض من فروض العبادات	٢٦٥
المبحث الاول : البطلان لاختلال فرض من فروض الطهارة	٢٦٧
الفرع الاول : البطلان لاختلال فرض من فروض الوضوء	٢٦٨
المطلب الاول : في الفروض المتفق عليها والمختلف فيها	٢٦٩
المطلب الثاني : في المصطلحات اللفظية المندرجة تحت	
فروض الوضوء	٢٧١
المطلب الثالث : في ضابط مايقع باختلاله البطلان من كل فرض	٢٧٧
الفرع الثاني : البطلان لاختلال فرض من فروض الغسل	٢٩٣
المطلب الاول : في الفروض المتفق عليها والمختلف فيها	٢٩٤
المطلب الثاني : في ضابط مايقع باختلاله البطلان من كل فرض	٢٩٦
الفرع الثالث : البطلان لاختلال فرض من فروض التيمم	٣٠٥
المطلب الاول : في الفروض المتفق عليها والمختلف فيها	٣٠٦
المطلب الثاني : في ضابط مايقع باختلاله البطلان من كل فرض	٣١١
المبحث الثاني : في البطلان لاختلال فرض من فروض الصلاة	٣٢٥
المطلب الاول : في الفرائض المتفق عليها والمختلف فيها	٣٢٦
المطلب الثاني : في ضابط مايقع باختلاله البطلان من كل فرض	٣٣٤
المبحث الثالث : البطلان لاختلال فرض من فروض الزكاة	٣٧٧

فهرس الموضوعات

=====

الموضوع	المصفحة
المبحث الرابع : البطلان لاختلال فرض من فرائض الصوم	٣٨١
المطلب الاول : في الفرائض المتفق عليها والمختلف فيها	٣٨٢
المطلب الثاني : في ضابط مايقع باختلاله البطلان من كل فرض	٣٨٤
المبحث الخامس : البطلان لاختلال فرض من فرائض الاعتكاف	٣٨٧
المطلب الاول : في الفرائض المتفق عليها والمختلف فيها	٣٨٨
المطلب الثاني : في ضابط مايقع باختلاله البطلان من كل فرض	٣٨٦
* الباب الثالث : في تطبيقات البطلان لاختلال واجب أو حدوث منافع	٣٩٢
* الفصل الاول : البطلان لاختلال واجب من واجبات العبادة	٣٩٣
المبحث الاول : البطلان لاختلال واجب من واجبات الطهارة	٣٩٤
المبحث الثاني : البطلان لاختلال واجب من واجبات الصلاة	٣٩٧
المطلب الاول : في الواجبات المتفق عليها والمختلف فيها	٣٩٨
المطلب الثاني : في ضابط مايقع باختلاله البطلان من كل واجب	٤٠٠
* الفصل الثاني : البطلان لحدوث منافع من منافيات العبادة	٤٠٣
المبحث الاول : البطلان لحدوث منافع من منافيات الطهارة	٤٠٤
الفرع الاول : البطلان لحدوث منافع من منافيات الوضوء	٤٠٥
المطلب الاول : في المنافيات المتفق عليها والمختلف فيها	٤٠٦
المطلب الثاني : في ضابط مايقع به البطلان من كل منافع	٤٠٩
الفرع الثاني : البطلان لحدوث منافع من منافيات الغسل	٤٢٧
المطلب الاول : في المنافيات المتفق عليها والمختلف فيها	٤٢٨
المطلب الثاني : في ضابط مايقع به البطلان من كل منافع	٤٢٩
الفرع الثالث : البطلان لحدوث منافع من منافيات التيمم	٤٥١
المطلب الاول : في المنافيات المتفق عليها والمختلف فيها	٤٥٢

فهرس الموضوعات

=====

الصفحة	الموضوع
٤٥٣	المطلب الثاني : في ضابط ما يحصل به الفساد من كل مناف
٤٥٦	المبحث الثاني : البطلان لحدوث مناف من منافيات الصلة
٤٥٧	المطلب الاول : في المنافيات المتفق عليها والمختلف فيها
٤٦٧	المطلب الثاني : في ضابط ما يقع به البطلان من كل مناف
٤٨١	المبحث الثالث : البطلان لحدوث مناف من منافيات الصوم
٤٩٠	المبحث الرابع : البطلان لحدوث مناف من منافيات الاعتكاف
٤٩١	المطلب الاول : في المنافيات المتفق عليها والمختلف فيها
٤٩٥	المطلب الثاني : في ضابط ما يقع به البطلان من كل مناف
٥٠٠	المبحث الخامس : البطلان لحدوث مناف من منافيات النسك
٥٠١	المطلب الاول : في المنافيات المتفق عليها والمختلف فيها
	المطلب الثاني : في ضابط ما يقع به فساد الحج والعمرة من
٥٠٢	كل مناف .
٥٠٨	✱ الخاتمة
٥١٤	✱ قائمة المراجع